

کتاب

حاشیه ملازاده

بر مختصر معانی

به تصحیح موای خادم حمین و مولوی غلام مجدوم

و مولوی محمد مستقیم

با اهتمام اضعف عباد الله بنده و بقاء الله

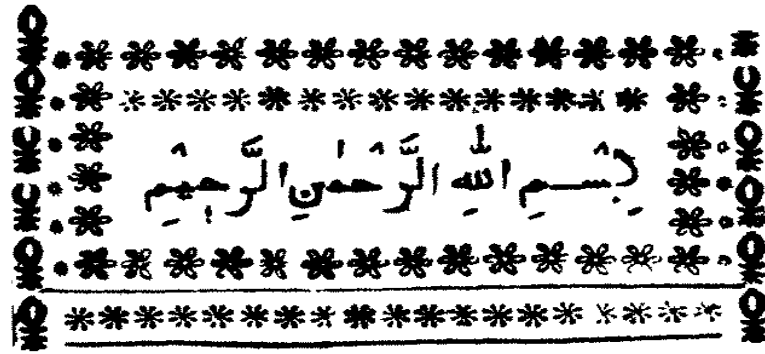
در مطبع نوری در شهر حیره در سنه ۱۲۵۶ هجری

نبوی صلعم مطابق سنه ۱۸۴۰ شمسی

بقالب طبع در آمده

*

الله اكبر



نحمدك اللهم على ما اعطينا من سوا بغ النعم وبوالغ
الحكم * ونصلي على نبيك الهادي للعرب والعجم على
وجه اكمل واتم * قوله نحمدك * اثر الحمد على الشكر لان
الحمد يعم الفضائل والفواضل والشكر يختص بالاخير وكما
ان الله تعالى من عظام النوال ما لا يحصره العد والاحصاء *
قله سبحانه وتعالى من صفات الكمال ما لا يحوم حوله
الانتهاء والافناء ولان تصد ير الكتاب بشناء الله تعالى
للعمل بموجب حديث الابتداء وانه ورد بلفظ الحمد قال
عليه السلام كل امر ذي بال لم يبدأ فيه بحمد الله فهو اجزم *
(لانه) لموافقة الكتاب المجيد وانه ورد بلفظ الحمد * وعلى
المدح لانه يعم ما لا يختار للممدوح فيه والحمد يختص
بما للمحمود فيه اختيار وقيل المدح يعم غير الحي ويكون
قبل الاحسان وبعد والحمد يختص بالحي ويكون بعد
الاحسان فالحمد اولى لدلالته على كونه تعالى حيا وصل
احسانه الى العباد وان ما له سبحانه وتعالى من صفات الكمال

وجزى الابدال باختياره تعالى وناقة ما بالاختيار
 على ما ليس بالاختيار، مما لا يفتى على ذوى الابصار، ولم
 ذكرنا آخر من الوجهين في الاول * واثرا الجملة الفعلية
 على الاسمية مع كونها عاطلة عن حلية الدوام والثبات
 الذي يدل عليه الجملة الاسمية لان الفعل المضارع يدل
 على الاستمرار التجديدي وانه اولى بالاختيار في هذا المقام،
 من الثبات والدوام، لدلالة الاولى على مقتضى المقابلة على
 ان ما يقابل الحمد من انواع الانعام، واحسان الافعال
 الدام، متجددة على الاستمرار فلا يخلو لمحة من انعام
 جديد، ومزيد الاحسان غيب من يد، فظهر وجه اختيار
 صيغة المضارع من بين صيغ الافعال * واما ما يثار صيغة
 المتكلم مع الغير على صيغة المتكلم وحده كما ذكر في المفصل
 فللدلالة على عظم شأن حمد الله تعالى لما تضمنه من الاشارة
 الى ان هذا الامر العظيم، والخطب الجسيم، مما لا يمكن
 ان يتولاه وحده بل يحتاج الى معاون ونصير، وممد وظهير،
 وربما يدعى ان فيها اشارة الى ان حمده سبحانه وتعالى
 ليس بمجرد اللسان بل به وبالحنان وبالأركان ايضا على
 ما قال الامام الرازي ان حمد الله تعالى يعم الموارد الثلاثة
 ووجهه ان جعل ما يمد به من الموارد حامدا كما جعل
 ما يقطع به قاطعا كلسكن وهذا كما ذكره بعض اهل
 التحقيق في قوله عليه السلام صلوة الجماعة بفضل

عَلَى صَلَواتِهِ * ان = لمرة الجماعة هي الصلوة باظهار
 او المأطون وصلوة الفرد هي الصلوة بالنفقط * وَاثر حرف
 الخطاب في نحمدك على اسم الله الدال على استحسانه
 تعالى لجميع صفات الكمال اشارة الى ان هذا الاستجماع
 من الظهور بحيث لا يحتاج الى دلالة عليه في الكلام
 بل ربما يدل على ان ترك ذكر ما يدل عليه او في مقتضى
 المقام بل المهم الدلالة على انه قوي للحامد محرك الاقبال،
 وداعي التوجه الى جنابه تعالى الكمال، حتى خاطبه على
 ما سيجي بيانه في اللطيفة المختصة بالالتفات في آيات
 تعبد * وَاثرنا خيرا المفعول على فقد يمه الدال على
 الاختصاص المناسبا للمقام كما ذكر في المفصل لان
 فقد يم الحمد كما سيجي اشد طباقا لمقتضى المقام ودار
 على ما هو لاصل من فقد يم العامل على المفعول ولما فيه
 من لطف الاشارة الى ان ما يشعر به فقد يم المفعول
 من الاختصاص امر كفت شهرته واستقراره في العقول
 مؤنة ذكر ما يدل عليه بل ربما يدل على ان ذكره من
 فضول الكلام مع ان مشرب الاختصاص ههنا لا يصفو
 من شوب شبهة لان المناسبا ههنا قصرا لا افراد وانه
 يتوقف ظاهرا على ان يعتقد المخاطب ان الحامد
 المؤمن مشرك وفيه ما فيه وحمل التقدير على مجرد
 الاهتمام وان كان دافعا للشبهة الصغرى محتمل لخلاف

المقصود احتمالاً لا جحلاً لأن التخصيص لا يتم للتبني مع
 غالباً * وأثر كلمة يا الموضوع لنداء البعيد على ما قيل
 في قوله يا من شرح مع أنه سبحانه وتعالى اقرب اليها من جبل
 الوريد هضم النفس واستبعادها من مظان الزايف *
 وقدّم شرح الصدر على تنوير القلب لأن الصدر وما
 القلب وشرحه مقدّمة لدخول العور في القلب * وذكر
 البيان في شرح الصدر والتبيان في تنوير القلب
 لأن التبيان ابلغ من البيان على ما تقرّر من أن الزيادة
 في اللفظ يوجب الزيادة في المعنى لأنه بيان مع دليل
 وبرهان وتنوير القلب أقوى من شرح الصدر والابلاغ أقوى
 بالاقوى والقياس فتح التاء في التبيان كالتكرار فكسرهما
 هاء * والمراد من تلخيص البيان أنها تبيّنه وجعله
 خالصاً من القصور في افهام المراد، وصافياً من كدر
 النقصان في اعلام المقاصد والمهام * وأوامع التبيان
 هو زان يكون من باب اضافة المشبه به الى المشبه
 كلجين الماء اي التبيان الذي هو كالبروق اللامعة
 في الاضاءة وصح ذلك امّا لان التبيان للجسم فيصح
 اطلاقه على الكثير وامّا للمبالغة وهو زان يكون
 استعارة بالكناية تشبيهاً للتبيان بالبرق الخاطف
 ويكون اثبات اللوامع على انها جمع لامعة بمعنى اللامعان
 لكونها مصدر على زنة فاعلة للتبيان استعارة تفيدها

انما هو تبيينه وكونه * اي تبيينه كونه * تبيينه اي كونه *

هَذَا وَالْأَنحَسِبُ بِقَوْلِهِ مِنْ مَطَالَعِ الْمَثَانِي أَنْ يُعْتَبَرَ تَشْبِيهِ
التَّيَّانِ بِالْمَشْمَسِ أَوِ التَّجْمِ الثَّاقِبِ وَلَا يَبْعَدُ اسْتِعْمَالُ
الْمَعْنَانِ فِيهِمَا وَإِنْ كَانَ أَكْثَرُ مَا يَسْتَعْمَلُ فِي الْبَرْقِ *
وَالْمَثَانِي هُوزَانٌ يَكُونُ بِأَلْبَاءِ الْمَوْحَلَةِ بَعْدَ الْمِيمِ
بِمَعْنَى الْأَلْفَاظِ وَهُوزَانٌ يَكُونُ بِالثَّاءِ الْمَثَلُثَةِ بِمَعْنَى
الْقُرْآنِ وَالْأَوَّلُ أَنْسَبُ فِي مَقَابِلَةِ الْمَعَانِي * وَمَطَالَعُ
الْمَثَانِي مِنْ إِضَافَةِ الْمَشْبَهَةِ إِلَى الْمَشْبُوهِ أَيْ الْمَثَانِي الَّتِي هِيَ
كَامْطَالَعٍ وَلَا تُجْفَى مَا فِي الْجَمْعِ بَيْنَ أَسَامِي الْكُتُبِ مِنْ
التَّلْخِيصِ وَالْإِيضَاحِ وَالتَّيَّانِ وَالْمَطَالَعِ وَذِكْرُ الْبَيَانِ
وَالْمَعَانِي سَيَّمَاعُ التَّلْخِيصِ وَالْإِيضَاحِ مِنَ اللَّطَافَةِ *
قَوْلُهُ وَزَصَلِّي أَوْ * يَنْبَغِي لِلْعَاقِلِ أَنْ يَسْتَعِينَ فِي جَمِيعِ أُمُورِهِ
وَكُلِّ شَيْئِهِ بِعَنَابِ الْحَقِّ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى وَيَسْأَلُهُ إِفَاضَةً
طَلِبَتَهُ وَاتِّجَاحَ بَغِيَّتِهِ لَكِنْ لَا يَدَّ مِنْ نَوْعِ مَلَائِمَةٍ وَقُرْبِ
مَعْنَوِي بَيْنِ الْمَفِيزِ وَالْمُسْتَفِيزِ وَلَكُونِنَا مُتَعَلِّقِينَ
غَايَةَ التَّعَلُّقِ بِالْعِلَاقِ الْبَشَرِيَّةِ، وَالْعَوَائِقِ الْبَدَنِيَّةِ،
وَمَتَدَنَسِينَ بِأَدْنَسِ اللَّذَاتِ الْحَسَنَةِ، وَالشَّهَوَاتِ الْجَسَمِيَّةِ،
وَكُونُهُ تَعَالَى فِي غَايَةِ التَّجَرُّذِ وَنَهَايَةِ التَّقَدُّسِ
تَكُونُ الْمَلَائِمَةُ مُنْتَفِيَةً رَأْسًا فَاحْتِجْنَا فِي سُلُوكِ سَبِيلِ
الْإِسْتِفَاضَةِ مَعَهُ جَلٍّ وَعِلًّا إِلَى مُتَوَسِّطٍ لَهُ وَجْهٌ يَهْرَدُ
وَوَجْهٌ تَعَلَّقَ بِوَجْهِ التَّجَرُّذِ يَسْتَفِيزُ مِنَ الْحَقِّ وَبِوَجْهِ
التَّعَلُّقِ يُفِيزُ عَلَيْهِمَا لَنْ وَجْهِ التَّجَرُّذِ سَبَبٌ لِمَلَائِمَتِهِ لِحَوَارِ

الحق سبحانه وتعالى ووجه التعاقب للملائمة لتأويدها بالمتوسط
من اصحاب الوحي واعظامهم رتبة وارفعهم درجة
فبيننا صلى الله عليه وسلم فلنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
في مستهلها ومفتحها بالصلوة عليه عليه الصلوة والسلام
ولذلك ايضا توسلوا بالصلوة على آل واصحاب
لكونهم متوسطين بيننا وبينه عليه الصلوة والسلام
فان ملائمة آل واصحاب لجناحه عليه الصلوة والسلام
اكثر من ملائمة له عليه الصلوة والسلام وملائمة
للآل واصحاب اكثر من ملائمة له عليه الصلوة والسلام
وكما كانت الملائمة اكمل واوفر، كان امر الاستفاضة اتم
وحصول الافاضة اكثر * واثر لفظ النبي صلى الله عليه وسلم
في لفظ النبي صلى الله عليه وسلم الدلالة على الشرف والرفعة على
ما قيل انه من النبوة وهي ما ارتفع من الارض وفي
الصالح فان جعلت النبي صلى الله عليه وسلم خذا منه على معنى انه
شرف على سائر الخلق فاصله فهر العزة وهو فعل بمعنى
المفعول * قوله المؤيد دلائل اعجازه * دليل الشيء
ما يعرف به ذلك الشيء فالدلائل الاعجاز المعجزات
التي يعرف بها اعجازه عليه الصلوة والسلام للمتحدثين
من معارضته هم والانبياء بمثل ما اني بعينها وقد يقال
اضافة دلائل الاعجاز اليه هم حكما في قولهم حب
رمانك لانه لا يتعارف وصفه هم باعجاز المتحدثين وانما

يُتعارَفُ وَصَفُ مُعْجَزَاتِهِ بِذَلِكَ فَدَلَالَةُ أَعْجَازِهِ بِمَعْنَى
مُعْجَزَاتِهِ وَفِيهِ أَنَّهُ لَا يَحْسُنُ جَعْلُ الْمُعْجَزَاتِ دَلَالَةً
أَعْجَازَ نَفْسِهَا لِلْمُتَّحِدِينَ ثُمَّ مَعْنَى تَأْيِيدِ الْمُعْجَزَاتِ
وَتَقْوِيَّتِهَا بِأَسْرَارِ الْبَلَاغَةِ أَنَّ أَعْلَى الْمُعْجَزَاتِ
وَأَبْهَمُهَا وَارْفَعُهَا وَأَسْمَىهَا هُوَ الْقُرْآنُ وَأَعْجَازُهُ طَائِفَةٌ
مِنْ أَسْرَارِ الْبَلَاغَةِ وَاطَّائِفُهَا وَلَا يَبْعُدُ أَنْ يُرَادَ بِدَلَالَةِ
الْأَعْجَازِ دَلَالَةُ أَعْجَازِ الْقُرْآنِ وَالْإِضَافَةُ إِلَى الرَّسُولِ
بِأَدْنَى مَلَابَسَةٍ لِأَنْضِيافِ الْقُرْآنِ إِلَيْهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ
وَمَعْنَى تَأْيِيدِهَا بِأَسْرَارِ الْبَلَاغَةِ أَنَّهَا أَقْوَى دَلَالَةٍ
الْأَعْجَازِ وَمَا يَقْوَى فِي اثْبَاتِ الْمَدَاقِلِ بِقَوَى الدَّلِيلِ *
الْمُضْمَارُ مَلَّةٌ تَضْمِيرُ الْفَرَسِ وَهُوَ أَنْ تَعْلُقَهُ حَتَّى يَسْمَنَ
ثُمَّ تُرَدُّهُ إِلَى الْقَوَى الْأَوَّلِ وَذَلِكَ فِي أَرْبَعِينَ يَوْمًا
وَيُطْلَقُ عَلَى مَوْضِعِ التَّضْمِيرِ أَيْضًا كَذَا فِي الصَّحَاحِ
وَفِي كِتَابِ الْخُلَاصَةِ فِي اللُّغَةِ الْمُضْمَارُ الْمَيْدَانُ وَالْمُرَادُ
هَهُنَا مَيْدَانُ تَسَابُقِ الْفَرَسانِ وَكَانَتْ الْعَادَةُ أَنْ تَعْرِزَ فِي
أَخْرَ مَيْدَانِ التَّسَابُقِ قَصْبَةٌ فَمِنْ أَهْلِ قَرْسِهِوَ أَخَذَ
الْقَصْبَةَ عُدًّا سَابِقًا فَحَرَّزَ قَصْبَةَ السَّبْقِ كُنَايَةً عَنِ الْعَبْقِ *
وَالْبَرَاةُ مَنْ بَرَعَ الرَّجُلُ إِذَا فَاقَى أَقْرَأَهُ وَالْكَلَامُ
تَمْثِيلُ شَيْءٍ حَالِ الْآلِ وَالْأَصْحَابُ فِي السَّبْقِ عَلَى
مَنْ سِوَاهُمْ فِي بَابِ الْمُنَاصَحَةِ بِحَالٍ مِنْ سَبْقِ مِنَ الْفَرَسانِ
فِي الْمَدَاقِلِ وَأَسْتَعْمَلَ هَهُنَا الْإِلْفَظَ الْمُسْتَعْمَلَةَ ثَمَّ مِنْ قَوْمٍ

ان يتمحل التجوز عن المفردات ويهتمل المكسبة
 والتخميل والترشيح * قوله المدة عوتسعد العفتازاني *
 نقل عنه روح ان الاولى لسعد العفتازاني باللام دون
 الباء وكان وجهه ان الداء ههنا بمعنى التسمية وانه
 يتعدى الى مفعولين بلا واسطة قال الله اَيَّامَاتُهُ فُلَّهُ
 الاسماءُ الْحُسْنَى * اي اي اسم تسمونه فاصل الكلام المدة و
 سعد العفتازاني بالنصب وادخال حرف الجر فيه للتقوية
 والمتعارف في التقوية اللام دون الباء ويمكن ان يقال
 كما يقال سميت زيدا يقال ايضا سميت زيدا فلا يبعد
 ان يستعمل الداء بمعنى التسمية استغمالها في التعدية
 بالباء الى المفعول الثاني ويؤيده قول صاحب الكشاف
 في قوله تعالى وَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى فَأَدْعُوهُ بِهَا * اي فسموه بها
 وان ابيت فاعتبر تضمين معنى الاشتهار والتسمية * قوله
 سواء الطريق * أثره على الى سواء الطريق او لسواء الطريق
 ملاحظة لما قيل ان الهداية اذا تعدت بنفسها يراد بها
 معنى الا يصل واذا وصلت بحرف الجر من اللام او الى
 يراد بها معنى الدلالة قال الله تعالى اِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ
 يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ اَقْوَمُ * وَانَّا لَنَهْدِيكَ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ *
 قوله فقر * الفقر جمع فقرة وهي في الاصل حلي يصاغ
 على شكل فقرة اظهر استعيرت لفكت الكلام واطا ثفه
 وهي اعتزازة مصرحة ولذا قال سبكتها يد الافكار ففيه

مكذبة وتعمل وتزيع * قوله الحجم الغفير * أي الجمع
 العظيم من الجموم وهو الكثرة ومن الغفر وهو لستر
 أي أنه في الكثرة بحيث يستر ما وراءه ووجه الأرض
 ويقال أيضا الحماء الغفير بجمع على إظهار فاعل بمعنى قاتل
حكم فاعل بمعنى مفعول * قوله قد قلبوا أحدا ق الاخذ
 والانتها ب آ * أي اخذوا الخنيفة يراد به جد هم في
 النظر إلى الكتاب حين الاخذ والانتها ب كما يقال نظر إليه
 بعين القبول وعين الانصاف وقس عليه معنى مد و
 ا هنا ق المسخ على ذلك الكتاب * والمسح تبدل صورة
 بصورة ادون من الأولى ففيها إشارة إلى أنهم لو اخذوا
 من هذا الكتاب معاني وعبروا عنها بعبارة فهم كانت
العبارة ادون من عبارات الكتاب * قواه واضرب
 من هذا الخطيب * يقال ضرب عنه أي صرف عنه
 أي صرف نفسي عنه قال الله تعالى أَفَنَضْرِبُ عَنْكُمْ
الَّذِينَ صَفَحَا * وأصله في الرأجب إذا أراد أن يصرف
 مركبه يضربه ليعبد له فوضع الضرب موضع الصرف
 وفي المصدر ضربت منه أي تركته وامسحكت عنه
 فعلى هذا الحاجة إلى اختيار حذف مفعول الضرب
 وكأنه بيان لحاصل المعنى لأنه بمعنى آخر فهو المصرف *
 قوله صفحا * أي امر أيضا وللأمر امر أو معرضا على أنه
 مصدر أو مفعول له أو جال ونفسر بالآخر وجه الشك قوله تع

أَفَضْرِبُ عَنْكُمْ الدِّكْرَ صَفْحًا * كَمَا يَأْتِي * قَوْلُهُ كَشْحًا *
 الكشح ما بين الخاصرة إلى الضلع الخلف تقول طوى فلان
 صني كشحه إذا قطعك كذا في الصحاح ومعنى دون
 مرادهم قدّام مطلوبهم وقبل الوصول إليه * قَوْلُهُ
 بِأَسْرَهَا * أي بجميعها الأسر القّد الذي يشتد به الأسير
 وإذا ذهب الأسير بأسره فقد ذهب جميعه ويقرب
 منه قوله خذ هذا الشئ ^{تر} منه وهي قطعة الحبل البالية *
 قَوْلُهُ عَنْ آخِرِهَا * أي بكليتها فهو متعلق بمحذوف
 أي قبولاً لاشياء من آخرها وأنه يستلزم نشأ القبول من
 جميعها وقيل عن آخرها إلى أولها وكلمة عن دون
 من تأباه وقيل عن جميعها تعبيراً بالجزء عن الكل وقيل
 متباعداً عن آخرها فيفيد المبالغة في العموم وأورد
 عليه لأنه ربما يؤهم خلاف المقصود لأن التباعد
 عن الآخر كما يكون بعد المجاوزة عنه يكون قبل
 الوصول إليه أيضاً وقيل أي متجاوذاً عن آخرها
 وفيه أن معنى تجاوزه هفا عنه اللهم إلا أن يعتبر
 تضمين معنى التعدي والمجاوزة فينبغي أن يقدر
 من أول الأمر التعدي والمجاوزة قصر المسافة وتحرزاً
 عن التكرار * قَوْلُهُ قَدْ نَضِبَ الْيَوْمَ مَارَّةً * نَضِبَ
 الماء نضواً باغاروه من الأصمعي الناضب البعيد *
 والرواء المنظر ولا يخفى لطف قوله خلافاً بلا ثمز

فان شجر الخلاف لا ثمر له والمراد ههنا الاختلاف بلا
نتيجة * والادراج جمع درج ودرج الكتاب طيه
يقال ذهب دمه ادراج الرياح اي مدر * والمراد
من بقية آثار السلف ما بقي من آثارهم من لطائف
الفوائد وشرائط الفرائد في هذا الفن أو رواجه
وتفاق موقه والاعتداد به والالتفات اليه أو من
يقرر فوائد الفن ويمشرها ويروجه بالاشتغال
بمباحثه واستخراج لطائفه وقيل المراد من بقية آثار
السلف المولى الأعظم بهاء الدين الحائري * قوله
وسالت باعناق مطايا تلك الاحاديث البطاح *
الابطاح مزيل واسع فيه دقائق المحصى يجمع على
الابطاح والبطاح على غير القياس والمعنى ذهب
تلك الاحاديث وتخصيص الاعناق بالذكر لان
السرعة والبطوف في سمر الابل انما يظهران فيها غالباً
والكلام تمثيل تشبيه الحال ذهاب تلك الاحاديث
بحال ذهاب السائر بين علي المطايا في البطاح وسيلان
البطاح باعناقها ويجوز ان يعتبر تشبيه الاحاديث
بالسائر بين عليها في الذهاب على مزيل الاستعارة
بالكنية ويكون اثبات المطايا للاحاديث تخيلية
وذكر الاعناق وسيلان البطاح بهاتر شيخاوان
يعتبر تشبيه الاحاديث بالمطايا على طريقة الجين الماء

ويكون ذكر الاهتداء وسلام لان البطائح بهاتر شذوذا للخصيصة
 قوله واما الاخذ والانتهاى * ذكر اول ان نجاة طلبة
 سألوه اختصارا لشرح معلمين بيان ان باب الطالب
 قد ثقا صرت همهم وان اصحاب الانتحال قصدوا
 الاخذ والانتهاى واعتذر ثانيا من عدم الحاجة
 مسؤولهم بما ذكر من ان الاتيان بما يستحسنه جميع
 الطبائع ليس في مقدرة البشر وان هذا الفن قد تضمنه بيوه
 وذهب رواجه ودفع ثانيا من تعليلهم بما يحتاج الى
 الدفع بان الاخذ والانتهاى امر يغشط لار كتاب من
 يرتكبه العاقل الذي لا يتبع الاخذ والانتهاى في
 خلاصته او يغشط لار كتابه من يرتكبه ويؤيد الاول
 قوله قللا رضى من كاس الكرام نصيب * فهو كالتعليل لما
 تقدمه وذكر التليين بما يراجعه ايضا وفي بعض
 النسخ والارض بالواو وهذا يمتدح على الوجهين
 اما على الاول فظاهر واما على الثاني فهو انه على
 طرز قوله وكيف يتبرأة ومنظوم في ملكه ومما
 ذكرنا علم ونجه ذكر انا في قوله واما الاخذ
 والانتهاى وهو انها لتفصيل المجلد الواقع في
 ذهن السامع فانه لما اعتذر من عدم الاسعاف بمسؤولهم
 وقع في ذهن السامع انه ياتي شيء يدفع ما عطلوا به
 سؤالهم فقال واما الاخذ او قوله قللا رضى ان مصرع

اَوَّلُهُ * شَرِبْنَا وَاهَرَقْنَا عَلَى الْأَرْضِ جِرْمَةً ، وَفَدَّ بِرُؤْيَا *
 وَالْمَكَّاسُ مِنْ أَرْضِ الْكُرَامِ نَصِيبٌ ، وَيُفْسِرُ الْكَاسُ مِنْ
 بِهَا لِحْدَيْنِ وَيُؤَلِّحُ مَنْ مَلَائِكَتُهُ لِلْمَصْرَاعِ الْأَوَّلِ وَإِنْ كَانَ
 لَا يَخْلُو هَذَا هُنَّ لَطِيفٌ حَبِيبٌ يَكُونُ إِشَارَةً إِلَى شَبَاحَتِهِمَا
 أَهْلُ الْأَنْتِدَالِ * قَوْلُهُ يَنْهَرُ * أَيِ يَمْنَعُ مِنَ النَّهْرِ وَهُوَ
 الْمَنْعُ وَالزَّجْرُ وَلَا يَخْفَى لَطِيفُ التَّعْبِيرِ مِنَ الْمَنْعِ بِلَفْظِ
 النَّهْرِ وَهِنَّ الطَّالِبَاتُ لِلدِّينِ بِلَفْظِ الْمَسَائِلِ لِمَنْ مَلَكَانِ ذِكْرُ الْأَنْهَارِ
 وَمُطَابَقَةُ نَظْمِ الْتَعْنِيَةِ لِهَوَامَا السَّائِلِ فَلَا تَنْهَرُ * مَعَ تَوَافُقِهِمَا
 فِي الْمَعْنَى * قَوْلُهُمَا وَبَشَلْ هَذَا * مِتَّعَلِقٌ بِقَوْلِهِ فَلْيَجِدْ إِلَى
 أَوْ أَيْ حَكِيمًا لَفَا عَظِيمٌ بِجَلَالِهَا وَتَقْصُفًا تَجِيرُ مَوْتَعَهَا بِطَلَبِ
 بِمَا قَالُوا فِي قَوْلِهِمَا اتَّعَالَى يَوْمَ بَلَّكَ فَكَبَّرُ * قَوْلُهُمَا شَغَفَاة *
 الشَّغْفُ الْعَشَقُ * وَالْغَرَامُ الْوَلْوُوعُ * وَالظَّمَاءُ الْعَطَشُ *
 وَالْهَوَا جَرَّمَعُهَا شَجَرَةٌ وَهِيَ نِصْفُ النَّهَارِ عِنْدَ اشْتِكَادِ
 الْحَرِّ وَالْأَوَامُ حَرُّ الْعَطَشِ وَالْأَقْعَرُ الْحَاطِلُ الشَّيْءِ مِنْ غَيْرِ
 رُوحِيَّةٍ وَفَكَرَ فِي قَوْلِهِ مَقْتَرٌ بِهِمْ أَدْوَنُ مَسْئَلِهِمْ وَمَطْلُوبُهُمْ
 وَنَحْوُهُمَا إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُمْ سَأَلُوا ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ فِكْرٍ
 وَرُوحِيَّةٍ وَفِيهِ مَبَالِغَةٌ فِي كَوْنِهِ مَطْلُوبًا لَهُمْ * وَثَانِيًا
 الْأَوَّلُ فِي مُقَابَلَةِ الْأَوَّلِ * وَثَانِيًا الثَّانِي بِمَعْنَى صَارَفًا
 مِنْ ثَبِيتِ الْعَنَانِ أَيِ صَرَفْتُهُ * قَوْلُهُ وَلَعْنَانُ الْعَنَانِيَّةُ *
 الْأَوَّلَى أَنْ يَكُونَ هَذَا وَثَانِيًا أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ ثَانِيًا
 حَالًا مِنْ قَاعِلِ أَنْتَصَبْتُ لِأَنَّهُ لَا يَطْهَرُ مَا يَصْلُحُ الْعَظْفُ

عليه لان ثانيا الاول آية صفة مضد لمحمد وف اي
انتصبت انتصا با ثانيا او ظرف و ثانيا الثاني لا يصلح
لشيء منهما ولا مجال لجعلها واو الحال فاما ان يقلد
خال من فاعل انتصبت ليكون لهذا معطوفا عليه
اي انتصبت مجتهد او ثانيا العنان العناية او يقد ر فعل
معطوف على انتصبت ليكون هذا حالا من فاعله
اي واجتهدت او شرعت ثانيا العنان العناية ولا يخفى
ما في قوله والعنان العناية ثانيا من الاستعارة
بالكناية والتخييل والترشيح * قوله جمود القريحة *
بالجيم وجمود القطعة بالخاء المعجمة * القريحة اول
ماء ينضب من البشر استعيرت لما يستنضب من العلم
بجامع التسبب للحياة فان احد هما سبب حياة
الارواح والاخر سبب حياة الاشباح ثم استعيرت
لمحل العلم وهو الطبيعة فهو مجاز في المرتبة الثانية *
والصبر برد يضر النبات والحرق ففي ذكر الجمود
مع القريحة التي هي الماء في الاصل وجعل الجمود
بالصبر لطف ظاهر * والصبر صرا لريح العاصفة ويناسب
ان يجعل الجمود بها لانها تخمد النار وفي وصف
قريحته بالجمود وفطنته بالجمود اشارة الى ان طبيعته
كالماء والنار وهو غاية جودة القريحة ولطف الطبيعة *
قوله اجوب آة * الجوب القطع * كل اغبر اي ذي

غيرة * قَاتَمَ الارِجاءُ اي مظلم الا طرأف * قوله
 وقوّضت عنه خيامه بالاختتام آة * التقويض نقض
 البناء من غير هدم * والخيام جمع خيمة ومعنى
 نقضها بالاختتام ان الكتاب قبل الانعام لاحتجابه
 من نظر الانام كان كمن ضرب عليه الخيمة واظهاره
 على اعين الناس بعد الانعام كان كمن نقض الخيمة ورفعها
 ومعنى قوله بعد ما كشفت آة انه كشف اولاً من وجوه
 اللطائف الخقاب ثم قوّض منها الخيام كي تنكشف
 وجوهها على الداني والقاصي * والخرا ئد جمع خريكة
 وهي الحربة من النساء كني بها من حصنها * واللتام
 ما كان على الفم من الخقاب وفي بعض النسخ قوضت منه
 الخيام بالاختتام وفي بعضها خيام الاختتام ومعنى اضافة
 الخيام الى الاختتام انها ضربت عليه لاجله وفي بعضها
 فضضت عنه ختامه بالاختتام والفض الكسر والختام
 ما الختم به من طين ويختم ومعنى فضه بالاختتام ان الكتاب
 قبل التمام كان محجوباً عن اعين الانام كالشيء المختوم
 واذا اختتمه فقد ازال ما يحجبه عن نظر الطالبين
 وتمكنوا من النظر اليه فصارت ذلك كفض الختام *
 ووضع الفرا ئد على طرف الثمام وهو بيت ضعيف
 ربما يحشى به خصاص البيوت كناية عن تسهيل
 اخذها وتحصيلها وتيسير طريق الوصول اليها

وصالها * راقني الشيء بر وقني اي اعجبني * ارفه
شفرته اي حدها * بقوله هو الثناء باللسان * الثناء
وان اختص باللسان حقيقة لكن ذكره لفوائد
التخصيص على مقابلة للشكر والتصريح باختصاص
الحمد باللسان وانه مدار ما قصد بهما من بيان
الفرق والنسبة بينهما وظهور ما سيورد من تفريع
النسبة بينهما على تعريفهما ولذلك اقال سواء تعلّق
بالنحو او بغيرها ومواء كان باللسان او بالحيث
او بالاركان وان كان الاطلاق في التعريفين يغني
عن ذكر هذين التعميمين وقد يوجه ذكره بان الثناء
يطلق على ما ليس باللسان حقيقة كما في قولك اثنى
الله سبحانه وتعالى على ذاته وفي الحديث اثنى
كما اثنيت على نفسك * فلا بد من ذكر قيد اللسان
احتراراً عن ذلك ويتوجه عليه ان يكون الاطلاق الثناء
عليه بطريق الحقيقة ممنوع ولو سلم فانظر ان المراد
من كونه باللسان ان يكون قولاً ولا شك ان ذلك قول
وان لم يمكن بجملة اللسان لينحصر في تعالى عنه
وجه التعبير عن كونه قولاً بكونه باللسان ان الغالب
ان القول يكون به ويتبادر من كونه به ان يكون
قولاً وبالجملة فثبته الله تعالى ان كان حقيقة فحمد
به كونه لله وان كان مجازاً فلا وجه للاحتراز

بقيد اللسان منه لانه على الاول لا يصح الاحتراز
 بل لا يصح التعريف الا بما ذكرنا من ارادة
 القول واعلم ان بن التعريف الذي ذكره
 ههنا وبين ما ذكره في الشرح وهو الثناء
 باللسان على الجميل هو ما من وجه لانه ترك
 هنا قيد كونه على الجميل وذكر قيد كونه
 على قصد التعظيم وعكس في الشرح فاما كور
 ههنا يصدق على ثناء على قصد التعظيم لا على الجميل
 بخلاف المذكور ثمه ويصدق المذكور ثمه
 على ثناء على الجميل لا على قصد التعظيم بخلاف
 المذكور ههنا فان اعتبر في حقيقة الحمد كلا
 الامرين فالتحلل حاصل في كلا التعريفين لاشتمال
 كل منهما على واحد منهما وان اعتبر كونه
 على الجميل فقط فالتحلل في التعريف المذكور
 منها وان اعتبر كونه على قصد التعظيم فقط ففي
 المذكور ثمه ولا يبعد ان يرجع الاخير فمستقيم
 ما ذكر ههنا بان احد اذا اثنى على ظالم بانواع
 الثناء على ما فعل من نهب الاموال وقتل النفوس
 بغير حق على قصد التعظيم فالطانه حمد وانذار
 هذا الحمد لان حمده لم يقع في محله اللهم الا
 ان يقال ان الجميل اعم من ان يكون جميلا

في الواقع او ان يجعله الحامد جميلاً والظان الحامد في
 الصورة المذكورة يجعل المحمود عليه جميلاً ويصوره
 بصورته بقي شيء وهو انهم ذكر وان الحمد يخص الامر
 الاختياري وما ذكره هنا مطلق من التقييد به ولا يبعد
 ان يرحح الاطلاق بانه لا يوجب اشكالاً في حمد الله تعالى
 على صفاته لانها ليست باختياره تعالى عند هم والآن
 لنحمد وثنا ما عرف في موضعه ولا يخرج الى تاويل
 في الحمد على الملكات النفسانية من العلم والشجاعة
 والحلم ونحوها * قوله او بالجنان * لا يقال كيف
 ينبغي الشكر الجواني اعني الاعتقاد عن التعظيم لانه
 لا معنى لانباته بالنسبة الى نفس الشاكر ولا يتصور
 بالنسبة الى غيره لعدم اطلّعه واو اطلّعه الشاكر
 بقول او فعل فذلك المطلع به هو المنبهي حقيقة
 لا الاعتقاد فلا يكون تعريف الشكر بالمنبهي جامعاً
 لعدم كونه صادقاً على الشكر الجواني ولا قوله
 او بالجنان صحيحاً (لا بتعنا^نه على انباء الاعتقاد)
 لانه لا انباء له اصلاً لاننا نقول معنى الانباء ان يقبل
 معرفة المنبهي معرفةً متبناً عنه ولا يقدر فيه الجهل
 بالمنبهي ولا ريب في تحقق ذلك في الشكر الجواني
 وما ذكر من حصر الانباء في المطلع به المذكور ان اريد
 به حصر الانباء من تعظيم المنعم فعليه منع ظاهر

بل هو منسحب من الاعتقاد والاعتقاد منسحب من التعظيم وان
 اريد به حصر الانبياء من الاعتقاد فمسلم ولا ضرر لان
 الكلام في الانبياء من التعظيم وقد يوجه السؤال على
 ما ذكر من ان الاعتقاد بالجنان من اقسام الشكر
 بانه ليس بشكر لا لتفاء الانبياء فيه لعدم العلم به
 واولا طلع عليه بما مر فذلك المطلع به هو الشكر لا الاعتقاد
 لانه المنسحب عنه فمعجبا عنه بان الانبياء متحقق فيه
 كما ذكر والاطلاع عليه لا يلزم ان يكون من الشاكر
 حتى يجعل شكر افضل من ان يكون هو الشكر بل يجوز ان
 يكون من غير وبالها م او باخبار وان كان من جهة
 لا يلزم ان يكون الشكر هو هذا المطاع به لا ما يطاع عليه
 من الاعتقاد كيف ومعنى الانبياء متحقق فيه جز ما غاية
 الامر ان يكون هناك شكر ان احدهما القول او الفعل
 المطاع به والاخر ما يطالع عليه من الاعتقاد وانبياء احده
الشكرين من الآخر لا يوجب عدم كون الآخر شكرا *
 قوله فمورد الحمد * لما كان الظاهر من التعريفين
 هو النسبة بين المورد وبين المتعلقين ويظهر
 من هاتين النسبتين النسبة بين الحمد والشكر
 ففرع ما يظهر من التعريفين عليهما ثم ما يظهر من
 هذا الظاهر عليه جرى على ما هو قامة التعليم *
 قوله هو اسم للذات الواجبة * اي بالذات لانه

المفهوم من الاطلاق وذكر الصفتين اعنى الوجوب
الذاتي واستحقاق جميع المحامد كانه تلويح بوجه
لطيف الى استجماع اسم الله تعالى لجميع صفات الكمال
اما الوجوب الذاتي فلانه يستتبع سائر صفات الكمال
وقد فرع بعض المحققين بعضها عليه والتحقيق انه
يمكن تفريخ الكل عليه واما استحقاق جميع المحامد
فلان كل كمال يستحق ان يحمد عليه فلو شذ كمال
عن الثبوت له سبحانه وتعالى لم يكن مستحقا للحمد
عليه هذا الكمال فلم يكن مستحقا لجميع المحامد واما وجه
استجماع اسم الله تعالى لجميع صفات الكمال ودلالته
عليها فهو انه تعالى اشتهر بهذه الصفات في ضمن
اطلاق هذا الاسم فتفهم هذه الصفات منه كما انه
اشتهر حاتم بالجود في ضمن اطلاق هذا الاسم فتفهم
هذه الصفة منه وكذلك فرعون الذي هادى موسى
عليه السلام اشتهر بصفة الظلم في ضمن اطلاق هذا
الاسم فتفهم هذه الصفة منه ولا تفهم من اسمه العلم
وكذا لا تفهم صفات الكمال من اسم الرحمن كما تفهم
من اسم الله تعالى فالاستجماع هو اسم الله تعالى دون
غيره وخيه بحسب لان الظاهر ان اشتهار تع بصفات
الكمال لا يعقيد بضمن اطلاق اسم دون اسم غاية
الامران يختص ذلك بما يخصه تعالى ولو استعمالا

فينبغي ان يكون الرحمن ايضا مستجمعا الآن
 يقال الرحمن من الصفات ذاتية مبهمة وضاع
 الابهام فيه لازم قطعاً حتى لو لو خط تعيين ما خرج من
 مقتضى وضعه فلا دلالة على خصوص ذاته تعالى
 وضاع مجرد الخصوص في الاستعمال لا يوجب انضمام
 اوصاف هذا الخاص منه ولا يبعد ان يوجد الاستجماع
 بان هذه الذات المخصوصة هي المشهورة بالانصاف
 بصفات الكمال فما يكون علماً لها بالاعليها خصوصاً
 يدل على هذه الصفات لا ما يكون موضوعاً لمفهوم
 كلي يعم هذه الذات وغيرها وان اختص في الاستعمال
 بها كالرحمن فانه موضوع لذات لها الرحمة الكاملة
 وخص في الاستعمال به تعالى وفي هذا انه يلزم ان
 يفهم صفة الظلم من العلم الذي لفرعون الذي هادى
موسى عليه السلام * قوله والعدول الى الجملة
 الاسمية * يعني ان قوله الحمد لله كان في الاصل
 جملة فعلية اي حمدت الله حمداً او حمدت حمداً الله
 فحذف الفعل مع الفاعل واقيم المصداق مقامه وجعل
 الجملة اسمية للدلالة على الام والاثبات كما قالوا
 في سلام عليك وفي هبارته حيث جعل العدول
 للدلالة على الام والاثبات دون اسمية الجملة
 دفع لما يقال قد صرح الشيخ عبد القاهر رحمه الله

بأنه لا دلالة في زيد مطلق على أكثر من ثبوت
 الانطلاق لزيد وذلك لأن الشيخ روح إنما نفى
 الدلالة عن نفس الاسم فلا ينافي كون العدول
 إلى الاسم للدلالة على الدوام لأن الدالَّح إما
 نفس العدول والاسم بالضمَام العدول هذا ولكن
 سيأتي في أحوال المسند أن كونه اسماً لا فائدة الدوام
 والثبات لا غرض بتعلق بذلك ولا تعرض فيه للعدول أصلاً
 فيدل بظاهره أن نفس الاسم تدل على الدوام
 ويمكن أن يقال أن الاسم تدل دلتين لفظية على
 مجرد الثبوت كما ذكره الشيخ روح وعقلية على الدوام
 كما ذكره الشيخ الرضي في الصفة المشبهة إلهاماً
 لم تدل على التجدد ثبت الدوام بمقتضى العقل إذاً الأصل
 في كل ثابت دوامه فالشيخ نفى الدلالة اللفظية على
 الدوام فلا يخاف فيه اثبات الدلالة العقلية عليه *
 فإن قلت الحمد لله جملة اسمية خبرها ظرفية وانظرية
 فعلية تقدير أولها لو اختصم الفعلية مقتضياً لا يراد
 انظرية وقد صرحوا بأن الاسم التي خبرها فعلية
 يفيد التجدد كما لفعلية فكذا إذا كان خبرها ظرفية *
 قلت قد صرحوا بأن نحو سلام عليك يفيد الدوام
 وكذا أقوله تعالى أنا معكم مع أن الخبر جملة ظرفية
 فالوجه أن يوفق بينهما بأن الاسم التي خبرها ظرفية

انما نفيد التجدد اذا لم يوجد داع الى الدوام
 كالعدل مثلا اما اذا وجد فيحمل على الدوام وفيه
 انه يقتضي ان يجوز اذا وجد داع الى الدوام ان يحمل
 الاسمية التي خبرها فعلية على افادة الدوام وهو
 مشكل جدا التصريح بهم بانها كالفعلية المحضة في افادة
 التجدد فلو جار هذا الجواز ان يحمل الفعلية ايضا على
 افادة الدوام عند وجود الداعي ولا يقدم ما قل على
 التزامه اللهم الا ان يفرق بين التصريح بالفعل وتثبته
 والاوجه ان يفرق بين الفعلية وبين الاسمية التي خبرها
 فعلية بان المقصود في الفعلية نسبة الفعل الى فاعله وانها
 تدل على التجدد البتة والمقصود في الاسمية المذكورة
 نسبة الفعلية الى المبتدأ وازوم كونها دال على
 التجدد م وازوم كون النسبة التي في الخبر دال على
 على التجدد لا يستلزم كون نسبتها الى المبتدأ كذلك
 فيجوز ان تحمل هذه الاسمية على افادة الدوام عند
 وجود الداعي بخلاف الفعلية وقد يقال الطرف انما
 يقدربا لفعل اذا لم يقع خبرا بل صفة او صفة مثلا وما
 اذا وقع خبرا فيقدربا سم الفاعل لان الاصل في الخبر
 الافراد وقد ذكر بعض المحققين ان الانصاف ان المفهوم من
 قولنا زيد في الدار ثابت ومستقر فيها لا ثبت واستقر وفيه
 بحث وهو انهم انماذكروا كون اخضا رالفعلية مقتضيا

لا يراد الظرفية في كون المحمد ظرفاً فهذا صريح في ان
 الخبر الظرف مقدر بالفعل ويمكن ان يقال المقادروا
 الظرف بالفعل اذ لم يوجد داع الى قصد الدوام والثبات
 اما اذ اوجد فلا بل يقدر احم الفاعل اجابة المداهي *
 قوله وتقدم المحمد باعتبار انه اهم * لا يقال هذا الاهتمام
 عارضى بواسطة المقام والاهتمام باسم الله تعالى ذاتي
 والذاتي ينبغي ان يقدم في الاعتبار ولعن لم يقدم فينبغي
 ان لا يؤخر لانا نقول كون البلاغة مطابقة الكلام
 لمقتضى المقام لارعاية الامور الذاتية رجح العارضى
 وقد يجاب عنه بأنه لم يرجع العارضى بل تعارضاً
 فتساقطاً فعمل بما هو الاصل من تقدم المبتدأ على الخبر
 سيما اذا كان المبتدأ اساداً مسدداً للعامل بحسب الاصل
 فان مرتبة العامل التقدم على معموله * قوله كما
ذهب اليه صاحب الكشاف * خصه بالذكر لان صاحب
المفتاح ذهب الى ان اقرأ الاول منزل منزلة اللازم غير
متعد الى مقرؤه وباسم ربك متعلق باقرأ الثاني *
 قوله ايها ما لقصور العبارة * ادرج لفظ الايهام فهنا مع
 انه تركه في الشرح لانه لا قصور حقيقة من الاحاطة
 لا كان الاحاطة الجمالية ويمكن توجيه الترك بان
 يحمل الاحاطة على ما هو الكامل منها وهي الاحاطة
 التفصيلية اذ لا شك في قصور العبارة منها حقيقة

ولو اجريت الا حاطة على اطلاقها يمكن توجيه الترك
 أيضا لكن بتكليف كما ذكرنا في حاشية الشرح ويمكن
 توجيه ذكر الا بهام على تقدير حمل الا حاطة على
 التفضيلية بان حذف المنعم به لا يدل بطريق القطع
 على القصور لجواز ان يكون الحذف لوجه آخر وانما يفيد
 وهما به فذكر الا بهام يستقيم على تقدير اجراء
 الا حاطة على اطلاقها وحملها على التفضيلية بلا تكلف
 واما تركه فانما يستقيم على الاول بتكليف فالذكر
 اولى * قوله وائلا يتوهم اختصاصه بشيء دون شيء *
 يعني لو ذكر المنعم به فانما يترك بعضه لتعذر ذكر جميعه
 تفصيلا فيتوهم الاختصاص بالبعض المذكور وانما
 ذكر التوهم لان التخصيص بالذكر لا يوجب نفي
 ما عد المذكور * فان قلت ان تعذر ذكر الجميع تفصيلا
 فلا خفاء في امكانه اجمالا فالتعليل قاصر * قلت اذا
 ذكر الجميع اجمالا بان يذكر لفظ يفيد العموم فربما
 يتوهم خروج البعض لشموع التخصيص في العمومات
 سيما في المقامات الخطابية فتوهم الاختصاص بالبعض
 قائم ايضا في ذكر الكل اجمالا وقد يوجه التعليل بان عدم
 حذف المنعم به اما بذكر الكل اجمالا او بذكر البعض
 تفصيلا والتعليل انما هو الثاني وليس بذلك * قوله
 رعاية لبراعة الاستهلال * وهي كون الابداء مما سبها

المقصود وهو انما يكون سببا لبراعة الاستهلال اي
 تفوق الابداء وكماله فتسميته بها يكون تسمية
 السبب باسم المسبب فتنبه اعلى كمال السبب في السببية
 ثم ان البراعة ههنا ما باعتبار ذكر البيان وهذا الكتاب
 في فن البيان والبيانان وان اختلفا معنى لكن
 تشارك في الاسم واما باعتبار ان فن المعاني والبيان
 متعلق بالبيان بالمعنى المذكور ههنا وهو المطلق الفصيح
 اذ ثم ان رعاية البراعة تحصل بذكر تعليم البيان سواء
 لوحظ كونه خاصا بعد عام وسواء كان هذا كعطف
 او لا فتعليل كون علم من عطف الخاص على العام
 بالرعاية لا يخفى عن شيء والتوجيه بانه تعليل لما يتضمنه
 قوله من عطف الخاص على العام وهو مطلق الذكر ياباه
 التعليل الاخير وهو قوله وتنبهها على فضيلة نعمة
 البيان لان التنبه انما يحصل بملاحظة خاصة
 بعد عام وضطوفا عليه ويمكن التوجيه بان يعتبر
 او لا عطف قوله وتنبهها على رعاية ثم يجعل المجموع
 ملّة ولا شك ان حصول المجموع يتوقف على ملاحظة
 كونه خاصا معطوفا على عام فليتأمل * قوله ما لم
 نعلم * ذكره وان كان التعليم لا يتعلق الا بغير المعلوم
 لان المراد بما لم نعلم ما لم نكن نعلم اي ما لم نعلم
 بقوتها واجتهادنا آخذ امن قوله تعالى وعلمك ما

أَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ * كَذَا سَمِعْتُ مِنْهُ رَحَّ وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ
 فَائِدَةُ التَّصْرِيحِ بِأَنَّهُ تَعَرَّقَ هُمْ مِنْ حَضِيضِ الْجَهْلِ إِلَى
 ذُرْوَةِ الْعِلْمِ فَيُظْهِرُ وَجْهَ كَوْنِهِ نِعْمَةً غَايَةِ الظُّهُورِ كَمَا قَالَ
 صَاحِبُ الْكُشَافِ فِي قَوْلِهِ تَعَرَّقَ عِلْمَ الْإِنْسَانِ مَا أَمْ يَعْلَمُ *
 أَيِ نَقْلِهِمْ مِنْ ظِلْمَةِ الْجَهْلِ إِلَى نُورِ الْعِلْمِ وَقَدْ يُقَالُ
مِلَاحِظَةً عَمُومَ كَلِمَةٍ مَا تَوَرَّثَ الْفَائِدَةُ * قَوْلُهُ أَيِ الْخُطَابِ
 الْمَقْصُولِ * يَعْنِي أَنَّ الْفَصْلَ مَصْدَرٌ بِمَعْنَى الْمَفْعُولِ
 أَوِ الْفَاعِلِ فَهُوَ مُجَازٌ لِعَوِي وَلَكِنْ أَنْ تَجْعَلَ الْفَصْلَ بِمَعْنَى
 الْمَصْدَرِ عَلَى مَا هُوَ حَقِيقَةٌ وَتَعْتَبِرُ التَّجْوِزَ فِي إِضَافَتِهِ إِلَى
 الْخُطَابِ عَلَى طَرِيقَةِ جَرْدِ قَطِيفَةٍ وَأَخْلَاقِ ثِيَابٍ فَاصِلُهُ
 خُطَابٌ فَصْلٌ نَحْوُ رَجُلٍ عَدْلٍ وَ* أَنْمَا هِيَ أَقْبَالٌ وَأَدْبَارٌ
 وَكَانَ هَذَا أَوْفَقَ بِمَا عَلَيْهِ أُمَّةٌ عِلْمُ الْمَعَانِي حَيْثُ رَجَحُوا
 التَّجْوِزَ الْعَقْلِيَّ فِي أَنْمَا هِيَ أَقْبَالٌ عَلَى حَذْفِ الْمُضَافِ أَيِ
 ذَاتِ أَقْبَالٍ وَلَكِنْ لَا تَعْتَبِرُ فِي الْكَلَامِ تَجْوِزًا أَوْ لَا بِمَعْنَى
 أَنَّهُ تَعَالَى أَوْ عَلَى الرَّسُولِ عَمَّ كَوْنُ خُطَابِهِ مَقْصُولا
 أَوْ فَاصِلًا عَلَى أَنْ يَكُونَ الْمَصْدَرُ مِنَ الْمَعْلُومِ أَوِ الْمَجْهُولِ
 وَفِي هَذَا أَوْ جِهَةٌ دَقَّةٌ وَاطْمَافَةٌ فَإِنَّ حَقِيقَةَ النِّعْمَةِ
 الْمُخْتَصَّةِ بِمَنْ أُوتِيَ فَصْلَ الْخُطَابِ وَكَمَالِ الشَّرَفِ أَنْمَا
 هُوَ كَوْنُ خُطَابِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فَاصِلًا أَوْ مَقْصُولا
 لِأَنَّ ذَاتِ الْخُطَابِ * قَوْلُهُ يَتَبَيَّنُ * مِنْ تَبَيَّنَتْ أَلْشَيْءُ أَيِ
 حَلُمَتُهُ بَيْنَمَا يَعْنِي أَنَّ خُطَابَهُ خَالِصٌ مِمَّا يُوجِبُ الْإِبْهَامَ،

وَصُعُوبَةٌ فَهَمَّا لَمَرَامٌ، مِمَّا يُغَيَّرُ بِفَصْلٍ حَقِّ الْكَلِمَةِ وَالْإِكْلَامِ،
وَقَدْ مَكَوْنُ الْفَصْلِ بِمَعْنَى الْمَفْصُولِ لِأَن شَرَفَ الْخَطَابِ
مِنْ حَيْثُ هُوَ خُطَابٌ بِكُونِهِ مَفْصُولًا لَا يَكُونُهُ فَاصِلًا *
قَوْلُهُ بَلَدٌ أَيْلٌ أَهْيَلٌ * لِأَن التَّصْغِيرَ يَرُدُّ الْأَشْيَاءَ إِلَى
أَصُولِهَا وَأَوْصَلَى مَا نَقَلَهُ الْكَسَائِيُّ مِنْ بَعْضِ الْأُمَرَاءِ أَنَّهُ
قَالَ أَهْلٌ وَأَهْيَلٌ وَآلٌ وَأُؤَيْلٌ فَالظَّاهِرُ أَنَّ أَصْلَهُ أَهْلٌ
بِمَعْنَى تَيْنٌ * قَوْلُهُ جَمَعَ طَاهِرٌ * بِنَاءً عَلَى مَا اشْتَهَرَ مِنْ
جَوَازِ الْأَفْعَالِ فِي جَمْعِ فَاعِلٍ كَصَاحِبٍ وَاصْحَابٍ وَالتَّحْقِيقُ
كَمَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ رَحَّ فِي شَرْحِ الْكَشَافِ أَنَّ فَاعِلًا
لَا يَجْمَعُ عَلَى الْأَفْعَالِ فَاصْحَابٌ جَمَعَ صَحْبٍ بِالْكَسْرِ
تُخْفِيفُ صَاحِبٍ كَقَهْرٍ وَأَنَامٍ رَأَوْ جَمَعَ صَحْبٍ بِالْكَسْرِ
الاسْمُ جَمَعَ كَنْهَرٍ وَأَنَهَارٍ فَطَاهِرٌ جَمَعَ طَهَرَ وَصَفًا بِالْمَصْدَرِ
لِلْمَبَالِغَةِ * قَوْلُهُ جَمَعَ خَيْرٌ بِالتَّشْدِيدِ * الْخَيْرُ رِزْقٌ مِنْ
خَيْرٍ بِالتَّخْفِيفِ اسْمُ تَفْضِيلٍ فَانَّهُ لَا يَشْنَى وَلَا يَجْمَعُ وَلَا
يُؤْنَتُ قَدْ يُقَالُ إِمَّ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ جَمَعَ خَيْرٍ مُخَفَّفٍ خَيْرٌ
فَإِنَّهُ يَشْنَى وَيَجْمَعُ وَيُؤْنَتُ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى لِمَنْ أَمُصْطَفَيْنَ
الْأَخْيَارِ * فَإِنَّهُ ذَكَرَ فِي الْكَشَافِ أَنَّهُ جَمَعَ خَيْرٍ مُخَفَّفٍ
خَيْرٌ وَقَالَ الشَّاعِرُ * أَلَا بَكَرًا إِنَّا مِيَّ بِخَيْرٍ يَدِينِي أَسَدٍ
وَقَالَ الْآخَرُ * رَبَلَاتُ هُنْدٍ خَيْرٌ أَلَمَلِكَاتِ * وَذَكَرَ صَاحِبُ
الْصَّحَاحِ أَنَّهُمَا تَشْنِيَةُ خَيْرٍ مُخَفَّفٍ خَيْرٌ وَتَانِيَةُ وَغَايَةُ
مَا يُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ مِنْ جِهَتِهِ رَحَّ أَنَّ التَّكْسِيرَ كَالْتَّصْغِيرِ فِي

الرد الى الاصل فان اريد جمع خير المتخفف على اخيار
 ينبغي ان يرد الى اصله وهو المشد د ثم يجمع على
 اخيار كميت واما تاء وان مراده بالتشديد في الحال
 اوفى الاصل فيكون متعنا ولا لخير المشد د والمتخفف
 منه ويحتمل ان يكون كونه بالتشديد كناية عن
 عدم كونه افعلا التفضل لا سئل اياه * قوله
 والاصل مهما يكن من شيء * قال سيجوبه انما يريد
 فمنطلق معناه مهما يكن من شيء فنريد منطلق واختلاف
 في تفسير كلامه فبال الجمهور مراده انه في الاصل
 كان كلف حذف مهما يكن من شيء وانما هي ما فيها
 كما اقيم نعم مقام الجملة واخرت الفاء لئلا يتوهم توازي
 حرفي الشرط والجزاء وفي كلام من لا يعتد به انه حذف
 يكن من شيء وتجر مهما الى اما بقلب الهاء همزة
 وثقل يم الهمزة لكونها في الجملة لصدا الكلام ولازها
 من اقصى الحلق وادغام الميم في الميم وهو فاسد
 لان اما حرف ومهما اسم ولم يعهد في كلامهم تغيير
 الاسم وجعله حرفا وقال بعض الافاضل مراده بيان
 المعنى البحت وهو ان اما تفيد لزوم ما بعد فائها
 لما قبلها لانه كان في الاصل كلف بل الاصل (ان يكون) ان
 يكن من شيء فحذف الشرط وزيدت ما وادغمت اللين
 في الميم وفتحت همزة حرف الشرط * قوله والاسمية

لازمة للمبتدأ * هذا احسن من عبارة الشرح لصوق
الاسم اللازم للمبتدأ كما ذكرنا في الحاشية وقوله
ان متها الفاء ولصوق الاسم يتوجه عليه قوله تعالى
قَا مَا اِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ * فانه
لم يلاصقها اسم واجاب روح في الحواشي ان المبتدأ
محدث وفاي اما المتوفى وقال الرضي اللازم اقامة جزء
من الجزاء مقام الشرط سواء كان اسما محووا ما زبد
فمنطلق او لا كما لاية المذكورة * قوله اقامة اللازم
مقام الملزوم وابقاء لاثري في الجملة * يحتمل ان يكون
كل من الاقامة والابقاء تعللا لكل من لزوم الفاء ولزوم
لصوق الاسم او لمجموعهما ويحتمل ان يكون على طريق
الف والنشر مرتبا او مشوشا وانما قال في الجملة
لان الفاء لم تقم مقام الشرط من كل وجه لان مقام
الشرط قبل جميع اجزاء الجزاء والتزمت الفاء
في خلاها واللازم للمبتدأ انما هو الاسمية وانها
لم تقم مقامه بل القائم في مقامه اما وهو حرف واما
ابقاء الاثر فكونه في الجملة ظاهريا بالنسبة الى لزوم
للصوق لان اللازم للمبتدأ انما هو الاسمية
ولم يبق منها اثر لان القائم مقامه حرف واما بالنسبة الى
لزوم الفاء فيمكن ان يوجه بان لازم الشرط انما هو
الفاء الداخلة على صدر الجزاء لا الواقعة في خلال

نصوح الاسم غير لازم بل

اجزائه هذا بيان لعدم تحقق الاقامة والابقاء من كل وجه وأما بيان تحققهما من وجه فالامر في الابقاء بالنسبة الى لزوم الفاء ظاهر وأما بالنسبة الى لزوم المصوق فلان المصوق الاسم بآما في حكم مصوق الاسمية بها لان مصوق الموصوف في حكم مصوق الصفة فالاسمية اللاصقة بآما القائمة مقام المبتدأ أثر بقي من المبتدأ المحذوف وأما بيان تحقق الإقامة من وجه بالنسبة الى لزوم الفاء فهو ان الفاء وان وقعت في خلال اجزاء الجزاء لكن هذا الوقوع عارض في مانع من كون الفاء على ما كان عليه في الاصل من الوقوع في صدر الجزاء وهو كراهة توالي حرفي الشرط والجزاءنا لفاء واقعة في الصدر اصالته وتقدير اوصاف الشرط قبل الجزاء فيصح القول باقائها مقام الشرط الذي هو ملزومها من هذا الوجه وأما بيانها بالنسبة الى لزوم المصوق فهو ان الاسمية لما جعلت لاصقة بآما على الوجه الذي ذكرناه كان لمصوق الاسم لازم ما اقيم مقام ملزومه وهو المبتدأ * قوله علم البلاغة هو المعاني والبيان وعلم توابعها هو البديع * يشعر بظاهرة انه حمل قوله علم البلاغة على المعنى العلمي لا الاضافي وجعل قوله وتوابعها مطلقا على البلاغة وكذا حمل قوله وتوابعها على انه علم للبديع وكلاهما لا يخلو من اشكال وأما الاول فلانه يلزم العطف على جزء الكلمة ورجع

الضمير اليه باعتبار المعنى الاصلي اللهم الا ان يلتزم
كون 'البلاغة علما للعلمين كعلم البلاغة كما قال صاحب
الكشاف في رمضان وشهر رمضان او يرتكب ان قوله وعلم
توابعها اشارة الى ان المضاعف محذوف فالمعطوف عليه علم
البلاغة ويكون حرّ توابعها كجبر الآخرة في قوله تعالى
وَاللّٰهُ يَرِيْدُ الْآخِرَةَ * اي عرض الآخرة فتح يندفع بعض
الاشكال وعلى الاول يندفع كله واما الثاني فلان
العلم لو كان لكان علم توابع البلاغة او توابع البلاغة
لا توابعها وهو ظاهر وعلى الاول يكون في توابعها تغيير ان
يندفع في كل منهما العلمية احدهما حذف بعض العلم
والآخر اقامة المضمرة مقام المظهر فيه الا ان يرتكب
مثل ما ذكرنا في شهر رمضان نور رمضان فيندفع التغيير
الاول وعلى الثاني يكون فيه التغيير الثاني وغاية ما يمكن
ان يقال انه حمل رخ قوله علم البلاغة على معنى علم له
زيادة اختصاص بالبلاغة وهو المعاني والبيان وكذا
قوله وعلم توابعها على معنى علم له زيادة اختصاص
بتوابعها وهو البديع * قوله لا يغيره من العلوم *
اشارة الى ان القصر اضافي بالنسبة الى سائر العلوم فاندفع
ما قيل ان العرب يعرف ذلك بحسب السليقة فلا يستقيم
المحصر * قوله فيكون من ادق العلوم * كقوله على ما تقدم
بواسطة مقدمة مشهورة ولو ادعاء وهي ان دقائق

العربية ادق من دقائق العلوم فلا يتجبه ان دقة المعلوم
 توجب دقة العلم لا ادقيته و اوضمت هذه المقدمة
 فليست معلومة ولا مشهورة تغني شهرتها عن ذكرها *
 قوله اي به يعرف ان القرآن معجز * لا يقال ان اراد
 معرفة نفس اعجاز القرآن فالخصر غير مستقيم لان الاعجاز
 يعلم بما يندكر في علم الكلام حيث يبحث من كون القرآن
 معجزة للرسول هم وان اراد معرفة ان اعجازه لكمال
 بلاغته كما هو الاصح لا صرفه او السلامة عن الاختلاف
 والتناقض وغيرهما فكذلك لا ايضا لان ذلك يعرف
 بما يندكر في علم الكلام في مباحث النبوات وربما يندكر
 في بعض كتب هذا الفن لانا نقول اراد معرفة ان الاعجاز
 ثابت له بخاء على كونه في اعلى مراتب البلاغة وهذا
 لا يعرف على التحقيق والتفصيل الا بان يتيقن بانه
 في اعلى مراتبها وذلك انما يحصل بعلم البلاغة لا
 بما يندكر في علم الكلام فليتأمل ولو جعلت قوله لكونه
 متعلقا بقوله يعرف فيكون المعنى ان المعرفة المعللة
 بكونه في اعلى مراتبها انما يحصل بهذا العلم اندفع
 الاشكال فان قلت سيجيء ان الطرف الا على وما يقرب
 منه كلاهما احد الاعجاز ومن المعلوم ان القرآن واقع
 في حد الاعجاز واما ان كماله في الطرف الاعلى فلا
 كيف وان بعض الآيات اعلى طبقة من البعض فكيف

يُستقيم قوله في أعلى مراتب البلاغة فانت المُرَاد
بأعلى مراتبها ههنا ما يعم الطرف الأعلى وما يقرب
منه وهو حد الإعجاز * قوله وتشبيه وجوه الإعجاز
أهـ * الاستعارة بالكناية كما سيجيء أن يشبه شيء بشيء
في النفس فيسكت عن ذكر أركانها سوى المشبه
والاستعارة التخيلية أن يثبت للمشهد شيء من أوزام
المشبه به والأيهام أن يذكر لفظاً له معنيان قريب وبعيد
ويراد به البعيد والترشيح أن يذكر شيء ولا يعم المشبه
به ذكر روح ههنا وجهين الأول أن تشبه في النفس
وجوه الإعجاز بالأشياء المحتججة تحت الاستعار وتثبت
الاستعار للوجوه فالتشبيه استعارة بالكناية والاثبات
استعارة تخيلية وذكر الوجوه أيها الم فأن الوجه
هو العمل في المعنيين العضو المخصوص وهو المعنى القريب
والطريق وهو المعنى البعيد وأريد ههنا البعيد والثاني
أن يشبه نفس الإعجاز بأشكال الحسنة وتثبت الوجوه
الإعجاز فالتشبيه استعارة بالكناية والاثبات استعارة
تخيلية وذكر الاستعار ترشيح لكونها ملائمة للمشبه
به وهو الصور الحسنة فأن قلت الترشيح كما سيجيء أن
يقترن بلفظ المشبه به فلا يتصور في صورة الاستعارة
بالكناية فإنه لا ذكر للمشبه به فيها أصلاً ولن جعل
الترشيح للتخييل كما نقل عنه روح فيتوجه عليه أن

الترشيح إنما يكون في الاستغارة المبنية على التشبيه
 لأنهم فسروه بذلك ما لا يمتثل المشبه به والتخييل على
 مذهب المصحح مجاز عقلي عار عن التشبيه قلت قد صرحوا
 بثبوت الترشيح للمجاز المرسل حيث قالوا في قوله هم
 أسرهكن لحوقاً بي أطولكن يداً * إن قوله هم أطولكن
 قرشيح للمجاز المرسل في اليد مع أنه لا تشبيه فيه أصلاً
 وما ذكرناه من الاقتراح بلفظ المشبه به فالظاهر أنهم
 أرادوا أنه كذا لك فيما إذا كان في الكلام تشبيه
 وما ذكرناه من التفسير فالنما هو المترشيح الذي في
 الاستغارة * قوله لا نها مما تكفيه راحة من الفعل *
 فيعمل فيها العاقل وان ضعف ولا يمنع من عمله فيها
 كل ما نفع ولذا يعمل فيها معنى حرف النفي كقوله تع
 ما أنبت بنعمة ربك بمجنون * أي انتفى بنعمة ربك هناك
 المجنون ولا معنى لهلقه بمجنون ومعنى اسم الإشارة
 كقوله تعالى قد لي يومئذ يوم عسير * أي في انقراض يومئذ
 ومعنى الضمير كقوله * وما الحرب إلا ما علمتم
 وثقتكم * وما هو عنها إلا الحديث المرجم * أي ما حدث بشي منها
 وأراد بالظرف هنا ما يعم الطرف الحقيقي أهني اسم
 الزمان والمكان وما يشبهه وهو الجار والمجرور وتأخر
 في الشرح من الطرف وشبهه فما أراد بالطرف الطرف
 الحقيقي * قوله وستعرف الفرق بينهما * من هو الزائد

متعين في الحشود ون التطويل وفي قوله الفرق دون ان
يقول فرقا آخر نوع اشعار بان ما ذكره هنا ليس
فرقا يعتد به وذلك لان هذا الفرق انما هو بحسب
المفهوم فقط لان ما ذكر من المعنيين متساويان صدقا
واما الفرق الذي يأتي فهو يفيد الفرق بينهما ذاتا
وتباينهما صدقا على ما وقع عليه الاصطلاح * قوله
وهي حكم كلي * اي قضية كلية حكم فيها على جميع
افراد موضوعها كقولك كل حكم ألقى الى منكر يؤكّد
ولهذه القضية فروع وهي القضايا التي حكم فيها
بمحمول هذه القضية على جزئيات موضوعها مثل
هذا الحكم الملقى الى المنكر يؤكّد وذلك كذا لك
والاصل منطبق على فروعها اي مشتمل عليها بالقوة
القريبة من الفعل ومعنى انطباق الحكم الكلي على
جزئياته اشتماله على احكام جزئيات موضوعه
ففي قوله على جزئياته حذف مضاف ومضاف اليه
وان جعل الانطباق بمعنى الصدق فمعناه صدق مفهوم
موضوع ذلك الحكم على جزئياته فضمير جزئياته
يرجع الى ذلك المحذوف فتعين الحذف على هذا الوجه في
يعطى اي يصدق مفهوم موضوعه ولا يصفو هذا عن شوب *
قوله فهي الخَص من الامثلة * لا بمعنى ان كل شاهد
مثال من غير عكس فانه لا يستقيم لان المراد من النادر

ثلاث ثبات إما ان يكون الذكر له فقط وكذا المراد من
الذكر للايضاح ان يكون الذكر له فقط وإما ان يكون
الذكر له وله في الجملة سواء كان الذكر لا مرآ آخر
ايضا ولا فعلى الاول يتباينان تبانيا كلياً وعلى الثاني
يكون بينهما عموم وخصوص من وجه بل بمعنى ان كل
ما يصلح شاهد يصلح مثلاً من غير عكس لان الاثبات
لا يتيسر بكل كلام بل لابد من كونه معتد به بان يكون
من التنزيل او الحديث او كلام من يوثق بعرضه بخلاف
الايضاح فانه لا يحتاج الى ذلك وهذا كقولهم قصر التعيين
اهم والتشبيه بالوجه العقلي اعم على ما سيأتي بيانه
ان شاء الله تعالى * قوله من الآلو * في الصحاح الايالوأي
قصر والآلوة الآوأي استطاعه فقد نكر ان مصدراً لا المعتدي
بمعنى استطاع الآو على وزن فعلى ولم يذكر ان مصدراً لا
اللازم بمعنى قصر ما ذابوا الظاهر انه الآو على وزن فعول
لانه الغالب في مصدر الفعل اللازم وقد صح في بعض
نسخ الاساس المعتمد عليه هكذا ولا يبعد ان يكون
قد جاء الآو بمعنى التقصير على وزن فعلى غير
الغالب او يصار الى قول الفراء ان مصدر ما لم يجمع
مصدرة فعل عند اهل الحجاز متعد يا كان اولاً ما فيجوز
كلا الوجهين في قوله من الآلو * قوله وقد استعمل الآلو
ههنا متعد يا التي مفعولين * يقال لاشك ان الآلو ههنا

حقيقة التقصير فلا يعدل عنها من غير ضرورة ولا
 ضرورة ههنا بخلاف قولهم لا أُلوكَ نَعُجًا أما الثاني
 فلأن الألو ومعنى التقصير لازم وقد استعمل فيه متعديا
 إلى مفعولين فلا بد من اعتبار تضمين معنى المنع
 أو جعل الألو مجازا عنه وأما الأول فلا نه يجوز أن
 يكون الألو في عبارة المصنف لازما بمعنى التقصير من
 غير اعتبار تضمين أو تجوز ويكون جهدا نصبا على
 التمييز أي لم أقصر من جهة الاجتهاد أو على الحال أي
 لم أقصر حال كوني مجتهدا وربما يفهم منه عدم كون
 التقصير في الاجتهاد مع أنه يجوز أن يعتبر الألو والجهد
 معناه هين في قوله في تحقيقه فيحصل المقصود أو يكون
 نصبا على تزعم المخافض أي لم أقصر في الاجتهاد ولكن
 أغضنا من جميع ذلك والتزمنا كون جهدا مفعولا
 فأي حاجة إلى اعتبار جعل هذا اللازم متعديا إلى
 مفعولين لم لا يجوز أن يكون متعديا إلى مفعول واحد
 على تضمين معنى الترك أو التجوربا لألوهه أي لم أترك
 جهدا ولا يكون في الكلام حذف على ما هو الأصل
 وقوله والمعنى لم يمنع جهدا * يحتمل تضمين معنى
 المنع والتجوزبا لألوهه وليس المقصد بكاف الخطاب
 إلى معين حتى يتوجه أن الأولى أن لا يعين المفعول
 المحدوف قصد إلى التعميم وأن عدم منعه الاجتهاد

لا يخص احدا مخاطبا كان اولا * قوله اضافة للمصدر *
 نصب على المصدر مما يشعر به الكلام اي اضاف الترتيب
 الى ما ذكر اضافة او على الحال والعامل فيها ما في اي
 المفسرة من معنى التفسير اي افسر ترتيبه بما ذكر حل
 كونه اضافة كقوله تعالى هذا بعلي شيخا فان العامل
 في الحال اعني شيخا معنى حرف التنبيه واسم الاشارة
 والتم ان يجعل العامل ما يشعر به الكلام من معنى التفسير
 ثم انظر على الاول والثالث تقدير الفعل وحذفه اللهم
 الا ان يكتفى باشعار الكلام بمعنى الفعل كما نقل من
 سيجويه في مررت به فاذا هم صوت صوت حماران
 ناصب المصدر وهو معنى الجملة لاشعارها بمعنى الفعل
 واما على الثاني فلا حاجة الى اعتبار حذف الفعل لان
 الحال كما ظرف يعمل فيها العامل الضعيف كمعنى حرف
 النفي وحرف التنبيه والاشارة كما سبق فيجوز ان
 يعمل فيها معنى حرف التفسير * قوله تقر بها * يحتمل
 اوجها ان يجعل قوله تقر بها علة لقوله ورتبته ونسهيلا
 او طلبا على اختلاف النسخ علة لقوله لم ابالغ وعكسه
 فراجعها بالاتصال وان يجعل كل منهما علة لكل منهما
 وان يجعل كلاهما علة للآخر وان يجعلها علة
 للاول والفضل للمتقدم كما ان المقصور في المتأخر
 وكلامه راجع بالانظر الى انظر يحتمل الوجه الثاني والاربع

ويحتمل ان يوجه بحيث يحتمل الثالث بان يقال قوله
تقريباً وان كان هـ لـ لكل من الفعلين الا انه تعرض لوجه
عليته الا خبر لانه المحتاج الى البيان لما فيه من ضرب
خفاء وادراج المعنى في قوله معنى لم ابالغ كانه للاشارة
الى ان تركيباً لمبالغة ليس عين معنى لم ابالغ لوجوب
تغاير المتضمن والمتضمن واوالم يذكر المعنى لصح ايضاً لان
المقطف يتضمن معناه فيتضمن ما يتضمنه معناه لان متضمن
المتضمن للمشيء متضمن لذلك الشيء لكن كان الكلام خالياً
من ذلك المعنى * قوله و نعم الوكيل مطفٍ اما على
جملة وهو حسبي * قيل لانم ان الواو للعطف بل للاعتراض
على من ذهب من يجوز وقوعه آخر الكلام واوسلم
فلا نم ان المعطوف عليه هو حسبي او حسبي لم لا يجوز
ان يكون انا اسأل الله تع وانه جملة حالمة ومطفٍ
الا نشاء على الاخبار في جمل لها محل من الاصل اب
لا خفاء في جواز ولا جواز انفي جواز و اوسلم ان
المعطوف عليه هو حسبي فانما يلزم ما ذكر من مطفٍ الانشاء
على الاخبار لو كان هو حسبي جملة اخبارية وهو
ممنوع لم لا يجوز ان يكون انشائية على صورة الاخبار
واوسلم فيجوز ان يقدّر المبتدأ في نعم الوكيل اي
هو نعم الوكيل اي مقول في حقه ذلك فيكون
نعم الوكيل جملة اسمية متعلق خبرها انشاء وهذا لا يوجب

كون الجملة انشائية ولو كان المعطوف عليه محملي
 لا يلزم عطف الانشاء على الاخبار لان الجملة الانشائية ح
 تقع خبراً للمبتدأ فلا بد من التاويل بمقول فيه ذلك
 فيكون عطف مفرد متعلقه جملة انشائية ولو سلم فاللازم
 عطف الانشاء على الاخبار فيما له محل من الاعراب
 ولا شبهة في جوازها ويمكن ان يقى الاصل في الواو والعطف
 دون الاعتراض فيحمل على الاصل سيما اذا لم يستقم
 الاعتراض على مذاهب الجمهور والمعطوف على الحال
 حال فلا يجوز ان تعطف الانشائية على الحال لاستانها
 وقوع الانشائية حالاً وانها ممتنع وقصد شرح على
 ما نقل عنه في الحواشي الى تحقيق وجه العطف وتبيين
 وجه التركيب لان هذا العطف ممتنع والاصل في الجمل
 الاخبار سيما الاسمية فان نقلها الى الانشاء اقل قليل
 والاسمية التي خبرها انشائية ينبغي ان تكون
 انشائية على القول بعدم التاويل كما اختاره رحمه الله
 الاسمية التي خبرها مفرد يتضمن الاستفهام نحو ابن
 زيد وكيف عمرو كك والاسمية التي خبرها فعلية في حكم
 الفعلية في افادة التجدد والانشائية اذا وقعت خيراً
 فلا حاجة الى التاويل فهي باقية على الانشائية وامام
 ان الظاهر من كلام الشرح ان المذكور ههنا اعتراض
 لا تبيين وتحقيق وقد بينا وجهه في الحاشية *

قوله كما سنبين ان شاء الله تعالى * حيث بمن رح في
 صدر الخاتمة انها من الفن الثالث استدلالا بان المصريح
 ذكر في الايضاح ان ما جعل الخاتمة فيه من السرقات
 الشعرية وما يتصل بها من الاشياء التي يذكرها في
 علم البدع بعض المصنفين * قوله ناسب ذكرها بطريق
 التعريف العهدي * اشارة الى السابق يقال المعهود
 في التعريف العهدي ان يذكر السابق ثانيا بلفظه ويجب
 ان يجوز ذكره بمرادفه ايضا والسابق ههنا اما
 هو المعاني والبيان والبدع ولم يذكر هناك ما يشعر
 بكونها فنونا فكيف تجعل الفنون اشارة اليها واثبات
 جواز ذلك باعتبار ان كونها فنونا ظاهرا جدا يغني
 ظهوره عن ذكره فيكون معنى الفن الاول باعتبار كونه
 اشارة الى علم المعاني بمعنى علم المعاني فيلغو حمل علم
 المعاني عليه وهكذا الفن الثاني والثالث ويمكن ان يجاب
 عنه بان الفن الاول اشارة الى ما ذكر اوله وهو الذي
 يحتترز به عن الخطاء في تادية المعنى المراد والفن
 الثاني الى ما ذكر ثانيا وهو الذي يحتترز به عن التعقيد
 المعنوي والفن الثالث الى ما ذكر ثالثا وهو
 ما يعرف به وجوه التحسين لا يبق قد ذكر سابقا ان
 الذي يحتترز به عن الخطاء في تادية المعنى المراد هو
 علم المعاني فلو جعل الفن الاول اشارة الى ما يحتترز

به من الخطأ ، في نادية المعنى المراد يكون حمل
 علم المعاني عليه تكراراً خالياً عن الفائدة لأننا نقول
 لما بعد العهد في الفن الثاني والثالث فادت الاعادة
 فيهما فطرد ذلك في الفن الاول ايضا نظماً في الفنون
 الثلاثة في سلك واحد * قوله مأخوذة من مقدمة
 الجيش * اراد انهما مقتولة عنهما لما سبقت ظاهرة بيعهما
 فيكون لفظ المقدمة في مقدمة العلم ومقدمة الكتاب
 حقيقة حرفية ويحتمل ان يريد انهما مستعارتان منها فيكون
 لفظ المقدمة مجازاً فيهما ولا يبعد ان لا يلتزم العقل
 والتجوز بان يقال انها في الاصل صفة حذف موصوفها
 ثم اطلقت على طائفة من المعاني او طائفة من الالفاظ
 متقدمة على العلم او على سائر الالفاظ الكتاب فالثناء
 اما للنقل من الوصفية الى الاسمية او لاعتبار كون
 موصوفها موشاكاً كما قالوا في لفظ الحقيقة والحق ان
 المقدمة ان كانت بمعنى الوصف اي ذات موشاة
 ثبت لها صفة التقدم واعتبار معنى التقدم فيها لصحة
 اطلاق الاسم كالضاربة والقائلة فاطلاقها على الطائفة
 المذكورة حقيقة ان كان باعتبار انها من افراد هذا
 المفهوم ومجازاً ان كان بملاحظة خصوصها وان كانت
 بمعنى الاسم واعتبار معنى التقدم فيها لترجيح الاسم
 كما في القارورة والخمر فاطلاقها على الطائفة انما

يكون حقيقة لو ثبت وضع واضع اللغات المقدمة لهذه
الطائفة والطائفة الواظفة انما لم يثبت بل الثابت انما هو
وضعه لها بازاء مقدمة الجيش والذا قال روح انها مأخوذة
من مقدمة الجيش * قوله من قدّم بمعنى تقدم *
فلا يجوز فتح الدال في المقدمة ولذا قال في الفائق ان
الفتح خلف وفي بعض الكتب انه يجوز فتحها على انها
من قدّم المتعدي وقيل يجوز كسر ما على انها منه
ايضاً لان هذه الطائفة لما فيها من سبب التقدم كانها
تقدّم نفسها ولا فادتها الشروع بالبصيرة تقدم من
صرفها من الشارعين على من لم يعرفها * قوله ومقدمة
الكتاب * الطائفة من الكلام كثير ما يقدم المصنفون
قد ام المقصد طائفة من الكلام يغتنف الطالب بإدراك
معانيها في ذلك المقصد ويسمون بالمقدمة كما يسمون
طائفة من كلامهم فما اوقصما وبابا او فصلا ويجعلون
كتبهم مشملة على هذه الا مور اشتمال الكل على
الاجزاء ومراد روح بمقدمة الكتاب هذه المقدمة
بمعنى انها مقدمة جعلت جزء من الكتاب فا طلاقها
على الطائفة كا طلاق من الكتاب وقسمه وفصله على
ما جعلت اجزاء وهي لا يحتاج قطعا الى اصطلاح جديد قطر
ان حمل المقدمة التي جعلت جزء من الكتاب على
مقدمة العلم التي هي معان قطعا ليس بوجه * قوله

وانتفاع بها * بالباء هو الواقع في اكثر النسخ المصحح
 وفي بعض النسخ انتفاع لها باللام فاما ان يكون اللام
 بمعنى الباء او الانتفاع بمعنى النفع على ما قيل *
 قوله والفرقة بين مقدمة العلم ومقدمة الكتاب *
 وهو ان مقدمة العلم نطلق على معانٍ مخصوصة لان
 الشروع في العلم انما يتوقف عليها حقيقة واما ما على
 الفاظ دالة عليها فلا وما يترأى من التوقف فلانما هو بحكم
 العادة لا بحسب الحقيقة حتى لو فهم المعاني من
 غير الالفاظ لم يحتج اليها اصلا واما مقدمة الكتاب فالفاظ
 مخصوصة هي طائفة من الكلام آة فالمقدمتان
 متبايعتان لا تصدق احدهما على الاخرى اصلا وما يتوهم
 من قوله رجح في الشرح في تعريف مقدمة الكتاب سواء
 توقف عليها المقصود او لا ان النسبة بينهما العموم
 والخصوص مطلقا فهو ساقط فانه ما عرف مقدمة الكتاب
 بالالفاظ ومعلوم انها ليست موقفا عليها بالحقيقة
 فالمراد بالتوقف والتوقف العادي والمراد انه يتوقف
 على معانيها نعم لو ارتكبت ان مقدمة العلم هي الالفاظ
 الدالة على المعاني التي يتوقف عليها الشروع وحمل
 التوقف المذكور في تعريفها على التوقف العادي كانت
 مقدمة الكتاب اهم منها من وجه لان مقدمة الكتاب
 اذا جعلت ما يدل على مقدمة العلم بالمعنى المشهور

فقط يَصْدُقُ مُقَدِّمَةُ الْعِلْمِ بِالْمَعْنَى الْمَذْكُورِ فِي الْفَاضِلِ
وَمُقَدِّمَةُ الْكِتَابِ عَلَى شَيْءٍ وَاحِدٍ وَإِذَا خَلَّيْتُ مِنْهُ
وَأَمَّا يَنْكَرُ شَيْءٌ مِنْهُ فِيهَا فَيَصْدُقُ مُقَدِّمَةُ الْكِتَابِ
بِدُونِ مُقَدِّمَةِ الْعِلْمِ بِمَعْنَى الْفَاضِلِ وَبِالْعَكْسِ لِأَنَّهُ هُوَ
الْفَاضِلُ مُقَدِّمَةُ الْعِلْمِ لَمْ يَقْدِّمْ أَمَّا الْمَقْصِدُ فَالْمُقَدِّمُ أَمَّا هُوَ
مُقَدِّمَةُ الْكِتَابِ دُونَ مُقَدِّمَةِ الْعِلْمِ وَالَّذِي لَمْ يَقْدِّمْ
أَمَّا هُوَ مَا يَدُلُّ عَلَى مُقَدِّمَةِ الْعِلْمِ فَهُوَ مُقَدِّمَةُ الْعِلْمِ
بِمَعْنَى الْفَاضِلِ دُونَ مُقَدِّمَةِ الْكِتَابِ وَأَمَّا إِذَا جَعَلْتُ
مُقَدِّمَةَ الْكِتَابِ مُشْتَمِلَةً عَلَى مَا يَدُلُّ عَلَى مُقَدِّمَةِ
الْعِلْمِ وَعَلَى غَيْرِهِ فَالْظَّاهِرُ أَنَّهُ يَصْدُقُ مُقَدِّمَةُ الْكِتَابِ
بِدُونِ مُقَدِّمَةِ الْعِلْمِ وَبِالْعَكْسِ لِأَنَّهُ مُقَدِّمَةُ الْعِلْمِ
بَعْضُ مُقَدِّمَةِ الْكِتَابِ فَيَصْدُقُ عَلَى الْمَجْمُوعِ مُقَدِّمَةُ
الْكِتَابِ دُونَ مُقَدِّمَةِ الْعِلْمِ وَعَلَى الْبَعْضِ مُقَدِّمَةُ الْعِلْمِ
دُونَ مُقَدِّمَةِ الْكِتَابِ أَلَلَّهِمَّ إِلَّا أَنْ يُجْعَلَ مُقَدِّمَةُ
الْكِتَابِ اسْمًا مُشْتَرَكًا بَيْنَ كُلِّ الطَّائِفَةِ الْمَذْكُورَةِ وَبَيْنَ
بَعْضِهَا فَيَصْدُقُ عَلَى الْبَعْضِ الْمُقَدِّمَتَانِ وَالْحَاصِلُ أَنَّ
هُمَا مُقَدِّمَةُ الْعِلْمِ وَالْفَاضِلُ دَالٌّ عَلَيْهَا وَمُقَدِّمَةُ الْكِتَابِ
وَمَعَانِي مُسْتَفَادَةٌ مِنْهَا وَالنَّسْبَةُ بَيْنَ الْمُقَدِّمَتَيْنِ هِيَ
الْعَبَاقِيَّةُ أَلَلَّهِمَّ إِلَّا أَنْ يُرْتَكَبَ الْإِسْرَافُ الْمَذْكُورُ
وَبَيْنَ الْفَاضِلِ مُقَدِّمَةِ الْعِلْمِ وَنَفْسِ مُقَدِّمَةِ الْكِتَابِ هِيَ
الْعُمُومُ مِنْ وَجْهِ وَكَذَلِكَ ابْتِغَاءُ مُقَدِّمَةِ الْعِلْمِ وَمَعَانِي مُقَدِّمَةِ

الكتاب * قوله يوصف بها المفرد * ان أجري المفرد
والكلام على ظاهرهما خرج بعض الالفاظ اعني المركب
الناقص مع ان الفصاحة يتصف بها جميع الالفاظ لا يختص
بها بعض دون بعض فلا بد من تاويل في المفرد او الكلام حتى
يتناول هذا المركب فاخترنا لبعض التاويل في الكلام
بحمله على ما ليس بمفرد بقرينة مقابلة به بالمفرد واختاره
رح في المفرد بحمله على ما ليس بكلام بقرينة مقابلة
بالكلام ورجع على الاول بانه قد عهد في المفرد اطلاقه
على ما يقابل مقابلة فاذا قوبل بالمركب يراد به
ما ليس بمركب وبالمشئى والمجموع يراد به ما ليس
بواحد منهما وبالمضاف يراد به ما ليس بمضاف
ولم يعهد في الكلام ذلك بل انه لما يطلق على المعنى
الاصطلاحي اي المركب التام والالغوي اي اللفظ مطلقا
وحقيقة الامر راجعة الى انهم هل يطلقون على المركب
الناقص الكلام الفصيح والمفرد الفصيح فان اطلقوا عليه
الكلام فالحق ما اختاره البعض وان اطلقوا عليه المفرد
فالحق ما اختاره رح وتعرفهم فصاحة المفرد بالخلوص
من الغرابة وتنافر الحروف ومخافة القياس يرشدك
الى ان الحق هو الاول لانه لا شك انه يوجد في المركب
الناقص تنافر الكلمات وضعف التاليف والعقيد لفظيا
او معنويا فلو جعل هذا المركب دالا خلا في المفرد على

ما اختاره رح ينبغي ان يكون فصيحاً مع اشتماله
 على هذه الامور المُنْخَلَّة بالافصاحه لانه يصدق عليه
 انه خالص من الغرابية وتنافر الحروف ونحافة القياس
 والتمزأمة لا يليق بحال ما قل فاذا لم يكن فصيحاً يكون
 تعريفهم لفصاحته المفرد غير مانع فلا بد ان يراد فيه
 الخلو من هذه الامور حتى يصير مانعاً ودعوى
 ان هذه الامور انما تُخَلُّ بالافصاحه في الكلام دون
 المفرد غير مسموعة لان الطائفة انها تُخَلُّ بالافصاحه مطلقاً
 وذكرنا في تعريف فصاحه الكلام دون المفرد بناءً على
 انها انما توجد في الكلام فقط ولو وجدت في المفرد على ما
 اختاره رح ازم ان تذكر في تعريف فصاحته ليصير مانعاً
 كما ذكرنا وما يؤيد ما ذكرنا انه اذا كان مركباً من
 الحروف والصفة مشتملاً على تنافر الكلمات يكون
 فصيحاً على تقدير دخول هذا المركب في المفرد ولو
 اعتبر فيه اسناد حتى صار كلاماً لزم ان يختلج غير
 فصيح مع انه لم يزد ولم ينقص فيه حركة فضلاً عن
 الحروف ولا يحذف في شاعته وايضاً اذا ضم الى هذا المركب
 لفظ من القرآن في غاية الفصاحه لزم ان لا يكون فصيحاً
 بعد ان كان فصيحاً قبل انضمام هذا اللفظ الفصيح
 وهو ايضا شنيع بقي شيء هو الهم فسرهم المفرد بما لا يدل
 جزء لفظه على جزء معناه فيتم اهل الامام المركبة نحو ورق

تحره وشاب قرناها ومن المعلوم انه يجوز اشتغالها على
 تنافر الكلمات مثل ان يسمى بامدحه امده فحينبغي
 ان يكون فصيحاً لانه مفرد ولم يشترط في فصاحته
 الخلو من تنافر الكلمات او يضاف في تعريفها الخلو من
 صده ايضا ليصير مانعا والاول فاسد فتعين الثاني
 وغاية ما يمكن ان يقال المراد بالمفرد الكلمة وانها
 مفسرة باللفظة اي اللفظ الواحد على ما ذكر في المفصل
 وناء اللفظة تخرج الاعلام المركبة وان كان المشهور
 المذكور في اكثر كتب النحويين انها كلمات او يقال هذه
 الاعلام مركبة صورة ولفظا والمعتبر في الفصاحة انما هو
 نفس اللفظ * قوله اذ لم يسمع كلمة بليغة * اورد
 عليه انه لا يلزم من عدم اتصاف الكلمة بالبلاغة عدم
 اتصاف المفرد بالمعنى الذي ذكره وهو ما ليس بكلام
 وان كان مركبا فالدليل اخص من الدخول واجيب
 بانه اذا دبال كلمة ما ليس بكلام كما انه اراد بالمفرد
 خيالك لكن لا يخفى ان اطلاق الكلمة على هذا المعنى
 بعيد واما على تقدير ان يفسر الكلام فهنا ما ليس
 بكلمة وفرد بالمفرد معنى الكلمة فلا بعدا صلا * قوله
 انما هي باعتبار المطابقة * لان بلاغة الكلام مطابقتها
 لمقتضى الحال وبلاغة المتكلم ملكة يقتدر بها على
 تاليف كلام يلزمه فاما مطابقة معتبرة في كليهما قبل مراد

هذا القائل أن البلاغة عند العرب ليست إلا بالاعتماد
 المذکور فصيح ما ذكره من التعليل لأن حاصله يرجع
 إلى السماع ولا معقراء كما اختاره روح من التعليل
 ويحكي أن يدفع بأن كون البلاغة بهذا الاعتبار
 إنما عرفت بما في الكتب من اخفا لمطابقة في تعريف
 الالفاظ لم ينقل من العرب ذلك أصلاً وهو
 ظاهر * قوله الأخير المشتركة في أمر يعنها * تفسير
 للمختلفة وبيان ما هو مناطها المعنى ولا خفاء في أن
 المراد من أمر يعنها أمر يصلح تعريفاً وبياناً لها وله
 اختصاص بها والآلاف المفهومات العامة نعم المعاني المختلفة
 وإنها مشتركة فيها وقد أورد على بن الحارث فيما
 فعل من قسمه المستثنى أولاً ثم تعريف المقسمين بأنه
 لا حاجة إليه لأن المقسمين مشتركين فيما يصلح تعريفها
 لهما وهو المذکور بعد الأول وأما كما ذكر صاحب
 اللباب * قوله وتفسير الفصاحة بالخلوص لا بالخلو من
 تسماع * ملة ذكر في الشرح أن الفصاحة تنصت هم هي
 كون اللفظ جارياً على القوانين المستندة طعن المستقراء
 كلامهم كثير الاستعمال على ألسنة العرب الموثوق
 بعربيتهم وما ذكره المصنف من الخلوص لا شك أنه
 ليس من هذا الكون ولا أمر أصلاً فاعلمه فلا يصح
 تفسير الفصاحة التي هي هذا الكون بما ذكره من

الخلو من فان ادنى درجات التعريف ان يكون صادقا
 على التعريف وصدق الخالص هذا الخلو من على الكائن
 هذا الكون لا يوجب صدق الخلو من على الكون فان صدق
 المشتق على المشتق لا يستلزم صدق الماخذ على الماخذ
 كالمطلق والكاتب والخط والكتابة نعم قد يجتمع الصدقان
 كما في الماشي والمتحرك والمشى والتحرك لا يقال
 اذا لم يصدق الخلو من على الكون الذي هو الفضاية
 لم يصح تعريف الفضاية بالخلو من اصلا فكيف يحكم
 بالتسامح لاننا نقول ان الادباء كثير ما يتبعون
 في التعريفات ويكتفون بمجرد ان تصور التعريف
 يستلزم تصور التعريف ولا يحافظون على قاعدة المعتبر
 من وجوب كون التعريف محمولا على التعريف مع ان من
 العمل المعتبر من تجوز التعريف بالبيان كغير
 البيت بالهدى ان والحق وما نقله من ان وجه
 صحة التعريف في الجملة لهما قصدا لمبالغة وادعاء
 ان الخلو من هو الفضاية فزيادة تصحيح ولا يتجدد
 عليه ان مثل ذلك لا يلتفت اليه في التعريفات
 لان الادباء كثير ما يعتبرون ذلك بل ادنى منه
 هي ان هذا التعريفات وقيل وجه التسامح ان الفضاية
 وجودية والخلو من محلي ويتجه عليه منع ظهورها
 بوجودية ولو سلم فلا شك في صحة رسم الوجود في

بالاعدادي من غير تمام فيه * قوله تفضل العنقا ص آة *
 في جمع العنقا ص مع افراد المثنى والمرسل لطيفة وهي
 الاشارة الى ان العنقا ص مع كثرتها تغيب في الاخيرين
 مع وحدتهما وقيل العنقا ص بمعنى المذاري اي يستتر
 المذاري في الشعر وينروي في البيت تفضل المذاري
 في مثنى ومرسل المذاري خشبة ذات اطراف يدري
 بها الطعام وينقئ الكدس والمراد في البيت المشطوقى
 التعبير عنه بالمذاري مبالغة لطيفة * قوله من المحموسة
 الرخوة * الحروف المحموسة هي حروف ستشكك
 خصفه والمجهورة ما مداهما والشدة يد حروف
 اجدت طبقك والرخوة ما مداهما وما مد حروف
 لم يرمونا وهذه الحروف تسمى المعتدلة بين الرخوة
 والشدة * قوله على ان هذا القائل فسر الكلام بما
 ليس بكامة * يعني ان مدخلية فصاحة الكلمات في
 فصاحة الكلام على قوله اكثر منها على قول من
 فسر الكلام بالمركب التام واذا كان مدخليتها اكثر
 كان القول بوجود كلام فصيح بدون فصاحة كلماته
 افسد على قوله لان على قول غير يوجد كلام فصيح
 في الجملة وهو المركب الناقص بدون فصاحة كلماته
 لانها انما اشترطت في فصاحة الكلام والمركب
 الناقص ليس بكلام * قوله والقياس على الكلام العربي آة *

المذاري

يعني انه اثبت جواز عدم فصاحة كل كلمة من كلام
فصيح بالقياس على جواز عدم عربية كلمة من كلام
عربي فانه وقع في القرآن الذي هو كلام عربي لقوله
تعالى إِنَّا أَنزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا * اي انزلنا القرآن
كلمات غير عربية بل فارسية كالاستبرق والسجيل
اورومية كالقسطاس او هندية كالمشكوة وهذا القماش
فاسد لان وقوع غير العربي ممنوع وما ذكر
من وقوع الاستبرق واخوانه في القرآن لا يوجب
ذلك لان كونها غير عربية ممنوع بل انها جاءت
عربية ايضا فجواز توافق اللغتين كالصابون والتدور
ولو سلم كونها غير عربية فكون القرآن عربيا ممنوع
والضمير في قوله تَعَالَى إِنَّا أَنزَلْنَاهُ راجع الى السورة
لا القرآن كما قيل واطلاق القرآن على بعضه شائع
ولو سلم كون القرآن عربيا فمعناه كونه عربي النظم
والا سلوب لا عربي المتن ولا ينافيه كون كلماته غير
عربية ولو سلم انه عربي المتن فذلك باعتبار الاعم
الاغلب لان ما هو غير عربي من كلماته اقل قليل
بالنسبة الى العربي ولا يجوز مثل ذلك في الكلام
الفصيح لان فصاحة الكلمات شرط في فصاحة الكلام
وعربية الكلمات ليست شرط في عربية الكلام بل
تكفيها عربية اكثر كلماته ولا حد ان يقول المعلوم

من كلامهم ان غمما حة المركب التام أو آخر كعب مطلقا
 ويشترط فيه فصا حة كما قد واما اذا كان حة من افراد
 الكلام ميمما بنا سم كالسورة أو القرآن مثلا فلم يعلم
 الله تشترط في فصا حة مثل هذا الكلام فصا حة كل
 كلاما وكلمة منه ففي اشتراط فصا حة قوله تع آلم
 أهت سوا اهتير كلاما لان اخذ مع ضميره أو لا ان
 لم يؤخذ معه في فصا حة السورة أو القرآن كما مثل
 واشترائط فصا حة الكلمات في فصا حة الكلام لا يوجب
 ذلك الا اشتراط * قوله فمجرد اشتغال القرآن هللي
 كلام غير فصيح آه * يعني ان لم يلزم خروج السورة
 عن الفصا حة اشتغال القرآن هللي كلام غير فصيح لازم
 البقة أما اذا احتير آلم أهت كلاما فظاهرا واما اذا
 لم يحتير فلان عدم فصا حة يوجب عدم فصا حة الكلام
 الذي هو مجزوء لا اشتراط فصا حة الكلمات في فصا حة
 الكلام ووجه قوله بل كلمة غير فصحة مع ان ذلك
 خصا حة الكلام لازم جز ما ان اللازم ان يترك هللي
 فقد يترك فصا حة الكلام هللي تقلد ذلك فصا حة
 الكلمة أو ان كان عند المستلزم ما لا يؤول فإشارا الى ان
 كلاما من اللانمين مستعمل بالفساد من غير احتياج الى
 ملا حظا مستلزام احدهما للآخر ولما كان كون
 استعمال القرآن هللي كلمة غير فصحة مستلزم بالفساد

اظهر في ابطال كلام هذا القائل قال بل كلمة غير
 فصيحة * قوله مما يقود الى * اي يجهل ويحجز الى نسبة
 الجهل والعجز لان اشتغالها على غير الفصيح اما لعدم
 هامة تعالى والله غير فصيح ايمان الفصيح اولى (بالاختيار)
 من غير الفصيح فيلزم الجهل واما لعدم قدرته تعالى امر به
 الفصيح يدل على غير الفصيح فيلزم العجز لا يقال القسم
 الثالث محتمل وهو ان يكون تعالى قادرا على امره
 الفصيح بدلا عن غير هو علما بعدم فصيحته وبان الفصيح
 من حيث هو فصيح وان كان اولى لكن لم يورد الحكمة
 له تعالى في ذلك لانا نقول ظاهرنا لا حكمة في ذلك
 لان القرآن انما اتى به معجزة وتصديقا للرسول هم
 والاعجاز انما هو بالبالغة والفصاحة على الصحيح
 فان قلت غاية الامر ان الثالث ايضا باطل لكونه سفها
 وخرجا عن الحكمة فلم لم يتعرض له ولم يقل الى
 نسبة الجهل او العجز او السفه قلت لما كان السفه نتيجة
 الجهل فحسبته قد دخل في نسبته * قوله اي مدققا
 مطولا * موافق لما في الصحيح ان جِدَّة الحاجبين
 وطول وزججت امراة حاجبها اي دقت وطولته
 والمفرد كور في الاساس ان الزجج دقة الحاجب
 واما سيقون الله وجها جبدا نزجج وججت حاجبها وربما
 يستدل على اعتبار معنى الاستقواس بقول حبان

في مدح النبي صلعم * بعينين دُججا وِين من تحت
 حاجب * ازج كمشق النون من خطّ كاتب * فان
 التشبيه بـمشق النون انما يحسن باعتبار معنى الاستقواس
 وفيه انه انما يتم لو كان قوله كمشق النون بيانا لقوله
 ازج وهو ممنوع لم لا يجوز ان يكون لبيان اتّصاف
 الحاجب بالاستقواس بعد بيان اتّصافه بالدقة والطول
 بقوله ازج وترك العطف في قوله كـمشق النون
 ربما يدفع المناقشة * قوله اي كالسيف السريجي او
 كالسراج اهـ * لابد لهذا التخريج من ان ينطبق على قاعدتهم
 ويمكن توجيهه بان التفعيل يجيء بمعنى النسبة الى
 اصله كـلمتكم والمبرز راى المنسوب الى تميم والمنسوب
 الى نزار فالسراج بمعنى المنسوب الى السريجي والسراج
 اي بالمشابهة فالسراج اسم مفعول من سرجته بمعنى
 نسجته الى السريجي او السراج كـلمتكم والمبرز من
 تميمه ونزرتيه بمعنى نسجته وقوله كالسيف السريجي
 او كالسراج يكون بيانا لحاصل المعنى هذا توجيه
 التخريج اما وجه بعده فهو انه لا يتبادر من نسجته
 الى السراج او السريجي معنى مشابهة له وايضا
 الغالب الشائع ان يكون المنسوب اليه مصدر ثلاثي
 هذا الفعل نحو فسقته وكفرته اي نسجته الى الفساق
 والكفر وانما ليس كذلك وانما التوجيه بالثمة من قبيل

قوس الرجل اي صار كالقوس فالمسرج بمعنى الصائر كالسر يجي
او كالسراج اوبانه من هوّن الرجل اذا صار هوّاناً فالمسرج
بمعنى الصائر هرّجها اوسراجا على معنى التشبيه اي
مثله اوبانه من ورقت الشجرة اي صارت ذات اوراق
فالمسرج بمعنى الصائر ذا سراج وهذا يختص بالتخريج
الاخر فير دُعلى الكل انه انما يستقيم لو كان المسرج
بكسر الراء الكده بفتحها * قوله فان فلت ام لم يجعلوه اسم
مفعول آه * يمكن تقريره من وجهين احدهما انهم لما حكموا
بغرابية مسرج حكموا بانّه ليس اسم مفعول منه لان كونه اسم
مفعول منه يخرجّه عن الغرابية بناءً على ان سرّج الله وجهه
لموس غريباً (فلم لم يجعلوه اسم مفعول منه ليخرجه
عن الغرابية) وفيه انه لا مضافا بين غرابية مسرج وكونه اسم
مفعول من سرّج وعدم غرابية سرّج الله وجهه ممنوع وقد
جعل رحي في شرح المفتاح مسرجاً اسم مفعول من سرّج
وغريباً وقد ذكرنا وجه دفعه في الحاشية وثانيهما انهم
ذكروا في تخرجه وجهين وكونه اسم مفعول من
سرّج الله وجهه وجه ثالث فلم لم يذكره وفيه ان الجواب
الثاني من السؤال وهو قوله او يكون من باب الغرابية
يباني ذلك وايضا قد ذكرنا ان وجه تخرجه مسرج من
السراج انه اسم مفعول من سرّجته اي نسبتّه الى السراج
بالمشابهة وقوله كالسراج بهان لما صلب المعنى ويمكن

دفع هذا ثم انه اجاب عن السؤال بوجهين الاول
انه يحتمل ان يكون سرج الله وجهه مولد امستحدا ثا
من السراج وفي تفريره وجوه احد هاهنا اذا كان
مولدا احاد ثا بعد حكمهم بالغراية فقد صح حكمهم بها
لانه لم يوجد حال الحكم حتى لا يصح الحكم بغاء هاهنا
جعل اسم مفعول من سرج بالغراية وفيه ان الظان
الحكم بالغراية ليس سابقا على توليد سرج الله وجهه فان
الاول من ائمة المعاني والثاني من ائمة اللغة والثاني
انه اذا كان مولدا امستحدا ثالا يفيد جعل مسرج اسم
مفعول منه خر وجهه عن الغراية لان المولد غريب
وفيه انه لا يبقى من وجهي الجواب فرق يعتد به
والثالث انه اذا كان مولدا لم يصح جعل مسرج اسم
مفعول منه لانه لغة اصلية ولا يخفى ما فيه والوجه
الثاني من الجواب ان سرج الله ايضا غريب فلا يفيد جعل
مسرج اسم مفعول منه خر وجهه عن الغراية وفيه انه
اذا كان مولدا كان غريبا فلا يحسن ايقاع الغراية في
مقابلة التوليد وايضا قد سبق ان هذا الجواب لا يستقيم
على التقرير الثاني للسؤال هذا تقرير الجواب على
اول وجهي تقرير السؤال واما على الوجه الثاني فلا
يصح ثاني وجهي الجواب اصلا وكذا الثاني وجوه
تقرير الوجه الاول من وجهي الجواب ولما كان في

هذه المسخخة من الشبهة والمناقشات وإن أمكن دفع بعضها غير ما إلى قوله قلت هو أيضاً من هذا القبيل أن مأخوذاً يعني أن سراج الله من قبيل الغريب أن مأخوذاً من السراج كالمسرج فلا يفيد جعله اسم مفعول منه خروجه من الغرابة * قوله ثم استعير لكل واضح معروف * اقتصر على معنى الاشتهار وذكر ربح في شرح الكشاف أنه استعارة للشرف والاشتهار فكانه نظر إلى أن وصف اللقب بالشرف ليس له كثر معنى وليس هناك * قوله إنما هي من جهة الغرابة * أن أراد أن الغرابة مشتملة عليها كما قال في الشرح لأن الكراهة داخلية تحت الغرابة فكذا ذلك اللفظ لغرابته المشتملة عليها م ك ه ف ولم يذكر في تفسير الوحشة ما يدل على الكراهة وأن أراد أن الكراهة بسبب الغرابة ومن جهتها يلزم أن يكون كل غريب كريهاً وهو مـ ولو سلم فمراد صاحب القيل أحد الأمرين إما أن الخلوص من الكراهة داخل في مفهوم فصاحة المفرد فلا بد من ذكره في تعريفها وإما أن الكراهة تُخلل بالفصاحة فلا بد في تعريفها من ذكر الخلوص من الكراهة والآن لم يكن التعريف مانعاً ولا يندفع شيء منهما بما ذكره ربح من أن الكراهة بسبب الغرابة أما الأول فلا بد أن يلزم من اعتيادها انتفاء

أذ هو مأخوذاً
أذ هو

الكراهة

المسبب الخاص في مفهوم اعتباراً انتفاء مسببه فيه وأما
 الثاني فلا بد لا يلزم من انتفاء السبب الخاص انتفاء
 المسبب لجواز أن يشتمل الشيء بأسباب شتى ولا أن
 المسبب ملزوم والمسبب لازم ولا يلزم من انتفاء الملزوم
 انتفاء اللازم لجواز أن يكون اللازم أهم وأو ذكر
 روح ما يدل على أن الكراهة سبب للغرابة يدفع الثاني
 لأن انتفاء المسبب يوجب انتفاء السبب مطلقاً *
 قوله وقيل لأن الكراهة * إشارة إلى ما ذكره الخليلي
 وحاصله أن الكراهة في السمع إما أن ترجع إلى النعم
 لا إلى نفس اللفظ وإما أن ترجع إلى نفس اللفظ لغرابته
 وإما أن ترجع إلى نفسه لا شتماً له على تركيب يتفق
 الطبع هذه فعلى الأول لا يخفى أن ذكر الكراهة مستبعد
 عنه وكذا على الثاني لأن قيد الغرابة يعطي معنى واحداً
 على الثالث فلا بد من ذكرها لأنه لا بد أن يفسر
 في تعريضها لفصاحة الخلوص من الاشتغال المذمور
 لا خلا له بالفصاحة جزماً وإذا أمرت ذلك صرفت
 به لا يتجه عليه نظر وزج إن أراد به أنه قد تكون
 الكراهة في بعض الألفاظ ثابتة مع قطع النظر عن
 النعم لأن الخليلي لم يعكز ذلك بل أثبت حيث ذكر
 أن الكراهة قد تكون للغرابة وللإشغال المذمور
 لا للنعم وأن أراد به أن الكراهة حيثما كانت تكون

ثابتة مع قطع النظر عن النعم وإنما ذكر لفظ الجرشي
على سبيل التمثيل فاثباته مشكك * قوله حال من
الضمير في خلوصه * فيكون المغيث بهذه الحال هو
الخلوص لكونه العامل في ذي الحال فيتوجه
عليه أنه لا يستقيم به الاحتراز من مثل زيد اجلل
بل يلزم ان يكون مثله كلاما مقصبا لانه يصدق عليه
انه خالص من الامور المذكورة حال فصاحته كلماته
وهي ان يقال زيد اجلل كما يقال عدالة الرجل
ان ينتهي من المسهمات حال اختياره فاذا ارتكبه
شيئا منها في حال اضطراره لا يسقط عنه التهمة بل يكون
هذا لانه يصدق عليه انه مستعده منها حال الاختيار
وان ارتكبها حال الاضطرار فلا يقدح الارتكاب
بالاضطرار في صدق الانتهاء في حال الاختيار فكذا
ههنا لا يقدح عدم الخلوص في حال عدم فصاحته
الكلمات وهي ان يقال زيد اجلل في صدقة الخلوص في
حال فصاحتها وهي ان يقال زيد اجلل والجواب انه انما
يصدق عليه لو كان لقولنا زيد اجلل حال فصاحته
الكلمات وهو ممتنع بل هذه الحال انما هي لقولنا زيد
اجلل وهو غير قولنا زيد اجلل فلم يثبت كلام واحد له
بحال فصاحته الكلمات وحال عدمها يستقيم ما ذكرت
كما وجد شخص واحد له حالان حال الاختيار وحال

الا ضظرا رفا ستقام ما ذكرت فيه * قوله لانه ح
 يكون قيدا للتنافر * لانه العامل في ذي الحال اهنى
الكلمات فيكون قيدا للمعنى لانه اعتبر في الفصاحة
المخلوص منه فلا يكون قيدا للمخلوص حتى يكون قيدا للمعنى واذا كان قيدا للمعنى يكون النفى داخلا على كلام
 فيه تقييد فيكون النفى راجعا الى القيده على ما هو المقرر
 عند هم من رجوع النفى الداخل على المقيد الى قيده
 فيلزم ان يكون المعتبر في فصاحة الكلام انتفاء فصاحة
الكلمات مع وجود التنافر لا انتفاء التنافر مع وجود
الفصاحة وهو عكس كل للمقيد ولكن نزل من ذلك قلا
اقل من ان يصدق التعريف على صورة وجود التنافر
 مع انتفاء فصاحة الكلمات ولذا قال رح ويلزم ان
 يكون الكلام المشتمل على تنافر الكلمات الغير الفصيحة
فصيحا لان هذا لا زم البتة سواء اقتصر على ان الاصل
رجوع النفى الى القيده او ضم اليه حد يث التنزل لان
اللا زم على الاول ان يكون هذا الكلام هو لفضبح
لاغير وعلى الثاني ان يكون فصيحا وان كان غيره
ابضا فصيحا فكونه فصيحا قد ر م ش ر ك بينهما ثابت
 على تقد ير كل منهما فما ذكره ههنا والى مما وقع في
الشرح من انه يلزم ان يكون الكلام المشتمل على
الكلمات الغير الفصيحة متنافرة كابت اولا فصيحا لانه

النما يستقيم على تقدير التنزل وإن كان يمكن توجيهه
 بأنه أراد أن يبين غاية فساد هذا القول قد كثر أنه
 يصدق التعريف على صنفين من الكلام لا يصدق المعرّف
 على شيء منهما فلحصول هذا المقصود بنى الكلام
 على التنزل اكنك خبير بان الفساد في عدم
 صدق التعريف على شيء من افراد المعرّف اكثر
 منه في صدقه على المعرّف وعلى غيره وإن كان
 الغير الصادق عليه التعريف في الثاني اكثر
 منه في الاول * فان قلت اذا اخل التنازع الفصاحة
 كما يدل عليه التعريف على ما ذكره هنا فلأن يخل
 التنازع مع عدم الفصاحة اولي * قلت لا يلتفت الى
 مثل ذلك في باب التعريف فانه يكفي في فساد التعريف
 صدقه على غير المعرّف سيما اذا كان صادقا على
 الغير فقط دون شيء من افراد المعرّف كما في ما نحن
 فيه على تقدير الاقتصار على الاصل المذكور على
 انه على تقدير التنزل يصدق التعريف على صنفين
 من الكلام ليس شيء منهما من افراد المعرّف وحده
 الاولوية انما يستقيم بالنسبة الى احد هما ويدفع
 الفساد الناشئ من صدق التعريف عليه فقط دون الناشئ
 من صدقه على الآخر كما بينا في الحاشية * قوله
 المشهور بين الجمهور * فلا يدفع الضعف تجريزوني

غير المشهور فان الاضمار قبل الذكر على الوجه
 المذكور في نحو ضَرَبَ غلامه زيداً يوجب الضعف
 وان جوزه البعض كالاخفش وابن جنى * قوله لفظاً
 ومعنى وحكما * الذكر اللفظي ان يكون المرحع
 ملفوظاً به صريحاً قبل الضمير سواء كان مذكوراً قبله
 لفظاً ومعنى نحو ضَرَبَ زيدٌ غلامه فان زيدا مذكور
 قبل ضميره لفظاً ومعنى اولاً فهو ضرب زيداً غلامه
 فان زيدا وان كان مذكوراً قبل ضميره صريحاً
 لكنه مذكور معنى بعده لان رتبة الفاعل المتقدم
 على المفعول والذكر المعنوي ان لا يكون مصرحاً
 به لكن يكون هناك ما يقتضي ذكره مقدماً معنى ككون
 رتبة الفاعل المتقدم على المفعول نحو ضرب غلامه
 زيداً فان ذلك يقتضي كون زيد مذكوراً قبل الضمير
 معنى وككون رتبة المفعول الاول المتقدم على الثاني
 نحو اطعمت درهماً زيداً او كمتضمن الكلام السابق
 المراجع نحو قوله تعالى اهدوا لواءكم لقرى للفقوى *
 فان الفعل متضمن لمصدره وكاستلزام الكلام السابق
 لذكر المراجع استلزاماً مقرباً كقوله تعالى ولا يؤيه * اي
 المورث فان الكلام السابق في بيان المورث وان
 يدل على المورث او بعيداً كقوله تعالى حتى توارث
 بالحيات * اي الغنم فان ذكر العشي سابقاً يدل على

الشمس ونحو ذلك مما يوجب كونه مذكورا معنئ
والفكر الحكمي ان لا يكون مصرحاً به ولا يكون شيء
من سياق الكلام او سابقه مقتضياً لذكره معنئ الا ان
حكم الواضع بان مفسر الضمير وما يصلح مرجعاً له
يلزم ان يتقدمه يقتضي ذكره (مقدم ما) حكماً وذلك
لانه انما خولف مقتضى حكم الواضع لا غير اضريحي
ببإنها في وضع المضمير موضع المظهر فالمرجع المؤخر
لغرض مقدم حكماً كما ان المحدث وف لعله في حكم
الثابت فظهر بما ذكرنا ان قوله لفظاً ومعنئاً وحكماً
متعلق بالذكر وبيان لا قسامه ولك ان تجعله متعلقاً
بالاضمار بمعنئ كون الاضمار قبل الذكر اي تقدم المضمير
على الذكر فيكون بياناً لا قسامه اي تقدم المضمير على
ذكر المرجع وتأخر المرجع عنه لفظي ومعنوي وحكمي
والمشهور جعلها اقساماً لا تقدم المرجع والامر فيه سهل فان
احدهما يعلم بالمقايضة الى الآخر وما وقع في الشرح من
الاقتصار على اللفظ والمعنى دون ذكر الحكم فمبني
على انه اراد بالمعنوي ما يتناول الحكمي لان المراد
بالمعنى ما يقابل اللفظ حكماً كان او لا * قوله والواو في
والوري للحال * اثره على كونها للعطف على المستكن
في أمده لوجه الوجود الفصل فيكون المعنى امده
ويمدح الوري لوجه احد ما حسن المقابلة بقوله ملته

ملته وحدي فان قوله وحدي في مقابلة قوله والوري
 معي وقد جعل حائلا وقيد اللوم الذي قبول بالمدح
 فينبغي ان يكون قوله والوري معي ايضا حائلا وقيدا
 للمدح رهاية للتطبيع بين المتقابلين والثاني انه
 على تقدير العطف يكون مدح الوري جزاء مدح الشاعر
 وموقفا عليه ولا يخفى انه قد صرف في بيان المدح
 بالنسبة الى ما اذا لم يدل الكلام على التوقف كما
 في تقدير الحالية والثالث انه يلزم على تقدير العطف
 استدراك قوله معي (فانه لا يبقى فائدة يعتد بها)
 والرابع انه يلزم على تقدير العطف اتحاد الشرط
 والجزاء فان المعطوف على الجزاء جزاء على حدة
 كالمعطوف عليه ومعلوم ان المعطوف عليه عین الشرط
 واما على تقدير الحالية فالشرط هو مدح الشاعر مطلقا
 والجزاء مدحه مقيدا بالاحال المذكورة ويمكن دفع
 الاخيرين بان المعية تدل على عدم تراخي مدحهم
 عن مدحه وانه معنى مطلوب ويعتبر العطف اولا لازم
التعليق بالشرط فح يكون المجموع جزاء * قوله نعم
 مقابلة المدح باللوم * ربما يعتد بعضها بانه اشار بذلك
 الى ان ذمه لا ينبغي ان يخطر ببال ما قل ولو على
 سبيل الشرطية والتعليق بل لودعا داع فانما يفرض
 بومه دون ذمه وفي استعمال متي الدالة على الكلية

في المدح والذم الخالية عن هذه الدلالة في اللوم بل
 هي في قوة سور الجزئية لطافة حيث أشار إلى أنه
 يضيح صدره ولا ينطلق لسانه بما يدل على الكلية في
 اللوم وإن كان فيه لطافة (و) لأن تعليق توحده
 باللوم على لومه المشعر بعلية اللوم له يفيد فائدة
الكلمة المبني عليها اللطافة المتأخرة * قوله
تأخر كل المتنافر * أي أن فيه تنافرا كاملا ولا يلزم
أن لا يكون تنافرا أكمل منه لينا في ما سبق أن الثاني
 دون المتناهي ولا أن يكون أحدا من موجبا للتنافر
 في الجملة واجتماهما لكما له حتى يلزم عدم فصاحة
 نحو فسبحته مع وقوعه في القرآن بل اللازم أن اجتماع
 الأمرين سبب للتنافر القوي الكامل ويجوز أن لا يكون
 واحد منهما موجبا للتنافر أصلا وإضا في قوله نافر
 كل التنافر إشارة إلى أن التنافر ههنا بمعنى الخفرة
 لا بالمعنى الاصطلاحي حتى يلزم ما ذكره وفائدة
 التعبير به منها الدلالة على الكمال لأن الفعل إذا
 شارك فيه الفا هلان يجي كاملا * قوله قيل ذكر ضعف
 التأليف يعني من ذكر التعقيد اللفظي * لأنه لا يكون
 إلا لضعف التأليف فالخلوص عن الضعف يوجب الخاوص
 عنه أعلم أن الخلق الي اهترض بان ذكر أحد الأمرين
 من الضعف والتعقيد اللفظي يعني من ذكر الآخر أما

اغناء الضعف فلما سبق وأما اغناء التعقيد فلانه لازم
 المضعف لان التاليف اذا لم يوافق القانون اوجب
 صعوبة في الفهم لا محالة والخلوص عن اللزوم يوجب
 الخلوص عن الملزوم فإن قصد ربح بما ذكره دفع اعتراضه
 لم يحسن الاقتصار على بعض السؤال وأن كان الاقتصار
 بناء على ان ما ذكره لا يدفع السؤال بتمامه لانه
 انما يدفع اغناء ذكر الضعف عن ذكر التعقيد ولا يدفع
 العكس ودفعه ان يقال لانم ان كل ضعف يوجب تعقيدا
 فان مثل جاءني احمد بالتفويض مشتمل على الضعف
 دون التعقيد * قوله للخلل في انتقال الذهن * اما
 ان يراد للخلل الواقع للمتكلم اوللما مع فعلى الاول
 لا يصح تعليل الخلل بايراد اللوازم وعلى الثاني
 لا يصح تعليل عدم ظهور الدلالة بالخلل اذا لم ير بالعدم
 فيهما ويمكن ان يراد الاول على ما يناسب قرينهته
 وهو الخلل الواقع في النظم وتعليله بالايثار باعتبار
 معنى العلم والظهور اي يعرف الخلل ويظهر بالايثار
 وأن يراد الثاني وتعليل عدم ظهور الدلالة باعتبار
 معنى العلم والظهور * قوله وذلك بسبب ايراد
 اللوازم * قد يفهم منه انه السبب في التعقيد لا غير
 ويوجه بانه اذا حصل التعقيد بسبب أن قصد باللفظ
 بما ليس من لوازم معناه يكون ذلك دافعا في ضعف

فدفعه
 * التعقيد المعنوي *
 للخلل واقع

العاليف والآوجه انه انما خُصَّ الايراد بالذكر لان
 القسم الآخر وهو ان يراد باللفظ ما ليس من لوازمه
 اقل قليل سيما في كلام يعتد به ثم ان اريد باللوازم
 والوسائط معنى الجنس على ما عليه ائمة الاصول ان
 لام الجنس يبطل الجمعية الى الجنسية فلا خفاء وان
 اريد معنى الجمع فظا انه لا يصح اعتباره بالانظر الى
 كل مادة فلا بد من اعتباره بالانظر الى الموادف كفى
 في كل مادة وجود لازم بعيد وعلى التقديرين فالظن
 انه يلزم تكثر الوسايط في كل مادة ووجهه ان يراد
 بالكثيرة ان تكون فوق الواحد فاللازم وجود لازم
 بعيد مفتقر الى واسطتين او اكثر في كل مادة * قوله
 سا طلب بعد الدار معكم لتقرى بها * في ذكر السين
 وايضا فة البعد الى الدار مع اضافة القرب الى ذوات
 المخاطبين لطائف حيث اشار بذكر السين الى ان
 طلب البعد وان كان يتوصل به الى مقصود عظيم وهو
 ١ لقرب لكن لما كان في نفسه طلبا للبعد الذي هو اشد
 من الرديء واسوء من السوء سوف الاقتحام في مهلكة
 ارتكابه واخر التورط في ورطة التزامه هذا ان حمل السين
 على موضعه وان حملته على مجرد التاكيد فاللطفة
 باعتبار اختيار العبارة الدالة على الاستقبال وضعاً
 ورمزاً باضافة البعد الى الدار والقرب الى ذواتهم الى

انه ان تعلق غرض بطلب البعد فالعاشق لا يطلبه لانه بعد
 بعد نفسه محالاً فكيف يطلبه بل يطلب بعد مكانه ومطلوب
 المحبب انما هو قرب ذات المحبوب لا قرب دارة ومكانه *
 قوله هو الصحيح * اما لانه ثبت عند النقل الصحيح
 واما لان الصحيح عند في معنى البيت ما ذكره الشيخ
 وهو مبني على الرفع * قوله لكنه خطأ * كانه اراد
 بالخطا ما بعد خطأ ويكون في حكمه عند البلغاء
 والافله وجه ظاهر من الصحة كما ذكر في الشرح انه
 يستعمل المحمود في مطلق خلوا العين مجازاً استعماً لا
 للمقيد في المطلق ثم يكتفى بالمطلق من السرور * قوله
 اطيب نفساً * صيغة المتكلم من طاب يطيب ونفساً
 تميز ولا يحسن ان يجعل صيغة المتكلم من طيب يطيب
 ونفساً مفعولاً به قيل الظن من كلام الشيخ انه جعل
 طلب البعد مجازاً من لازمه وهو طيب النفس به وجعل
 سكب الدموع مجازاً من سببه وهو الحزن والا وجه
 انه لا حاجة الى التجوز في سكب الدموع بل ما ذكره
 تقرير للمعنى وبيان لسبب السكب * قوله والمقوم
 ههنا كلام فاسد * وهو ما ذكرنا في معنى البيت ان
 مادة الزمان والاخوان الايمان بنقيض المطلوب
 وخلاف المقصـ فطلب الشاعر البعد ليحصل نقيضه وهو
 القرب وطلب الحزن ليحصل نقيضه وهو السرور

ووجه فساد ان الزمان والاخوان انما يأتي بما هو
 نقض المطلوب في الواقع لا بما يظهر انه مطاوبه وليس
 به و ربما يدفع الفساد بان من طرافة الشعراء انهم
 يعتمدون طلب شيء يكون مطلوب بهم خلافة تسببها
 الى حصوله لما اشتهر ان الزمان يأتي بخلاف المطا
 وهذا من الامور الخطابية التي يأتي بها الشعراء الطرفاء
 ولا يقدح فيه امثال هذه المناقشات وقد جاء بذلك
 صريحاً ابو الحسن الباخري فقال (شعر) ولكم
 تمنيت الفراق مغالطاً ، واحتلت في استعمار غرس
 وادادي ، وعلمت منها في الوصال لانها ، تبني الامور
 على خلاف مرادي * قوله كانه تجري في الماء * يشعربان
 اطلاق السبوح على الفرس على سبيل الاستعارة على
 ما ذكر في الأساس ومن المجاز قرس سابع وسبوح
 ووجه ان السابع والسبوح من سبج في الماء فان اعتبر
 موصوف السبوح في البيت هو الفرس على تشبيه سيرها
 في البر بسباحتها في البحر في سرعة السير مع عدم
 انعاب الراكب يكون السبوح استعارة تبعية وان
 اعتبر الموصوف غير الفرس على تشبيه الفرس بشخص
 سابع في الماء يكون استعارة اصلية مصرحة ولا يخفى
 ما في ايثار السبوح على السابح من لطف المبالغة وما
 في ذكر الاسعاد في الغمرة مع السبوح من الملائمة

فان الغمرة في الاصل ما يغمر كمن الماء ولا ينجي
 من ابتلي بها الا السايح والاراد بالغمرة ههنا مطلق
 الشدة استعمالا للمقييد في المطلق * قوله ولا يخفى
 انه لا يحصل كثرة بذكره ثالثا * لان التكرار لما
 كان هو الذكر مرة بعد اخرى فاما ان يراد به مجموع
 الذكرين والذكر الآخر وعلى الاول لا يتحقق
 بتشليث الذكر تعدد التكرار فضلا عن كثرة وعلى
 الثاني لا يتحقق كثرة بالتشليث وان تحقق تعدده
 لان الطاء لا يتحقق الكثرة بمجرد التعدد بل
 يحتاج الى زيادة عليه فلا بد من تبيع الذكر لا اقل
 حتى يتحقق ثلث تكريرات وقد يجاب عن هذا
 الايراد بوجهين آخرين احدهما ان قوله كثرة التكرار
 ليس من اضافة المصدر الى الفاعل بل من اضافة المسبب
 الى سببه وفاعل المصدر هو الذكر اي كثرة الذكر
 بسبب التكرار والثاني انه بالذكر ثالثا يحصل تكرار
 احدهما بالنسبة الى الذكر ثانيا والآخر بالنسبة
 الى الذكر اولاً وقد حصل بالذكر ثانيا تكرر واحد
 فالمجموع ثلث تكريرات * قوله والجندل ارض
 ذات حجارة * يخالف ما في الصحاح الجندل بسكون
 النون وفتح الدال الحجارة والجندل بفتح النون
 وكسر الدال الموضع الذي فيه الحجارة ولا يبعد

ان يوفقى بان ما ذكره ربح بيان للمراد ههنا فانه اريد
 باسم الحجارة ههنا موضعها * قوله وفساد ذلك مما
 يشهد به العقل والنقل * اما العقل فما نقل من الصحاح
 واما العقل فلان الما سب ان يكون داعى الامر بالتصويت
 سماع غير المصوت له لا سماع المصوت لصوت الغير
 ويخالفه انه انما يكون كذلك اذا كان الغرض من التصويت
 سماع الصوت اما اذا كان اظهار النشاط والخبور كالبلابل
 فتترجم بمشاهدة الانوار وملاحظة الاوراد فلا ور بما
 يؤيد انه لم يقتصر في داعى الامر بالتصويت على
 السماع بل ضم اليه الرؤية بل قدّمها وغاية ما يمكن
 ان يقال معنى شهادة العقل بفساده انه يحكم بفساده وتوجيه
 يخالفه. العقل وعنده من جهة * قوله والا فلا يخل
 بالفصاحة * قيل ردّ ربح فى المشرح توجيه النظر فى
 المقييل المذكور فى فصاحة المفرد بان الكراهة فى السمع
 ان ادّت الى الثقل دخلت تحت التعاقروا لا فلا تخل
 بالفصاحة وعرّح ضعف هذا التوجيه ظاهراً والظاهر
 ان ضعفه لو ردد المنع على قوله والا فلا يخل بالفصاحة
 وانه وارد ههنا ايضا والجواب بان لاجته لا خلال
 كثرة التكرار وتتابع الاضافات الا ما يلزمهما من
 الثقل بخلاف الكراهة فى السمع فانها تناسب الا خلال
 وتصلح سببا له من غير ملاحظة لما يلزمها من الثقل

لان الفصحاء كما يحتزنون مما يشغل على اللسان
 فكذلك اعماء يشغل على السمع * قوله راسخة في النفس *
 احتراز عن الحال فانه كيفية في النفس غير راسخة
 * فيها قوله لا يتوقف تعقله على تعقل الغير * اولي
 من المشهور وهو لا يوجب تصور تصور امر خارج عنه
 لانه يخرج من الحد الكيفيات التي يتعاضى تصورها
 تصور غيرهما كالعلم والقدرة والاستقامة ونحوها فان
 تصوراتها موجهة لتصورات متعلقة بها لكن لا تتوقف
 عليها توقف المعلول على علته كما في الامراض
 النسبية فعلى المشهور لا يبقى الحد جامعاً بخلاف ما
 ذكره خرج فهو اولي من هذا الوجه امكن يرد عليه
 الكيفية المركبة لتوقف تصورها على تصور الاجزاء
 وكذلك الكيفية النظرية لتوقف تصورها على تصور
 القول لشارح فلا يبقى الحد جامعاً ولا يرد ذلك على
 المشهور * قوله اشعار بانه لو عبر عن المقصود آه *
 قد يفهم منه انه لو لم يذكر الملكة في التعريف يلزم
 ان يكون هذا المعبر فصيحاً وليس كذلك لانه ان اراد
 التعبير عن مقصوده في الجملة فظاهر ان كون اللام
 في المقصود لا يستغراقه في ذلك وان اراد التعبير
 عن كل ما يدخل تحت قصده على ما هو معنى الاستغراق
 العرفي فالظاهر لا يتحقق بدون الرسوخ فقوله

ما لم يكن راسخاً فيه محل تأمل ويمكن دفعه بان ليس
 قصده الا ان ذكر الملكة يشعر بما ذكر ولا ريب في
 استقامة هذا الاشعار وما ان في التعريف ما يوجب
 عدم فصاحة هذا المعبّر فغير قاصح في ذلك واما
 قوله ملكة احترأ عن تعبير هذا المعبّر لتوجه ما ذكرنا
 على انه اوقال كك لا مكن الدفع ايضا كما بينا في
 الحاشية * قوله الى ان يعتبر * اشعار بان الحال انما
 تقتضي اعتبار تلك الخصوصية وقد عرفت ان مقتضى
 نفس الكلام وانما يقتضيه امر آخر من قصد افادة
 فائدة الخبر او لازمها او غيرهما وقد صرح رح بك
 في شرح المفتاح حيث قال لما كانت المطابقة انما تتحقق
 بتلك الخصوصية وكان اقتضاء اصل الكلام ثابتاً وانما
 اثر الانكار في اقتضاء تلك الخصوصية شاع اطلاق
 مقتضى الحال على تلك الخصوصية انتهى كلامه لا يقال
 فمقتضى الحال انما هو نفس الخصوصية لا اعتبارها
 كما يشعر به قوله الى ان يعتبر لا نأقول ليس المقتضى
 هو الخصوصية على اي وجه وجدت في الكلام بل اذا
 كانت مقرونة باقصد والاعتبار وكفاك شاهداً على
 ذلك تخطئة علي كرم الله وجهه من قال من المتوفي
 على لفظ اسم الفاعل مع انه رضى قرأ قوله تعالى
وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِكَ لَا يَرْجُونَ عِزِّي

إلا اعتبار مدخل عظيم في مقتضى الحال بالآخ في
 اشتراطه فجعل المقتضى نفس الاعتبار مع أن فيه نوع
 تمهيد لما سذكر أن المقتضى هو الاعتبار المناسب
 وإنما قال مع الكلام مع أن الخصوصية إنما هي في
 الكلام لأنه قيد الكلام بكونه مؤدياً لا أصل المراد
 ولا شك أن الخصوصية خارجة عنه مصاحبة له وإنما هي
 داخلية في مجموع الكلام المركب من الكلام المؤدي
 لا أصل المعنى ومن الخصوصية وأنه قيد الكلام بذلك
 حتى احتاج إلى كلمة مع وام يصلح كلمة في إشعاراً بأن
 مقتضى الحال لا بد أن يكون زائداً على ادعاء أصل
 المراد ولو قال في الكلام لخلا الكلام من ذلك إلا إشعار
 بأن قلت قد يقتضى المقام الاقتضار على ادعاء أصل
 المراد قلت هذا الاقتضار أمر زائد على أصل المراد *
 قوله مخصوص به * في الصحاح فتح الحاء انضج من ضمها
 وكان وجهه أن الخصوص بفتح الحاء صفة فيدخل
 الياء المصدرية فيه يصير بمعنى المصدر وضمها مصدر
 فلا يلحق الحاق هذه الياء به وإنما صح في الجملة بناءً على
 جعل المصدر بمعنى الصفة أو (أن) تكون الياء للمبالغة *
 قوله وهو مقتضى الحال * الظاهر أن الضمير يرجع
 إلى الخصوصية والتذكير باعتبار الخبر ويحتمل أن
 يرجع إلى أن يعتبر أي أن اعتبار الخصوصية مقتضى

الحال بالتأويل السابق * قوله وتحقيق ذلك آه : حاصله
 ان التحقيق ان مقتضى الحال هو الكلام المكيف بكيفية
 مخصوصة كاللزام المؤكد والخيالي من التاكيد مثلاً ومعنى
 مطابقة الكلام لمقتضى الحال صدق هذا الكلام الكلي عليه
 سمي ذلك تحقيقاً إشارة إلى ان ما يدل عليه كلامهم
 في مواضع ان المقتضى هو الاحوال من التاكيد والخلو
 منه مثلاً ليس بتحقيق بل تسامح كما ذكر في الشرح
 اعلم ان ما يصلح وجهاً لذلك مما صرح به رح وما
 لم يصرح به اموراً أحدها ما نقل عنه رح في الخواشي
 وذكر في شرح المفتاح وهو انه ذكر السكاكي في تعريف
 علم المعاني (في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره
 فانه يدل على ان مقتضى الحال امر من كور وان المذكور
 حقيقة هو الكلام لا الاحوال والثاني انه ذكر المصريح
 في تعريف المعاني الاحوال التي بها يطابق اللفظ مقتضى
 الحال فلو حمل المقضى نفس تلك الاحوال لم يصح هذا
 القول فيكون هو الكلام والمثال ان المطابقة بمعنى المصدق
 كما هو اصطلاح اهل المعقول ولا يمكن اعتبار المصدق
 بين الكلام وبين تلك الاحوال اصلاً ويمكن اتمتة
 بين الكلام الذي يورده المتكلم وبين الكلام الكلي كما
 ذكره يقال معنى اقتضاء الحال بتحقيق حقيقة في
 تلك الاحوال لا في الكلام المشتمل عليها فان انكار

المخاطب مثلاً إنما يقتضي تأكيد الكلام حقيقة
لا الكلام المؤكد بل ما يقتضي الكلام أمر آخر كما سبق
بيانه مؤيداً بما ذكر في شرح المفتاح وكلامهم في
معظم المواقف يضع محكم في أن المفتضى هو الاحوال
مثل قولهم إنكار المخاطب يقتضي تأكيد الكلام
وخلو ذهنه يقتضي خلوه عن التأكيد والاحتراز
من العبث يقتضي الحذف والاحتياط يقتضي الذكر
إلى غير ذلك وقول صاحب المفتاح الحالة المفتضية
للمذكر للحذف للتعريف للمتكبر للمتعذر للمتاخير
إلى غير ذلك وأم يوجد في كلامهم ما يدل على أن
المفتضى هو الكلام الكلي سوى ما ذكره السكاكي
على ما يقتضي الحال ذكره وما ذكره المصريح في تعريف
المعاني وما قالوا أن اللفظ مطابق لمقتضى الحال كما ذكرناه
وليس شيء من هذه الأمور محكما في أن المفتضى هو
الكلام الكلي أما الأول فلأن كلام الاحوال والكلام
الكلي متساويان في عدم المذكور رتبة على سبيل
الحقيقة فإن المذكور حقيقة هو الكلام الجزئي وكما
أنه يمكن جعل الكلي مذكوراً بذكر الجزئي كونه في
ضمنه يمكن جعل الاحوال مذكورة بذكر الكلام المشتمل
عليها لكونها كيفيات كما جعل السكاكي الالتفات الواقعة
في الطرق مسموعاً بهما فقال متى صرت من سامع

الالتفات على انه قد قيل ان بعض الاحوال مذکور
 حقيقة كلام التعريف وتعوين التأكيد ومؤكّدات
 الكلام فقد ظهر ان قوله على ما يقتضي الحال ذكره
 يستعمل الاحوال والكلام الكلي وما الثاني فلان تلك
 الاحوال تكون كناية كالتأكيد الكلي والتعريف
 الكلي وجزئية كالتأكيد الجزئي والتعريف الجزئي
 ما ورد في الكلام الجزئي فيجوز ان يكون مقتضى
 الحال هو الكلي والاحوال المذكورة في تعريف المص
 رح هي الجزئيات الواردة في الالفاظ فصح ان اللفظ
 بسبب اشتماله على الجزئي يطابق الكلي ويوافق بالاشتمال
 عليه في ضمن الاشتمال على الجزئي مثلاً ان زيدا
 قائم باشتماله على التأكيد الجزئي يكون مشتملاً على
 الكلي ايضا ولئن نُزِّل عن ذلك يقال لاشك ان مقتضى
 الحال امر كلي وهذه الاحوال جزئيات له فصح انها احوال
 بها يطابق اللفظ مقتضى الحال اي يكون اللفظ باشتماله
 على تلك الاحوال مشتملاً على مقتضى الحال فعلم ان
 ما ذكره المص رح في تعريف المعاني محتمل ان يكون مقتضى
 هو الاحوال وما الثالث فلان المطابقة كما يكون بمعنى
 الصدق على ما هو اصطلاح المعقول يكون بمعنى
 الموافقة على ما هو المعنى اللغوي بل ربما يرجح هذا
 يانه لا يلزم مطابقة اصطلاح هذا المعنى لاصطلاح المعقول

كيف والعلمان متباينان غاية التباين ثم لم يعرف
 في هذا الفن اصطلاح في لفظ المطابقة فيحمل على
 المعنى اللغوي الذي هو الاصل والمعتبر ما لم يوجد
 دليل العقل وهي الموافقة ولا ريب في صحة القول بموافقة
 الكلام الاحوال باشتماله عليها مع ان حمل المطابقة
 ههنا على الصدق يوجب تعكسا لاصطلاح المعقول
 لانه يقال في اصطلاحه الكلي مطابق للجزئي بمعنى
 ان الكلي صادق عليه وههنا يقال الجزئي مطابق للكلي
 بمعنى صدق الكلي عليه فالصادق ثمة هو المطابق على
 لفظ اسم الفاعل وههنا مطابق على لفظ اسم المفعول
 وامر المصدق عليه بالعكس وهذا معنى قوله على
 عكس ما يقال ان الكلي مطابق للجزئيات وظهر ان ما
ذكره ومن مطابقة الكلام لمقتضى الحال محتمل لكون
 المقتضى هو الاحوال فاذا كانت هذه الامور محتملة
 لذلك وما نقلناه من كلامهم في معظم المواضع هو محكم
 في ذلك وحمل المحتمل على المحكم شريعة لنا راسخة
 سيما اذا كان المحكم مؤيدا بما هو الاصل في اطلاق
 الالفاظ وهو تحقق المعنى حقيقة كما بهنا وقد
 انكشف عليه بما ذكرناه ان دفاع الامور التي دعت رح
 الى الحكم بالنساصح * قوله لان الاعتبار للرئي آه *
 تعليل لبيان هليته تفاوت المقامات لا اختلاف مقتضى

الحال اي انما صار تفاوت المقامات صلة لا اختلاف
مقتضى الحال لانه اذا اتفاوت المقامات فالاعتبار
اللائق باحدها وهو الذي يكون مقتضاها يغاير
الاعتبار اللائق بالآخر وتفاوت مقتضيات المقامات
عين تفاوت مقتضيات الاحوال لان المقام هو الحال
لا تغاير بينهما الا بالاعتبار كما ذكره ولو بين جهة
اختصاص الحال من بين الازمنة الثلاثة وجهة اختصاص
المقام من بين سائر الفاظ الامكنة من نحو المجلس وغيره
لكان حسنا وقد بينا التانية في الحاشية * قوله مقام
تقييده * لا يصح رجع الضمير الى مجموع ما ذكر من
الحكم والتعلق والمسند اليه والمسند ومتعلقه بالتاويل
المذكور لانه لا يستقيم كلمة اوفي قوله او اداة
قصر او تابع آه ولا الى احد المذكورات معينا كالحكم
مثلا وهو ظا بل انه راجع الى احدها مطلقا وانه صادق
على كل واحد منها فيصح تقييده احداهما بمؤكد او كذا
او كذا اعلى ان يكون الاحد في الاول غير في الثاني
والثالث ولا حاجة الى ان يقدّر هكذا او تقييده
بداة قصر او تقييده بتابع آه للغنية عنه بما ذكرنا
ثم انه قد يتوهم ان الكلام لف ونشر مرتب فتقييده
بمؤكد يرجع الى اطلاق الحكم وتقييده بداة قصر الى
اطلاق التعلق وهكذا الى الآخر وليس بذلك فان اطلاق

الحكم وتقييده يتحقق بالنسبة الى اداة القبر
والشرط ايضا كما بالنسبة الى المؤكد وكذا يصح الاطلاق
والتقييد بالمؤكد بالنسبة الى التعلق ايضا كما بالنسبة الى
الحكم وعلى هذا فيفس * قوله اي مع كلمة اخرى لها صاحبة
هذا اولى مما وقع في الشرح اي مع كلمة اخرى صوحبت
معها فانه لا يستقيم الا بتعطف والعبارة الصحيحة صوحبت
معها اوصوحبت باسقاط لفظ معها فان قلت الطان المعنى
لكل كلمة مع صاحبتها مقام ليس لتلك الكلمة مع غير تلك
المصاحبة مطلقا سواء شارك الغير تلك المصاحبة في
اصل المعنى اولا وكذا ليس هذا المقام لتلك المصاحبة
مع غير تلك الكلمة مثلا لان مع الماضي مقام ليس لها مع
غيره سواء شاركه في اصل المعنى اولا وكذا الماضي
مع ان مقام ليس له مع غيرها فما وجه ترك الثاني
بالكتابة وتقييد الاول بصورة المشاركة في اصل المعنى
قلت الثاني مذکور معني لا نه يصدق على المصاحبة
مع الكلمة انها كلمة مع صاحبتها فيندرج المقام الذي
للمصاحبة مع الكلمة في المقام الذي للكلمة مع صاحبتها
بل كلاهما مقام واحد وكذا حال المقام الذي
للمصاحبة مع غير الكلمة بالنسبة الى المقام الذي للكلمة
مع غير المصاحبة فاذا قلنا للكلمة مع صاحبتها مقام ليس
لها مع غير تلك المصاحبة فقد افدنا ان هذا المقام ليس

للمصاحبة مع غير تلك الكلمة ايضاً فيعلم في المثال
 المذكور انَّ لَانْ مع الماضي مقاماً ليس لها مع غيره وله
 معها مقاماً ليس له مع غير هالان الماضي مع ان كلمة مع
 صاحبها فيكون لها مقام ليس لها مع غير المصاحبة واما
 وجه التقييد بالمشاركة فهو ان صورة المشاركة هي المشتملة
 على الغرابة والمحتاجة الى البيان فلو اُم بتييد بالمشاركة
 لربما توهم ان الحكم المذكور في غير هالشيوع التخصيص
 في العمومات * قوله الفعل الذي قصد اقتراحه بالشرط *
 لاشك ان الفعل في نحو ان ضربت نفس الشرط لاسمته ترن
 بالشرط فكانه اراد بالشرط اداته بحذف المضاف
او اراد بالشرط معنى الشرطية * قوله وارتفاع شأن الكلام
 في الحسن والقبول آد * يتوجه على كلتا المتقدمتين
 (شيء) اما على الاولى فلما تقرر ان نفس الحسن والقبول
 بمطابقته للاعتبار المناسب والارتفاع في الحسن والقبول
 لا بد ان يكون زائداً على اصل الحسن فلا يكمه ن
 الارتفاع بالمطابقة بل يكما لها وزيادتها وانما الثابت
 بنفس المطابقة اصل الحسن ولذلك ذكر في المدتاح ان
 الارتفاع والانعطاط بقدر مصداقة المقام لا يابق به
 اما على الثانية فلان الانعطاط في الحسن يوجب اصل
 الحسن وبانتهاء المطابقة يعتق الحسن بالكلية فلا يستقيم
 ان الانعطاط في الحسن بعدم المطابقة ويمكن ان يقال

لما كان الارتفاع بالمطابقة الكاملة صح ان الارتفاع
 بالمطابقة لان المطابقة الكاملة مطابقة ويصح اطلاق
 مطلقها عليها واذا اريد بالمطابقة الكاملة منها صح
 ان الانحطاط بعدم المطابقة وان ابيت عن ذلك بناء
 على ان المتبادر من المطابقة نفسها واصلا فيقال كون
 نفس الحسن بالمطابقة وعدمه بعد مها امر ذكره
 السكاكي فلعل المصريح لا يسلّمه ويثبت الحسن بمجرد
 الفصاحة من غير حاجة الى المطابقة والارتفاع في الحسن
 بالمطابقة * قوله واراد بالكلام الكلام الفصيح * اذ
 لو اجري الكلام على اطلاقه لزم ارتفاع الكلام المطابق
 المغير الفصيح لكنه ليس بمرتفع لان الارتفاع انما هو
 بالبلاغة وهي عبارة عن المطابقة مع الفصاحة لكن
 الشأن في اطلاق الكلام مطلقا على الفصيح لان الفصاحة
 ليست بمرتبة الكمال كالبلغة حتى يحسن الاطلاق
 بناء على ان غير الكامل انقصا نه ملحق باعدم
 وام يمكن التقييد بالابليغ ههنا يمكن قوله وانحطاطه بعدم
 المطابقة وقد امكن في عبارة المفتاح تقييده به لانه جعل
 الارتفاع والانحطاط بقدر المطابقة * قوله وبالحسن
 الحسن الذاتي * قيّد الحسن بالذاتي لان العرضي
 لا يحصل بالمطابقة بل بالمحمّنات البدعية فلا يثبت
 الحسن الذاتي بها بل بالمطابقة وههنا كلام وهو انهم

اطلقوا القول بان هذه المحسنات خارجة من حد البلاغة
لا توجب حسنا ذاتيا اصلا ولا تعلق لها بالمطابقة رأساً
لكن معلوم عندك ان الحال قد تقتضي ايرادها
فايرادها اذ ذاك يكون تطبيقاً للكلام على مقتضى
الحال داخل في حد البلاغة فلا بد من القول بانها
كما توجب حسناً عرضياً توجب حسناً ذاتياً فهي من
الجهة الاولى خارجة عن حد البلاغة ومن الجهة الثانية
داخل فيهما فكأنهم انما اطلقوا القول بخروجها لان
اقتضاء الحال ايّاها لا يخلو عن ندرة وخفاء فلم يذكرها
كلّها في مباحث المعاني بل ذكر وافيهما من المحسنات
الابد يعوة ما صفاً اقتضاء الحال ايّاها من كدرة
الندرة والخفاء كالالتفات والاعتراض
والتجاهل وكان ذلك منهم نوع تنبيه على ان
التحسين العرضي لا ينافي الذاتي بل قد يجتمعان
في شيء فيكون محسناً تحسّيناً ذاتياً و عرضياً معاً *
قوله على ما يفيد اضافة المصدر * لانها تفيد الحصر
كما ذكر وافي ضرّبي زيداً قائماً انه يفيد انحصار
جميع الضربات في حال القيام وفيه تأمل لان اضافة
المصدر انما تفيد العموم لان اسم الجنس المضاف من
ادوات العموم والانه يحصر في المثال المذكور انما هو
من جهة ان العموم فيه يستلزم الحصر فانه اذا كان جميع

الضرر بات في حال القيام لم يصح ان يكون ضرب ذي غير تلك الحال والآلم يكن جميع الضرر بات في ذلك الحال لامتناع ان يكون ضرب واحد بالاشخص في حاالين واما فيما نحن فيه فالعموم لا يستلزم الحصر فانه لا يلزم من كون المطابقة سببا لجميع الارتفاعات ان لا يحصل ارتفاع بدون المطابقة لجواز تعدد الاسباب مسببة واحد فيجوز حصوله بكل منهما وانما يلزم الحصر لو دل الكلام على حصر سببية جميع الارتفاعات في المطابقة وليس فليس ويمكن دفعه بان ليس معنى الكلام مجرد ان المطابقة سبب لجميع الارتفاعات بل ان جميعها حاصل بسبب المطابقة ومعلوم ان ذلك يستلزم الحصر اذ لو حصل ارتفاع بغير المطابقة لم يصح ان يكون ذلك الارتفاع حاصلها لا امتناع تعدد الحصول لشيء واحد قوله فقد علم ان الامر اذ بالاعتبار المناسب ومقتضى الحال واحد * يشعر بان اللقاء في قوله فمقتضى الحال للمتفرع على مقدمتين ذكرتا احدهما وهي ان الارتفاع بمطابقة الاعتبار والاخرى معلومة وهي الارتفاع بمطابقة المقتضى ويشعر ايضا بان معنى حمل الاعتبار على المقتضى انهما واحد فيناقش في كلا الامرين اما في الاول فلان اللقاء يجوز ان يكون للتعديل واما في الثاني فلانه يجوز ان يكون معنى الكلام قصرا مسببا

هل على المسند اليه او عكسه على ما قيل ان ضمير الفصل
 قد يكون لقصر المسند اليه على المسند والحاصل ان
 هناك احتمالات ست لان الفاء اما للتعليل او للتفريع
 وعلى كل تقدير يرفعه معنى الكلام اما الاتحاد او ما قصر
 المسند على المسند اليه واما عكسه وعلى الاحتمال
 الاول وهو ان تكون الفاء للتعليل ومعنى الكلام
 هو الاتحاد فلا غبارا صلا ولا يتجه عليه شيء لان
 المعنى هو ان جميع الارتفاعات بمطابقة الاعتبار ما سب
 ولا خفاء انه انما يثبت بان المقتضى والاعتبار ما سب
 واحد بما لا جطة مقدمة معلومة وهي ان جميع الارتفاعات
 بلا بلاغة التي هي مطابقة المقتضى واما الاحتمالات
 الباقية فلا تصفو عن شوب المناقشة اما الاحتمال الثاني
 وهو ان تكون الفاء للتعليل والمعنى قصر المسند
 على المسند اليه فلانه يحى يكون المعنى ان جميع الارتفاعات
 بمطابقة الاعتبار ما سب لان كل اعتبار مقتضى ويتجه
 عليه انه يجوز ان يكون المقتضى اهم فالارتفاع
 الحاصل بمطابقة بعض افراد المقتضى الذي لا يكون
 اعتبارا الا يكون حاصلا بمطابقة الاعتبار فلا يثبت
 ان جميع الارتفاعات بمطابقة الاعتبار واما الاحتمال
 الثالث وهو ان يكون الفاء للتعليل والمعنى قصر المسند
 اليه على المسند فلان معنى العلة يحى ان كل مقتضى

اعتبار فيجوز ان يكون الاعتبار اعم فمطابقة بعض
افراد الاعتبار الذي لا يكون مقتضى الحال لا يكون
سببا للارتفاع لان الارتفاع لا يكون الا بلاغة
التي هي مطابقة المقتضى فلا يثبت ان جميع الارتفاعات
بمطابقة الاعتبار مطلقا بل بمطابقة الاعتبار الذي
يكون مقتضى ولو ارتكب ان معنى المعلن ان جميع
الارتفاعات بمطابقة الاعتبار في الجملة لا بمطابقة مطلقا
تم التعليل واما الاحتمال الرابع وهو ان تكون الفاء
للتفريع والمعنى هو الاتحاد وهو الذي اختاره رَح
فبيته عليه ان اللازم من الحصرين ليس الانفي التباين
الكي بين المقتضى والاعتبار لانه يح بطل كلا الحصرين
واما سائر النسب من المساواة والعموم والخصوص
مطلقا ومن وجه فالحصران لا يبطلان بها ما لمساواة
قط واما العموم والخصوص مطلقا فلانه لا يلزم من الحصر
في اعم الحصر في جميع افراده لجواز ان يكون
المحصور فيه بعض الافراد الذي هو الاخص بعينه
مثلا اذا قلت ما في الدار الا الانسان وما فيها الا الحيوان
يصح كلا الحصرين مع انهما في الاعم والاخص مطلقا
وقس عليه حال الاعم والاخص من وجه ووقيل الظاهر
المتبادر من المطابقتين المذكورتين في الحصرين مطابقة
الاعتبار مطلقا ومطابقة المقتضى مطلقا اذ في العموم

والخصوص مطلقاً ومن وجه ولو قيل انه يفهم من كون
الارتفاع بمطابقة الاعتبار ان السبب مطابقة الاعتبار
من حيث هي هي وكذا من كون الارتفاع بمطابقة المقتضى
ان السبب مطابقة من حيث هو هي فالظاهر انه عند رفع
المساواة ايضا ويثبت الاتحاد في المفهوم وقيل في
توجيه هذا الاحتمال ان الحصرين يدلان على ملية
المطابقتين فلو لم يكن المقتضى والاعتبار واحداً
لتغايرت مطابقتاهما فاما ان يكون كل منهما ملية
تامة وهو محال لاستحالة تعدد العلّة العامة لشيء واحد
وامّا ان يكون كل منهما ملية ناقصة بان يكون لكل
منهما مدخل في حصول المعلول فيبطل كلا الحصرين
وامّا ان يكون احدهما هي العلّة التامة ولا يكون
للاخر على مدخل اصلاً فيبطل احد الحصرين وفيه
بحث اما ولا فلان مبعي ما ذكره على انه يتوقف
صحة قولنا ليس الارتفاع الا بالمطابقة على ان تكون
المطابقة ملية تامة وهو ممنوع لم لا يجوز ان يصح بمجرد
كون الارتفاع موقوفاً على المطابقة لا يحصل بدونها
فيبطلان الحصرين على ثقل يكون كل منهما ملية ناقصة
ممنوع وامّا ثانياً فلانه بقي قسم آخرام يذكره وهو
ان تكون احدهما ملية تامة والاخرى ملية ناقصة وح
يستقيم الحصران ايضا كما ذكرنا واما الاحتمال

الخامس وهو ان يكون الغاء للتفريع والمعنى قصر
المسند على المسند اليه فينتجه عليه ان هذا القصر
لا يصح الا على نقد المساواة او كون الاعتبار اخص
مطلقا وهذا لا يلزم من الحصرين لجواز العموم من وجه
واهمية الاعتبار مطلقا واما الاحتمال السادس وهو
ان يكون الغاء للتفريع والمعنى قصر المسند اليه على
المسند فينتجه عليه ان معنى هذا القصر على المساواة
او كون المقتضى اخص مطلقا فلا يلزم القصر من الحصرين
لجواز العموم من وجه واهمية المقتضى مطلقا واهم
ناقد جري نافي هذا المقام على ما اختاره ربح ان المطابقة
بمعنى الصدق واما اذا جوزنا ايضا كونها بمعنى
الموافقة واشتمال الكلام على المقتضى والاعتبار كما
ذكرنا فنحن نرى الاقسام وينبسط الكلام كما بينا في الحاشية *

قوله لان القريب من حد الاعجاز لا يكون من الطرف
الا على * لان طرف الشيء نهايته فيجب ان يكون امرا
واحدا لا ينقسم في الامتداد الذي جعل ذلك الامر
طرفا له فاذا جعل حد الاعجاز طرفا على ام يمكن
ان يجعل القريب من حد الاعجاز من الطرف الا على
والا يلزم انقسام الطرف في الامتداد الذي جعل
الطرف طرفا له نعم قد يجعل الطرف نوعا وماهية
واحدا مع تعدد افرادها لان الملحوظ في الطرفية انما

هو نفس النوع ولا تعد دفيه من حيث انه نوع وتعد
افراد لا يوجب تعدد من حيث هو هو * فان قلت
فلم لا يجوز ان يكون نفس نوع الاعجاز وطبيعته طرقا
اعلى وحد الاعجاز بمعنى نهايته وما يقرب منها من
افراد ذلك النوع والحكم الثابت للنوع يجوز ان يكون
ثابتا لافراد كالجسمية الثابتة للانسان ثابتة لافراد
من زيد و عمر وغيرهما فالطرفية الثابتة لنوع الاعجاز
يجوز ان تثبت لافراد من نهاية الاعجاز وما يقرب
منها * قلت الحكم الثابت للنوع من حيث هو نوع لا يكون
ثابتا لافراد قطعا كالنوعية الثابتة للانسان يمتنع
ثبوتها لزيد و عمر ووالجسمية الثابتة للحيوان يمتنع
ثبوتها للانسان والفرس وغيرهما من افراد الحيوان
ولاشك ان الطرفية انما تثبت لطبيعة الاعجاز من حيث
هي لان الوحدة لازمة للطرف وهي انما تثبت
لطبيعته من حيث هي اذ عند ملاحظة الافراد يحصل
التعدد المضاف للطرفية وهذا بخلاف الجسمية الثابتة
للانسان فانها ليست من احكام طبيعته بل من احكام
افراد لا يقي لم لا يجوز ان يعبر عن النوع بافراده
فيعبر عن نوع الاعجاز بحد الاعجاز وما يقرب منه
فتكون الطرفية ثابتة للنوع لكن على سبيل التعبير
منه بافراده لانا نقول لوصح التعبير عن النوع بالافراد

فانما يصح في ذخير الاحكام الثابتة لطبيعة النوع من حيث هي واما فيها فلا كما اذا قلت زيد وعمر ووشير هما الى آخر افراد الانسان نوع فان الظاهر انه لا يصح ولكن صح فيها فانما يصح بجميعها لا ببعضها سيما اذا كان اقلها وهما كلك لان القريب من النهاية لا يتناول الوسط الى المبدأ جز ما والظاهر انه لا يتناول جميع ما بين الوسط والنهاية ايضا بل بعضه فلا يجوز التعبير بنهاية الاعجاز وما يقرب منها من نوع الاعجاز على ان حد الاعجاز ليس بمعنى نهايته بل بمعنى مرتبته على ان الاضافة ببيانها فما يقرب من حد الاعجاز يكون خارجا عن الاعجاز لا من افرادها * قوله وهو ما اذا غيّر الكلام عنه الى مادونه آه * قيل انه غير مانع لصدقه على الطرف الاعلى والمراتب المتوسطة لان مادون الاسفل مادونهما ايضا فيصدق عليهما ما اذا غيّر الكلام عنه الى مادونه التحقق الخ والجواب ان عموم ما في قوله مادونه اي الى اي مرتبة دونه يدفع ذلك اذا لا يصدق على ما ذكرت من الطرف الاعلى والمراتب المتوسطة انه اذا غيّر الكلام الى اي مرتبة دونه التحقق بل الى مرتبة دونه بحيث يكون دون الاسفل ايضا وايضا يشعر الكلام بان التعبير الى مادونه علة للالتحاق والابتدأ هو الذي يكون التعبير الى مادونه علة للالتحاق

وأما غيرة من الاوسط والاعلى فلا اذ قد ينفك التغيير الى
 مادونهما من الالتحاق كما اذا لم يكن مادونهما دون
 الاسفل نعم قد يجمع التغيير الى مادونهما مع ما هو علة
 الالتحاق وهو التغيير الى مادون الاسفل وعجز الاجتماع
 مع العلة لا يوجب العلوية * قوله لا نها اجبت مما يجعل
 المتكلم متصفا بصفة * نقل هذه رح في الحواشي ان المراد
 صفة يتسم بها في العرف فلا يقال عرفا مجتس ومرضع ومطبق
 لمن يتكلم بها فيه تجنيس وتر صيغ وتطبيق كما يقال
 عرفا بليغ وفصيح للمتكلم فان دفع ما قيل ان وصف من
 صدر عنه التجنيس بالمجنس ضروري الصحة كما ان
 انكار ذلك ضروري البطلان وقيل وجه تخصيصها ببلاغة
 الكلام ان تحسينها للكلام لا يتوقف على بلاغة المتكلم
 بل على بلاغة الكلام حتى لو صدركلام بليغ من غير
 متكلم بليغ تكون هذه الوجوه محسنة فيه وربما يمنع
 ذلك بناء على انها لا تعتبر اذا لم تصدق من البليغ كما
 ان خواص التراكيب كذلك * قوله ملكة يقتدر بها
 على تاليف كلام بليغ آه * الظاهر انه يصدق على ملكة
 يقتدر بها على تاليف كلام بليغ في نوع من انواع المعاني
 كالمدح او الذم او الشكر او الشكاية او في نوعين او في انواع
 منها ولا يقتدر بها على تاليف الكلام البليغ في جميع
 الانواع ولا خفاء ان هذه الملكة ليست ببلاغة المتكلم فالتعريف

غير مانع ويمكن ان يدفع بالعناية وهي ان يبقى لآ
 حرف فصاحة المتكلم سابقا بملكته يقتدر بها على التعبير عن
 كل ما يدخل تحت قصده بلفظ فصيح حرف ان المراد بما
 ذكره في تعريف بلاغة المتكلم ملكة يقتدر بها على تاليف
 كلام بليغ للدلالة على كل ما يدخل تحت قصده من المعاني
 المركبة * قوله ان البلاغة في الكلام مرجعها * انما
 جعل الامرين مرجعي بلاغة الكلام دون المتكلم وان كانا
 مرجعين لبلاغة المتكلم ايضا تنبيهنا على ان مرجعيتهما
 لبلاغة المتكلم انما هي باعتبار مرجعيتهما لبلاغة الكلام
 لان توقف بلاغة المتكلم عليهما باعتبار توقف بلاغة الكلام
 عليهما فلما اطلق البلاغة بحيث يتناول البلاغتين اوضح
 بهما لم يعلم ذلك لجزا ان يكون توقف بلاغة المتكلم
 عليهما لاجل بلاغة الكلام بل لاجل امر آخر * قوله
 اي ما يجب ان يحصل آه * المرجع يستعمل مصدران بمعنى
 الرجوع وان كان على الشذوذ لان القياس فتح العين
 في المصدر وقد يكون بمعنى المفعول (اي المرجع بمعنى)
 الرجوع اليه على الحذف والايصال ويستعمل اسم مكان
 بمعنى موضع الرجوع ولا فرق في المعنى بينهما وبين
 المصدر بمعنى المفعول فنقول على الاول مرجع الجود
 الى الغنى اي رجوعه اليه وعلى الثاني مرجع الجود
 هو الغنى اي موضع رجوعه ويحتمل ان يكون المرجع

فيه قصد راد معنى المفعول أي المرجوع إليه للجود
هو الغنى وما ذكره راجح من التفسير ما يجب أن يحصل أنه
أنما يناسب الثاني وهو المصدر بمعنى المفعول لا المصدر
بمعناه الحقيقي والمرجع في عبارة المتن لا يحتمل
إلا المصدر بالمعنى الحقيقي بدليل قوله إلى الاحتراز
ولو لم يكن كلمة إلى لم يحتمل المصدر بهذا
المعنى بل يتعين أن اسم الموضع أو المصدر بمعنى
المفعول والامر في ذلك هيّن لوضوح المقام * قوله
إلى الاحتراز عن الخطأ * كأنه أراد به عدم الخطأ
من قصد على أن يكون القصد فيه قيداً للمنفى لا
للمنفى فصح قوله والآن بما آه لأنه على نقد
انتفاء عدم الخطأ من قصد ربما يكون خطأ وربما
لا يكون خطأ لكن ينبغي أن لا يكون عن قصد وعلى
التقديرين لا يكون بليغاً أما الأول فلو جود الخطأ
وأما الثاني فلا انتفاء القصد فاندفع ما يتوهم أنه
أن أراد بالاحتراز عن الخطأ أن لا يخطأ فلا وجه
لادراج ربما لأنه على نقد برأ انتفاء عدم الخطأ يقطع
بوجود الخطأ فلا وجه لربما الذي على أنه قد يكون
خطأً وأن أراد بحافظة نفسه من الخطأ فإما أن يشترط
فيها عدم الخطأ فلا حاجة إلى المحافظة لأنه يكفي
لوجود البلاغة عدم الخطأ وإما أن لا يشترط فلا

اعتد اد بمجرد المحافظة بدون عدم الخطاء كيف
والبلاغة توجد مع عدم هذه المحافظة بان لا يخطأ
بدون المحافظة وتعدم مع وجودها بان يخطأ مع المحافظة
بشيء وهو انه لما أريد بالاحتراز عن الخطاء عدم الخطاء
من قصد فقوله ولا يتناول امرين وجود الخطاء وعدم
الخطاء لا من قصد وعلى التقديرين نعتفى البلاغة
فما وجه الاقتصار على الاول كما فعله راجح حتى يحتاج
الى كلمة ربما فكان الاولى ان يقول والا لا دى المراد
بغير المطابق او اذا بالمطابق لكن لا من قصد فلا يكون
بموتىا ويمكن ان يقال انتفاء البلاغة عند الخطاء
امر ظاهر مكشوف لا يمكن انكاره ويتسنى الزامه على
الخصم واما انتفاءها مع وجود المطابقة وعدم
الخطاء لعدم القصد فلا يخلو من خفاء وربما يتلقى
بالانكار فلهم الاقتصر على الاول ولا يصفو هذا من
شوب لا يقال لم يعرف البلاغة الا بالفصاحة مع المطابقة
مطلقا من غير اشتراط قصد لا نأقول ما لم يقتصر
بالقصد لا يعتد به عند هم اصلا ويدل عليه تخطئة
هلي كرم الله وجهه قول من قال من المتوفي على لفظ
اسم اليها مل ولد لك يشرطون فى الدلالة القصد فما
يفهم من غير قصد لا يكون مدلولاً عند هم فترك القصد
لتقرره فيما بينهم * قوله ويدخل فى تمييز الكلام

الفصيح أهـ * إنما لم يقدر موصوف الفصيح اللفظ في قوله وإلى
 تمميز الفصيح فيتناول الكلمة والكلام فيستغنى عما ذكره
 وح من دخول تمميز الكلمات في تمميز الكلام لا مريين
 أحد هما الإشارة إلى أن بلاغة الكلام إنما يتوقف بالذات
 على تمميز الكلام الفصيح وأما تمميز الكلمات الفصيحة
 فامر يتوقف عليه تمميز الكلام ولو لم يتوقف تمميز
 الكلام على تمميز الكلمات لم يكن تمميزها مما يتوقف عليه
 بلاغة الكلام والثاني أن الظان الفصاحة في فصاحتي الكلام
 والكلمة مشتركة لفظاً فلواريد باللفظ الفصيح ما يتناول
 الكلام والكلمة يكون جمعا بين معنوي مشترك فتقدر
 اللفظ التزام الجمع المحظور من غير ضرورة والتأويل
 بما يرفع الاشتراك لا يصار إليه من غير ضرورة
 ولا ضرورة هذا لمصول المظ يحمل الفصيح على الكلام لأنه
يدخل في تمميز وتميز الكلمات * قوله فقد سها سها
 ظاهراً * لأن المقص اثبات الاحتياج إلى المعاني والبيان
 بأن مرجع البلاغة يتوقف عليهما لأن المرجع امران
 الاحتراز والتميز المذكوران والاول يحصل بالمعاني
 والثاني بعضه يحصل باللغة والصرف والنحو والحس
 وهو تمميز الغريب عن غيره وتميز مخالف القياس عن
 غيره وتميز ما فيه ضعف الناليف أو التعقيد اللفظي عن
 غيره وتميز المتخالف عن غيره والتبعض الباقي وهو

تعيين ما عليه التعقيد المعنوي من غير حصول بيان
فلا بد من بيان ان البعض الحاصل بالامور بالان يعق
غير البعض الحاصل بالبيان بالمعنى ان ما يحصل به
لا يحصل به اليثبت الاحتياج اليه ولا خفاء ان هذا البيان
انما يحصل اذا جعل الضمير ما ثد الى ما يبين او
يدرك اذ لو جعل ما ثد الى ما يدرك لم يفد الكلام
الا ان الحاصل بالبيان لا يدرك بالحس واما انه
لم يبين في العلوم الثلاثة فلا فاحتمل ان يكون مبيناً
فيها فلا يثبت الاحتياج الى البيان * قوله انحصر
مقصود في ثلاثة فنون * هي المعاني والبيان والبدع
لانه قد سبق ان علم البلاغة علم للمعاني والبيان
وعلم توابعها علم للبدع وليس المعنى على ان انحصر
لما كان في علم البلاغة وتوابعها لزم حصر مقصود
في ثلاثة فنون وجعله فنوناً ثلاثة لترجعه المنع الط عليه اذ
يجوز ان يجعل فنين احدهما في علم البلاغة
والآخر في توابعها والمكان تجعل المعنى على هذا يضم
مقدمته معلومة وهي ان المناسب في العلوم المختلفة
ان يجعل كل فناً ويكون المراد من لزوم الحصر مناسبتة
واولوية * قوله ولا يخفى وجوه المناسبة * اما تسمية
الفن الاول بالمعاني فلا نه يبحث عن كيفية تطبيق
الكلام على مقتضى الحال وانه امر يتعلق بالمعنى

لان مبناه و مرجعه الاحترار من الخطاء في تادية المعنى
المرادوا ايضا مقتضيات الاحوال خصوصيات تعتبر
في المعاني الاول وبالذات واما تسمية الفن الثاني
بالبيان فلتعلقه بالمراد المعنى الاول احد وبيان بطرق
مختلفة في الوضوح واما تسمية الفن الثالث بالبديع
فلان لا يبحث فيه عن المحسنات ولا خفاء في بداعتها
وظرافتها واما تسمية الفنون الثلاثة بالبيان فلان البيان هو
المنطق الفصيح المعرب مما في الضمير ولا خفاء في
تعلق الفنون الثلاثة به تصحيحا وتحسينا واما تسمية
الفنون الاخيرين بالبيان فلتغليب حال الفن الثاني
على الثالث ولان تعلق الفن الاول بالمعاني اكثر
واتصاله بها اشد فنبه على ذلك بتسمية الاول بالمعاني
والاخيرين بالبيان الذي هو المنطق الفصيح المذكور
واما تسمية الفنون الثلاثة بالبديع فلان لا خفاء في
بداعتها ولفظها ولفظها ولفظها ولفظها *
قوله الفن الاول علم المعاني * الظاهر ان الفنون
اجزاء الكتاب فتكون عبارة عن الالفاظ فلا بد لحمل
علم المعاني عليه من تاويل وهو ان بين اللفظ والمعنى
من المناسبة والاتصال ما يجوز ان يعطى لاحدهما
حكم الآخر فالمحمول على الفن الاول وان كان هو
الالفاظ الدالة على المسائل التي هي علم المعاني لكن

جعل المحمول نفس علم المعاني (فيعطى للمعنى حكم
الالفاظ الدالة عليه وهو الحمل على الفن الاول) وبعبارة
اخرى ان الفن الاول هو الالفاظ الدالة على علم المعاني
فهو مدلول الفن فجعل الفن نفس مدلوله لغاية المناسبة
بينهما ولذلك كان واضح قولهم لا زال كاسمه مسعوداً من غير
اعتبار حذف واك ان تجعل علم المعاني على الالفاظ
الدالة عليه * قوله بمنزلة المفرد * يعني ان المعاني ليس
جزءاً للبيان حقيقة بل كجزء منه لان رعاية المطابقة
لم تعتبر في البيان على وجه الجزئية بل معنى اعتبارها
فيه ان لا يراد الذي هو مقصود البيان انما يعتبر
بعند رعاية المطابقة ولو عطل التقيد بمجرد هذه
البعدية لكفى * قوله ملكة يقتدر بها * الوجه
ان يراد بالملكة فهما كيفية را سخة للنفس
يتمكن بهما من معرفة جميع المسائل يستحضر بها ما كان
معلوماً مخزواً منها ويستحصل ما كان مجهولاً منها
ولو حمل الملكة على ما يذكره في مراتب الادراك
من ملكة الانتقال الى النظريات وهي العقل بالملكة
ومن ملكة استحضار النظريات التي حصلتها ولا ثم
صارت مخزونة عند هامتى شاءت من غير حاجة الى
كسب جديد وهي العقل بالفعل لم يصح اما الاول قط
واما الثاني فلان الشخص اذا تمكن من معرفة جميع

مما قيل علم يعدّ ما لا بد لك العلم بلا اشتراط
 ان يكون قد حصل جميع المسائل او لا وصارت
 غير ونية عند وان يتمكن من معرفة كل منها بلا كسب
 فان من هو فقيه بلا زنب كابي حنيفة وما لك رح
 لم يعرف بعض المسائل على ما نقل عنهما في الكتب بدليل
 لم اذروا ايضا كان الفقهاء يحتاجون في معرفة بعض
 المسائل بعد ما تحققت ففاههم بلا شك الى الاجتهاد
 والكسب الحمد يد وكل ما مودح في الشرح ماثل الى الثاني
 فهو محل تأمل * قوله ويجوز ان يريد به نفس الاصول
 والقواعد المعلومة * وصفها بالمعلومة اشارة الى وجه
 التجوز فان الظان العلم حقيقة في الادراك مجاز
 في القواعد المدركة اطلاقاً للمصدر على المفعول
 ولم يجعل حقيقة فيهما تر جميعاً للمجاز على الاشتراك
 وكذا اطلاق العلم على الملكة مجاز اطلاقاً لاسم المسبب
 على السبب او بالعكس وقد يقال يتبادر الى الفهم
 من اطلاق العلم على العلوم المدونة والاصناف الملكة
 والقواعد من غير استعانة بقراءة وهذا آية العقل
 فلفظ العلم فيهما حقيقة مرئية او اصطلاحية * قوله
 ولا استعمالهم المعرفة في الجزئيات * الظان انه اراد
 الجزئيات فقط على ما ملية اصطلاح البعض ان المعرفة
 يقال لا دراك الجزئي والعلم لا دراك الكلي يعني انه

أثر انظار المعرفة بهما على لفظ العلم جريا على هذا
 الاصطلاح فتوجه عليه ان ايشار لفظ المعرفة ههنا لا يحتاج
 الى الجريان على هذا الاصطلاح لاستقامته على تقدير
 ان يكون المعرفة مستعملة في الادراك مطلقا سواء كان
 ادراكا للجزئي او الكلي والجواب ان المهم زح ذكر
 في الايضاح وقد جعله كالشرح للتلخيص انه قيل
 يعرف دون يعلم رعاية لما اعتبره بعض الفضلاء من
 تخصيص العلم بالكليات والمعرفة بالجزئيات فشرح
 زح كلامه على وفق ما ذكره وقد يجاب بان ما ترك
 لفظ العلم الى المعرفة اقتضى نكتة والجريان على هذا
 الاصطلاح يصلح نكتة قد صير اية * قوله يستغبط منه
 ادراكات جزئية * الظان هذا التفسير مبني على
 خصائص المعرفة بالجزئيات فيناقش بان هذا انما
 يستلزم كون المدرك جزئيا لا كون الادراك
 جزئيا ولا يلزم من جزئية المدرك جزئية الادراك
 لان ادراك الجزئي يجوز ان يكون كلياً قال الحكماء
 انه تعالى ما لم بالجزئيات على الوجه الكلي والجواب
 ان ادراك الجزئي وان كان كلياً في نفسه لكنه جزئي
 لا ادراك الكلي فان ادراك الكلي كلي من جزئياته
 ادراك جزئيه فجزئية المدرك توجب جزئية الادراك
 بههنا المعنى قلنا له استغبط زح جزئية الادراك من

لفظ المعرفه المخصوصه بادراك الجزئيات وعلما بان جزئية
 الا دراك اعم من ان يكون بجزئية المذكر او لا وكان
 الواقع ههنا واللازم من استعمال المعرفه هو الاول فسر
 الادراكات الجزئية بادراك الجزئيات فقال هي معرفه كل
 فرد فرد قيل هذه العبارة من قبيل حذف العاطف دون
 المعطوف اي كل فرد وفرد علي ما قال ابو علي في قوله تع ولا
 على الذين اذا ما اتوك لتحملهم قلت اي وقلت وحكى
 ابو زيد اكلت سمكا لهنا تمر اي ولبننا وتمر او فيه انه
 لو صرح بالعاطف وقيل كل فرد وفرد لم يجوزوا ولم يحسن
 فلا يحسن القول بحذفه فكأنه من قبيل تعدد المضاف
 اليه صورة كتعدد الخبر في نحو هذا حلوا حامض وتعدد
 الحال نحو طعمته حلوا حامضا ورأيتهم اسودا بيضا
 وضربت القوم واحدا واحدا * قوله علي ما اشير اليه
 في المفتاح * حيث قال في تعريف المعاني ما
 يقتضي الحال ذكره فان المذخور حقيقة هو الكلام
 لا نفس الكيفيات وقد اسلفنا لك ما يدفعه رأيا
 التصريح فهو ان العلامة ذكر في شرح قول صاحب
 المفتاح وازتفاع شأن الكلام في باب الحسن والقبول
 وانحطاطه في ذلك بحسب مصادفة المقام لما يليق به
 وهو الذي نسميه مقتضى الحال ان المراد مما يليق
 به الكلام الذي يليق بذلك المقام والكلام الذي يليق به

هو مقتضى الحال وآتت خبر بان تصريح صاحب
المفتاح لا يخطئ من تصريح الشارح حيث قال بعد قوله
وهو الذي نسميه مقتضى الحال فان كان مقتضى الحال
الاطلاق الحكم فكذلك وان كان مقتضى الحال طي ذكر
المسند اليه فكذلك وان كان مقتضى اثباته آتت وقوع
قوله فان كان مقتضى الحال تفصيلا لقوله وهو الذي
نسميه مقتضى الحال تصريح بان مقتضى الحال الذي
يحتاج مصادقة المقام له ادما هو نفس الكيفيات فتفسير
الشارح لا يطابق المشرّح وقوله والّا لما صح القول
بانها احوال بها يطابق اللفظ مقتضى الحال قد بينا
فيما سبق وجه صحة هذا القول مع كون مقتضى نفس
الكيفيات فتدكر * قوله واحوال الاسناد ايضا من
احوال اللفظ * جواب عما قيل المنكور في التعريف
احوال اللفظ والاسناد ليس لفظا واحواله لا يكون
حوال اللفظ وما قيل ان الاسناد من اجزاء الكلام
وهو الموضوع لهذا العلم وموضوع المسائل لا يجوز ان
يكون من اجزاء موضوع العلم فلا يكون البحت من
الاسناد بحمل احواله وحوارضة ذاتية عليه من
المسائل وذلك انه قد بين رجحان احوال الاسناد
هي احوال الكلام وامر اخص ذاتية له تعرضه لجزئه الذي
هو الاسناد فهو موضوع المسئلة في الحقيقة ادما هو الكلام

ولم يُراعِ المصدر في بحث الحقيقة والمجاز والعقليين حيث جعلهما من هوارض الاسناد فقال الاسناد منه حقيقة عقلية ومجاز عقلي لا مرداء اليه وهو ان انتساب الحقيقة والمجاز على هذا الى العقل بنفسه واما الشيخ عبد القاهر والسكاكي فقد حاشا على تلك الرعاية حيث جعلهما من هوارض الكلام وصفاته * قوله وتخصيص اللفظ بالعربي مجرد اصطلاح * دفع لامعراض قاضي مصر على الممّرح بان هذا العلم لا يختص باللفظ العربي فالتقييم بالعربي يكون فاسداً * قوله ويختصر المقصود * صحّ رجع الضمير الى المقصود من المعاني وان كان المذكر كورسا بقا نفس المعاني لانه من المعاني فذكره وانما جعل رح كذا لك متابعة للمصنف حيث ذكر في الايضاح ويختصر المقصود وقد اشار رح في الشرح الى وجهة وهو انه لما جعل المقصود مختصا دون نفس المعاني لان تعريف العلم وبيان الانحصار والتعبيه الآتي خارجة عن المقصود داخلية المعاني فلو حصر المعاني في الابواب المذكورة مع خروج ما ذكر من التعريف واخويه منها لم يحتتم فحصر المقصود ليستقيم بناء على خروج المذكر من المقصود * قوله انحصار الكل في الاجزاء * لان المعاني صارت من مجموع الابواب الثمانية ولا يصدق

على كل واحد منها فلا وجعل من حصر الكل في الجزئيات
 ان صدق المعاني على كل منها يقال المحصور في الابواب
 انما هو المقصود من علم المعاني لانفس المعاني ولا شك في
 صدق المقصود على كل منها لانه مقصود من مقاصد المعاني
 لا يقال انما يكون كذا لك لو كانت من تبعيضية وهو
 مممم لا يجوز ان تكون ببيان فيكون المقصود نفس
 المعاني وان لا يصدق على شيء من الابواب لانه
 يقال لو جعلت بيان لم يستقم ما اشار اليه في الشرح
 من فائدة ادراج المقصود لانه بناء على خروج ما ذكر
 من المقصود ودخوله في المعاني فاذا جعلت بيان كانه
 المقصود نفس المعاني فاذا خرجت هذه الامور من المقصود
 خرجت من المعاني ايضا واذا دخلت في المعاني دخلت
 في المقصود ايضا والتفصيل ان كلمة من اصاله للمقصود
 او بيانية او تبعيضية لا سبيل الى الاول لان ما يقصد من
 الشيء يكون خارجا عنه فيلزم خروجه الابواب من المعاني
 وفساده ظاهرا ولا الى الثاني والا لم يكن في ادراج
 المقصود فائدة فتعجب الثالث ويصح حصر الكل في
 الجزئيات لان المقصود الذي هو بعض المعاني يصدق
 على كل من الابواب بل لا يصح على هذا التقدير
 حصر الكل في الاجزاء لا بتكلف عظيم وغاية العناية
 ان يقال ان التعريف واخويه يذكر من جملة المعاني

لشدة الاتصال ولا يبعد ان يذهب الوهم اليها من اطلاق
 لفظ المعاني ولما ادرج لفظ المقصد اندفع ذلك الوهم لان
 الظان يتبادر من اطلاق المقصد من المعاني ما هو مقاصده
 وخالفه فيخرج ما يلحق به لشدة الاتصال فعلى
 هذا تكون من بيانية ويكون من حصر الكل في
 الاجزاء او يقال مقصوده رح ان ضمير ينحصر وان
 رجع الى المعاني كما هو الظاهر لكن المقصد انحصار
 مقاصده وما هو المقصد منه واذا كان ضمير ينحصر للمعاني
 لمزم ان يجعل من حصر الكل في الاجزاء * قوله فلا
 يصح التقسيم * لان صحته تبتغي على صدق المقسم على
 اقسامه والمقسم هو الكلام المشتمل على النسبة ينقسم
 الى الخبر والانشاء بانه ان كان له نسبة خارج تطابقه
 ولا تطابقه فخير والا فانشاء فلو فسر النسبة بما لا يشمل
 مافى الانشاء لم يصدق المقسم على الانشاء لا يقال معنى
 قوله والا فانشاء ان لم يكن له نسبة خارج وانه اهم
 من ان يكون للكلام نسبة ولا يكون لها خارج كذلك
 وان لا يكون له نسبة اصلا فلا يكون له نسبة خارج لانه
 يقال ان المتبادر من قوله ان لم يكن له نسبة خارج ان يكون
 له نسبة ولا خارج لها على ما هو قاصده رجوع النفي
 الى القيد * قوله ان كان له نسبة خارج * اما ان يراد بشبوت
 الخارج له نسبة الكلام ان الكلام يدل عليه ويشعر به واما ان

يراد ان يبين طرفي نسبة الكلام نسبة في الواقع هي
المسماة بالخارج والنسبة الخارجية وكلامه روح كما
يشعر بالثاني وهو ظ يشعر بالاول حيث قال فيما ذكر
بعد من التحقيق من غير قصد الى كونه دالاً على نسبة
خارجية وقد افصح عنه من قال الصدق وقوع النسبة
التي يشعر بها الكلام والكذب بدم وقوعها ثم انه
يتجه على الاول ان لا يكون للخبر الكاذب خارج
وان لا يصح قولهم الكذب بدم مطابقة نسبة الكلام
للخارج لان الخارج بمعنى الواقع في نفس الامر
وما يدل عليه الكلام فنسبته مطابقة له البتة ويمكن
دفع الاول بان ليس المراد بالخارج ما يكون واقعاً في
نفس الامر بل ما يكون خارجاً بحسب دلالة اللفظ اي
يدل اللفظ على انه خارج ولا مخلص من الثاني الا
بالتزام ان الكذب ليس بدم مطابقة النسبتين بل بدم
وقوع النسبة التي يشعر بها الكلام كما نقلناه ويؤيده
قول من قال مدلول الخبر انما هو الصدق واما الكذب
فاحتمال عقلي لا مدلول له * قوله في احد الزمعة
الثلاثة * دفع لتوهم بعيد وهو ان الاخبار الاستقبالية
الاجابية ينبغي ان تكون كاذبة باجمعها والسلبية
صادقة بكليتها لان النسبة الخارجية في الاخبار
الاستقبالية سلبية في الحال فتكذب الموجبة منها مطلقاً

ويصدق السالبة كذلك لتخالف النسبتين في الاوائي
وتوافقهما في الثانية فاعار الى دفع ذلك بان ثبوت
النسبة الخارجية يعتبر في احد الازممة ففي الخبر
الاستقبالي يعتبر ثبوت النسبة الخارجية في الاستقبال
فصل قبل بمطابقة النسبة المفهومة منه للخارجية
المعتبرة في الاستقبال فمصدق من الخبر الايجابي ما
يطابق نسبته النسبة الخارجية الاستقبالية ويكذب
منه ما لا يطابقها وكذا في الخبر السلبي وتوضيحه انه
ان كان المراد بثبوت الخارج لنسبة الكلام ان الكلام
يبدل عليه (كما اشار روح بقوله من غير قصد الى كونه
والاصلي نسبة حاصلة وقد افصح من ذلك من قال
المصدق في الحقيقة كون النسبة التي يشعر بها الكلام
واقعة والكذب عدم وقوعها) فالخارج في الخبر
الاستقبالي ما يكون في الاستقبال والماضي ما كان
في الماضي والحالي ما يكون في الحال وان كان المراد به ان
بين طرفي نسبة الكلام نسبة خارجية فالخارج ايضا
ما يكون في الاستقبال لان نسبة الكلام لما كانت استقبالية
كانت الخارجية ايضا موافقة لها لانها تعتبر على حسب
اعتبار النسبة الكلامية وقد نقل عنه روح في بعض
المواضع ان قولنا في احد الازممة دفع اتوهم ان الخبر
الاستقبالي لا خارج له فلا يكون خبراً او منشأ اتوهم

الغفول من ان النسبة الخارجية تعتبر على حسب اعتبار
 نسبة الكلام بحسب الازمنة فنجد على ذلك بقوله في احد
 الازمنة فادفع التوهم وابنت خبير بان ذلك مبني
 على ان المراد بالخارج ما يدل عليه الكلام والا فللخبير
 الاستقبال خارج في الحال بمعنى النسبة الى افعلة في
 نفس الامر بين طرفي نسبة الكلام فافهم * قوله وان لم يكن
 لنسبته خارج كذلك * اي تطابقه او لا تطابقه ربما
 يفهم منه ان نسبة الكلام الانشائي خارجا لكن لا يكون
 بحيث تطابقه نسبة الكلام او لا تطابقه فافرق بين
 الخبر والاشياء انما هو باعتبار ان خارج الخبر بحيث
 تطابقه نسبته او لا تطابقه وخارج الاشياء ليس كذلك
 ويتوجه عليه ان هذا رفع للغموض - بن الله ان
 يحمل قوله تطابقه او لا تطابقه على معنى قصد المطابقة
 وقصد عدمها كما قال رح بحيث يقصد ان لها نسبة
 خارجية مطابقة او لا مطابقة ويحمل قوله او لا تطابقه
 على معنى عدم الملكية فيكون لا تطابقه بمعنى اخص
 من سلب المطابقة وما ذكره رح من التحقيق مشعرا به
 لا خارج لنسبة الكلام الانشائي حيث قال من غير قصد
 الى كونه دالا على نسبة حاصلة في الواقع لا يقال
 انه لم ينف الخارج بل نفي القصد الى الذلة على
 الخارج وانه لا يوجب نفيه لانه يقال هذا بناء على

ان معنى ثبوت الخارج لنسبة الكلام ان الكلام يدل
 عليه الا انه ادرج القصد اما اطلاق ما به اعتبار القصد
 في الدلالة على ما قالوا او بان ما لا يقصد لا يعتبر
 وجوده فغفي القصد في حكم نفي ثبوت الخارج
 للنسبة على انه لما لم يتعرض في مقام الفرق بين الخبر
 والانشاء لا انتفاء قيد المطابقة وجوداً وعدمه في الانشاء
 واقتصر على نفي القصد الى الدلالة على الخارج
 فلم ان نفي قيد المطابقة ليس مدار الفرق بل مداره
 القصد المذكور غاية الامر ان يتوجه ان قوله ان لم
 يكن لنسبته خارج كك يشعر بثبوت الخارج بعاء
 على ما تقرر من قاعده رجوع الغفي الى القيد والامر
 فيه سهل عند الاهل ولك ان تقول ان كان المراد بعبارة
 الخارج لنسبة الكلام ما ذكر يكون الامر كذلك
 ويجوز ان يراد به ان الشيئين الذين اعتبر بينهما
 نسبة في الكلام قبيحتهما مع قطع النظر عن الكلام نسبة
 في الواقع فهذه النسبة الواقعية خارجية فلتلا نشاء
 خارج لكن لا يقصد المطابقة بينهما وبين نسبة الانشاء
 وجوداً او عدمه ولا يلتفت اليها * قوله وهذا معنى
 وجود النسبة الخارجية * اي ما ذكرنا من وجود النسبة
 في الواقع بين الشيئين المذكورين مع قطع النظر عن
 الدلالة من معنى وجود النسبة الخارجية يظهر الى ان ليس

معنى الخارج ههنا ما يرادف الاعميان حتى يلزم
كون النسبة من الامور العينية الموجودة في الاعميان
بل معنى الخارج ههنا خارج الذهن اي الواقع
ولفس الامر كما سيصرح راجح ان الواقع هو الخارج
الذي يحكون النسبة الكلام الخبري توضيحه انهم
قالوا بوجود النسبة الخارجية ههنا في ما يتوهم منه
ان النسبة من الامور الموجودة في الخارج وانه
باطل لما قرر ان النسب ليست موجودة في الخارج
فدفع راجح ذلك بان معنى الخارج ههنا الواقع وخارج
ضمن المعكرونة والمخاطب اهني خارج الكلام لا ما يرادف
الاهيان فلا يبطل وجود النسبة الخارجية بهذا المعنى لما
قرر ان النسب ليست بموجودة في الخارج لان الخارج
ثمة بمعنى ما يرادف الاعميان وقد يدفع بان معنى كون
النسبة خارجية ههنا انه امر خارجي لا موجود خارجي
فالخارج ههنا ظرف لنفس النسبة لا لوجودها وهذا لا ينافي
ما تقرر ان النسب ليست بموجودة في الخارج لان الخارج
ثمة ظرف لوجود النسبة لانها اثبات ظرفية الخارج
لبنفسها لا ينافي في ظرفية لوجودها لان نفي الثانية
لا يوجب نفي الاولى واثبات الاولى لا يستلزم
اثبات الثانية فان الخارج في قولنا زيد موجود في
الخارج ظرف لنفس الوجود ولم يلزم منه كونه ظرفا

الوجود الوجود حتى يلزم كون الوجود موجوداً
 خارجياً فان الموجود الخارجى ما يكون الخارج ظرفاً
 لوجوده لا ما يكون الخارج ظرفاً لنفسه وفي قولنا
 الوجود ليس بموجود فى الخارج ظرف لوجود الوجود
 ولم يلزم منه نفي كون الخارج ظرفاً لنفس الوجود حتى
 يلزم انتفاء الوجود الخارجى فان قلت فالامر
 الخارجى اهم من الموجود الخارجى فان الامر الخارجى
 يجوز ان يكون معدوماً فى الخارج كالوجود الخارجى
 فما معنى قوله روح سواء فلما ان النسبة من الامور
 الخارجية او ليست منها لظهور انها امر خارجى جزماً
 وان لم يكن موجوداً خارجياً وان كان المراد من
 الامور الخارجية الموجودات الخارجية لم يحسن
 التردد بل ايضا للقطع بانها ليست موجودة فى الخارج
 يقال معناه عدم توقف وجود النسبة الخارجية فهنا
 على كونها من الموجودات الخارجية وقد يقال انه
 اشارة الى الخلاف في تحقق النسبة فى الخارج بين
 المتكلمين والحكيم والمما سب ان يحمل الامور الخارجية
 على الموجودات الخارجية على ما لا يخفى * قوله
 ولا وجه لتخصيص هذا الكلام بالخبر * قد يوجه بان
 الخبر اعظم شأنه واكبر ابحاثه واوفر نكتا واصل للانعاء
 ولذا تقدم فى الكتب ابحاث الخبر واورد الابحاث

المشعر كنه بين الخبر والانشاء في باب الخبر فيجوز ان
يخصص هذا الكلام بالخبر وان تحقق في الانشاء ايضا *
قوله هلبي انه لا حاجة اليه بعد تقييد الكلام بالبليغ *
ربما يعتد به بان قصد الى تحقيق معنى الاطعاب
وان يكون الزيادة لفائدة ما خوذت فيه فلو لم يقيّد
الزيادة بالفائدة لربما سبق الى الوهم ان الاطعاب
هو مطلق الزيادة وان كان زيادة الكلام البليغ
لفائدة وان انفعها مقيّد لفائدة هلبي فقد يرهم
التقييد بها لا يخلو عن خفاء ربما اوردت هو لا معه
فصرّح به * قوله بالدق قد سبق اشارة ما اليه * اشارة
الى وجه تسمية ذلك البحث بالتنبيه فانه انما يستعمل
فيما سبق نوحه ما وانك يستعمل في المد يهيات وما
في حكمها او انه يستعمل فيما يمتغني عن الدليل
كالمد يهيات وما في حكمه وما سبق الاشارة اليه في حكم
المد يهيات * قوله اي مطابقة حكمه * اشارة الى ان
المطابقة انما هي للحكم اولا وبالذات وللخبر ثانيا
وبالعرض وصدق الخبر ان كان عبارة عن مطابقة
حكم الخبر كان حكمه حكم المطابقة في الهبوت للحكم
اولا وبالذات وان كان عبارة عن مطابقة الخبر
فربما يمتنع الى الوهم ان الصدق يخّ ثابت للخبر
اولا وبالذات لان الصدق يخّ يكون الخبر مطابقا للحكم

وانه ثابت للخبر أو لا لا للحكم لكن التحقيق اوضح ايضا
ثابت للحكم أو لا لان مطابقة الحكم امر ثابت له أو لا أو أمّا
كون الخبر مطابق الحكم فهو ليس من مطابقة الحكم بل
انها مبدأه وهذا كما قيل في تعريف الدلالة بفهم
المعنى من اللفظ دفعا للاعتراض بان الفهم صفة الفاهم
والدلالة صفة اللفظ فكيف يصح تعريفها به إن فهم
المعنى من اللفظ أي كون اللفظ مفهوماً منه المعنى صفة
اللفظ وإن كان نفس الفهم صفة الفاهم فردد عليه بان
فهم المعنى من اللفظ ايضا صفة الفاهم لكن له تعلق
بالمعنى والمعنى يصير بسببه مبدأً لصفتي اللفظ والمعنى
أي كون اللفظ يفهم منه المعنى وكون المعنى يفهم من
اللفظ * قوله فمطابقة تلك النسبة المفهومة من الكلام *
الظانها هي التي يدل عليها الخبر وكلامه روح في
كتبه يشعر بالهاهي وقوع النسبة أو لا وقوعها ويتجده
عليه ان الخبر لا يدل الا على الوقوع الواقعي فهو
النسبة المفهومة والخارجية ايضا فكيف يتصور مطابقتها
مع اتحادهما ويمكن دفعه بان الوقوع له اعتباران
احدهما كونه مفهوماً من الكلام مع قطع النظر
عن الواقع والآخر كونه في الواقع مع قطع النظر عن
الكلام وما يدل عليه والوقوع باحدهما اعتبارين
غيره بالاعتبار الآخر ويجوز ان يتحقق التطابق

بين المتعارفين بالاعتبار وقتئذٍ تارة ان النسبة المفهومة
 التي مطابقتها للخارج صدق إنما هي الاعتقاد أي
 ادراك ان النسبة واقعة ومطابقتها للنسبة الخارجية
 بان يكون هي الوقوع لكونيهما ثبوتيتين وهدم
 مطابقتها أياماً بان يكون هي الوقوع لاختلافهما ثبوتاً
 وسلباً وكذا حال القضية السالبة فان النسبة المفهومة
 منها لا يعزى أي ادراك ان النسبة ليست بواقعة
 ومطابقتها للخارج بان يكون الخارج الوقوع
 وعدم مطابقتها له بان يكون الوقوع فالصدق بتطابقهما
 ثبوتاً في القضية الموجبة وانتفاء في السالبة والكذب
 فيهما يتخالفهما ثبوتاً وانتفاءً * قوله اللهم إلا ان يقال
 انه كاذب * وجه الاستبعاد ان المفهوم المضمن عدم مطابقة
 الخبر للاعتقاد ان يكون ثم اعتقاد ولا يطابقه
 الخبر على ما هو قاعدة رجوع النفي الى القيد وهذا
 بناء على انه ثبت عندهم وروح ان النظام قائل بالحصص
 البتة والافليكن هو ممن ينكر الا نحصار فيستغني عن
التزام ذلك البعد * قوله في ان المشكك خبر * هو الحق
 كما ذكر في الشرح لان الخبر ما يدل على الحكم
 ولا يلزم منه ان يكون قائله حاكماً بل الحكم
 لجواز تخلف المدل على الدال في الدلالة اللفظية *
 قوله فانه تعالى جعلهم كاذبين آء * ام يتعرض روح

الأولان الآية اثبتت الكذب لعدم مطابقة الاعتقاد
 مع مطابقة الواقع ولم يتعرض لحال الصدق كما تعرض
 في الشرح وكان وجهه ان الآية لا تدل على ان الصدق
 مطابق للاعتقاد فقط لجواز ان يكون مطابقا للواقع
 والا اعتقاد جميعا كما هو مذاهب الجاحط ويكون تكذيبه
 فعالا للمنافقين باعتبار ان كلامهم لم يطابق الواقع
 والاعتقاد جميعا لا باعتبار انه لم يطابق الاعتقاد فقط
 فيشكل وجه الاستدلال بالآية لانها لا تثبت ما هو المذهب
 من كون الصدق مطابقا للاعتقاد والكذب عدم
 مطابقته ويمكن ان يقال قد يكون الغرض من الاستدلال
 نفي مذهب الخصم والآية تنفي كون الصدق مطابقا
 الواقع كما هو مذهب الجمهور لانها اثبتت الكذب
 معها فلا يكون الصدق بهاضرة امتناع اجتماع
 الصدق والكذب اتفاقا وان قيل بارتفاهما ولا يعدان
 يثبت بالآية كون الصدق مطابقا للاعتقاد فقط بان
 من جعل الكذب عدم مطابقا للاعتقاد فقط لم يجعل
 الصدق مطابقا او واقع والاعتقاد جميعا ومن جعل
 الصدق مطابقا بقتهمما لم يجعل الكذب عدم مطابقا
 الاعتقاد فقط بل المناسب لكون الكذب عدم مطابقا
 الاعتقاد فقط ان يكون الصدق مطابقا فقط على ما هو
 مقتضى اتفاق بلهما * قوله بشهادة ان واللام * فان قلت

هذه مؤكّدة اتّفقنا عليها بالحكم الذي دخلت عليه
 وهو المشهود به اذني كونه عليه الصلوة والسلام رسول
 الله لا تأكيده شهادة المؤمنا فقيها المداول علماء بقولهم
 نشهد فلا شهادة له هذه المؤكّدات في تضمين نشهد للخبر
 المذکور يقال انها وإن دخلت في المشهود حربه لكنها يشعر
 ببيان الشهادة من جهة كمال وزعامة صابقة هذا والآراء
 ان يجعل الخبر المذکور متضمنا لهذه المؤكّدات لا
 يلقوا لهم نشهد ويفسر الكذب في الشهادة بوجهه الى
 تشهد باعتبار كونه خبرا وقد بينا وجهه في الحاشية *
 قوله بل في زعمهم الفاسد * لما كان الكذب عدم
 مطابقة الواقع فان نسب الكذب الى الواقع كان هناك
 عدم مطابقة الواقع في الواقع وان نسب الى الاعتقاد
 كان عدم مطابقة الواقع في الاعتقاد ولما نسب الكذب
 ههنا الى اعتقادهم الفاسد كان المراد به عدم مطابقة
 الواقع في اعتقادهم فالكذب ليس إلا عدم مطابقة
 الواقع وإنما امر بالتأمل لانه لما كان هذا الخبر
 غير مطابق للواقع في اعتقادهم وغير مطابق للاعتقاد
 فربما يشكل جعل كذبه بعدم مطابقة الواقع دون
 عدم مطابقة الاعتقاد لكن يزول الاشكال بتقرير
 هذا الجواب الثالث على وجه المانع فكذا لا نسلم ان
 كذب هذا الخبر بعدم مطابقة الاعتقاد كما ذكرتم

لما لا يجوز ان يكون بغير مطابقة للواقع في اعتقادهم
 ولو قرر على وجه التسلية كما ذكر في الشرح
 اشكل دفع الاشكال فتأمل * قوله مع الاعتقاد بان
 مطابق * الذا انه جعل قوله مع الاعتقاد حائلا من
 خبر المبتدأ وهو مطابقة والاصح امتناعه وقوله معه
 اي مع اعتقاد انه غير مطابق مع ان الظاهر ان المرجع
 هو الاعتقاد المذكور سابقا وقد فسر به اعتقاد انه
 مطابق بوجوب اختلاف الزايع والمرجع وليس بوجه
 كيف وقد شنع ربح بمثل ذلك في هذا المقام على العلامة
 في شرح المفتاح ولا يبعد ان يرجع ضمير مطابقة
 الى الواقع ويجعل قوله مع الاعتقاد ظرفا لغو للمطابقة
 وقوله معه ظرفا للضمير في عدم مهايا اعتبار كونه عبارة
 عن المطابقة كما في قوله * وما هو عنها بالحدوث
 المرجع * اما لا المضمير باعتبار معناه في الطرف فلا
 يتجه ج جعل المحال من خبر المبتدأ ولا اختلاف المرجع
 والمرجع لكن يحتمل ان يحمل عدم مطابقة الواقع
 مع الاعتقاد على معنى السلب الكلي الى عدم مطابقة
 شيء من الواقع والاعتقاد ويخص عدم مطابقة الاعتقاد
 بما يكون هناك اعتقاد لا يطابقه الخبر فلا يتناول
 عدم الاعتقاد اصلا على ما هو المقرر من رجوع النفي
 الى القيد حتى يطابق ما ذكر في شرح من ذهب الى الاحتفاظ

ان الكذب معدوم مطابقة الواقع مع اعتقاد عدمها
 ولو حمل على معنى رفع الاليجاب الكلي انتفى الواسطه
 ودخل في الكذب جميع اقسامها ان جعل عدم مطابقة
 الاعتقاد معناه ولا ضرورة لعدم الاعتقاد اصلا والا دخل
 فيه قسمان معينا ويبقى القسمان الباقيان واسطة فتكون
 الواسطه اقل مما ذكره وحمل على نقد ير الحمل على
 السلب الكلي وتعميم عدم مطابقة الاعتقاد بعدم
 اصلا يدخل في الكذب ايضا قسم واحد من اقسام
 الواسطه وكأنه رح ذهب الى ما ذهب لما لا يخفى
 في الحمل على السلب الكلي ولان عبارة الايضاح
 يؤيد * قوله ضرورة توافق الواقع والاعتقاد *
 ان حين مطابقة الواقع مع اعتقاد ما يقال استلزام
 اعتقاد المطابقة لمطابقة الاعتقاد لا يعوق على التوافق
 المذكور لثبوته على نقد ير التخالف ايضا لان العاقل اذا
 اعتقد مطابقة الخبر للواقع فقد اعتقد هذا الخبر جزئيا
 فطابق اعتقاده لانه انما يعتقد ما يعتقد بمطابقة للواقع
 مثلا اذا اعتقد مطابقة قولك السماء تحتنا للواقع
 فقد طابق هذا الخبر اعتقاده وغاية ما يمكن ان يقال
 ان ثبوت الاستلزام على نقد ير التخالف لا يمنع من
 صحة تعليله بالتوافق اذ يكفي لها ان يكون التوافق
 موجبا له والامر كذلك لان التوافق للموافق للمشي

موافق له لكن ربما يتوجه عليه ان المستلزم ح هو
 مطابقة الواقع الموافق للاعتقاد لا اعتقاد المطابقة
 وايضا الموافق لما يظهر بملاحظة استلزام اعتقاد
 المطابقة لمطابقة الاعتقاد فتعليل هذا بذاته ليس
 بذلك * قوله اي الاخبار حال الجنة * لا حسن
 ان يفسر بكون الخبر المذكور خبرا حال الجنة كما صرح
 به آخر حيث قال مرادهم بكونه خبرا * قوله
 لكان اظهر * لان عدم اعتقاد الصدق لا يوجب عدم
 ارادتهم الصدق باحد شقي التردد بل لا نه انما يفيد
 تجويزهم الصدق وعدم اعتقادهم الصدق لا يصلح
 دليلا على عدم تجويزه لجواز ان يجوزوه ولا يعتقدوه
 وانما الصالح له ليله اعتقاد عدم الصدق لا نه يغني
 تجويزه لا يقا ، فتح لا يستقيم ما ذكره فضلا عن ان يكون
 ظاهرا كما يشعر به قوله اظهر لا نه رح قد اشار
 الى وجه استقامته بقوله فلا يريدون في هذا المقام
 الصدق الذي هو بمراحله من اعتقادهم يعني ان
 صدقه في غاية البعد من اعتقادهم بحيث لا يجوزونه
 فلا يريدونه باحد شقي التردد لكن لما كان في دلالة
 قوله لم يعتقدوه على هذا المعنى خفاء قال ولو قال
 لانهم اعتقدوا عدم صدقه لكان اظهر * قوله وهذا
 انما يتحقق بعد تحقق الاسناد * لا يقال فاللازم

فالحبر اللفظ الموصوف بمثل كبر بانه شئاً ثرو صفته لكن
 لا شك انه باعتبار ذاته متقدم فاعتبار جانب الذات
 يقتضي تقدم الطرفين وجانب الذات وان لم يرجع
 على جانب الوصف فلا اقل من ان لا يرجع لانه يقال
 لما لم يبحث من ذات الطرفين بل ضدهما بملاحظة الوصفين
 اعتبر جانب التبعوث ضده وقد اشار الى ذلك بقوله
 ولا يبحث لهما ضدهما * قوله لانه كلما افاد الحكم اه *
 اشارة الى ان الملازمة بين الفائدة ولازمها باعتبار
 العلم والافادة والاستفادة لا باعتبار الوجود لان
 اللزوم باعتبار منتف قطعاً لان وجود الحكم لا يستلزم
 الخبر فضلاً عن كون خبره كذا او يجعل الفائدة
 ولازمها نفس العلمين او الافادتين او الاستفاده تبيين
 اعني علم المخاطب بالحكم وكون الخبر ما لاجه
 او افادة الخبر ايها او استفادة المخاطب ايها
 من الخبر صح اللزوم باعتبار الوجود وقوله تسمية
 مثل هذا الحكم اشارة الى دفع دليل مقدر وهو
 * ان هذا الحكم لما لم يكن حاصلاً من الخبر بل قبله
 ثم يصح اطلاق فائدة الخبر عليه * قوله لو كانوا
 يعلمون * اي ان من اشتراه ماله في الآخرة من خلاق
 اي ليس لهم علم بذلك لان كلمة لو يجعل المثبت متبغياً
 وبها العكس فنفى علمهم بذلك وقد اثبت في صدر الآية

لا يقال لم يتعلق العلم الثاني بما يتعلق به العلم الأول
بل أنه منقول منزلة اللازم على معنى لو كانوا من
أهل العلم والمعرفة ولكن لم يكن منقولاً لأن
متعلقه هو مضمون ليس ما شروا على ما هو الشائع في
مثل هذا التركيب وهذا المضمون ليس عين مضمون
من اشترى مثاله في الآخرة من خلاق لأن مضمون
الأول عدم الحاجة في ذلك الشراء ومضمون الثاني
وجود غاية الخلدية على ما يدل عليه لفظ بش
الموضوع للندم العلم ولا يخفى في تعابيرهما بل في
التفكير كما في المباحات فالعلم بالاول لا يوجب
العلم بالثاني ولا الجهل بالثاني موجبا للجهل بالاول
فلا حاجة الى ما ذكر من التبريل لأنه يقال تنزيل
المتبع في منزلة اللازم لا بصار إليه الا لضرورة وداع
وليس فليس ولو سلم فالمقصود حاصل لان عدم كونهم
من أهل العلم يوجب عدم علمهم بالحكم المذكور
ومعنى من اشترى أنه وان من فعل ذلك ليس له نصيب
في الآخرة أصلاً وهذا غاية الخلدية وموتها في السوء
على ما تفيد كلمة بعض وأمس المعنى أنه لا نصيب له
على ذلك الفعل ليتجه ما ذكر ونحن سلم فانهم لما
بأمر به حظوظ أنفسهم فالعلم يمكن لهم نصيب
على ذلك كما ينبغي في الخلدية وموتها في الآخرة

في تنزيل العالم بفائدة الخبر منزلة الجاهل بها باعتبار
 تنزيل العلم منزلة الجاهل من غير دخول مخصوص
 فائدة الخبر ولازمها أو رد له شاهد من الكلام المجيد
 ولما كانت الغرابة في تنزيل العلم منزلة الجاهل
 باعتبار تنزيل وجود الشيء منزلة عدمه من غير
 دخول مخصوص العلم والجاهل أو رد له شاهد من الفرقان
 الحميد وفي كلامه إشارة إلى الرد على من زعم من
 ظاهر المفتاح أن الآية الأولى مقال لما نحن فيه من تنزيل
 العالم بالفائدة منزلة الجاهل بها وإلى توجيه كلام
 المفتاح أحسن توجيه * قوله وما رميت أذريت *
 يعني الرمي أو لا وأثبتته ثانيا لا اعتبار بخطأ بي وهو
 أن ما يترتب على رميه عليه الصلوة والاعلام من
 الأثر خارج عن حد ما يترتب على أفعال البشر
 فينبغي أن لا يفسر المنفي والمثبت بما يفيد تغايرهما
 كما قيل المثبت هو الرمي بطريق الكسب والمنفي
 هو بطريق الخلق لأنه بعد ثبوت تغايرهما لا حاجة إلى
 تنزيل والظاهر أن من لم يذهب إلى التنزيل اختار
 ذلك التفسير ومن ذهب إليه فله مندوحة عنه ومن جعل
 الأثبات نظراً إلى الصورة والنفي نظراً إلى الحقيقة فإن أراد
 بهما المحاصل بعد التنزيل فموجه والأفقيه بما قلنا * قواه
 أي لا يكون هالما بوقوع المسجة آه * يستعمل أن يريد

بالحكم التصديقي أي إذا كان النسبة واقعة أو لا ومعنى
 خلوا ذلك من الحكم عدم اتصافه به وإن يريد به وقوع
 النسبة أو لا وقوعها ومعنى خلوة عنه عدم ادراكه إياها
 وعلى الأول لا بد من الاستحسان بأن يراد بضمير فيه
 الحكم بمعنى وقوع النسبة إذا لا معنى للتردد في
 التصديقي وعلى الثاني لا بد أن يراد بخلوا ذلك من
 من الحكم عدم التصديقي به لعدم ادراكه مطلقا
 بحيث يتناول عدم تصوره أيضا لأنه يستغنى عن
 قوله والتردد فيه لأن التردد فيه يوجب تصوره (سابقا)
 فغنى تصوره سابقا يغني التردد فيه وإذا عرفت
 ما ذكرنا ظاهر فساد القول بأنه لا حاجة إلى ذكر التردد فيه
 لأن الخلو من الحكم يجعل من التردد فيه لأن التردد
 فيه يوجب تصوره ولما إذا أراد بالحكم التصديقي
 فلان التردد لم يعتبر في التصديقي بل في الحكم بمعنى
 وقوع النسبة فالخلو من التصديقي لا يوجب الخلو من
 التردد في وقوع النسبة ولئن فرض أن التردد في التصديقي
 فهو أنما يوجب تصورا التصديقي لا حصوله فهو لا يغني الخلو
 من التصديقي لجواز أن يكون متصورا للتصديقي لا مصدقا
 لخلو من التصديقي لا يوجب الخلو من التردد فيه لجواز
 اجتماع الخلو عن التصديقي مع التردد في التصديقي بأن
 يكون متصورا وأما إذا أراد به وقوع النسبة فلان معنى

الخلو. هذه م المتصديق به وانه لا يجوز جبهه م
 تصور محتمل يلزم منه الخلو عن التردد و قد مر
 بالحكم في قوله بل التحقيق ان المحكم آء نفس
 المتصديق والضمير في قوله والحدود فيه راجع الى
 متعلق التصديق وهو وقوع النعمية على سبيل
 الاستخدام وهذا ربما يرجع ارادة التصديق من المحكم
 المذكور في المتن * قوله لكن المذكور في دلائل
 الاعجاز * في الشرح قال الشيخ عبد القاهر في دلائل
 الاعجاز اكثر مواقع ان يحكم الاستقراء هو الجواب
 لكن بشرط آء ويمكن توجيهه بانه لا يبعد هذا
 الا شعر اظ في التاكيد بان لهكونها علما في العاكيد
 مفيدة لغايته فيجوز ان يتحقق حسن الاثيان بها
 بذلك الشرط بخلاف مائر المؤكداة وعلى هذا يندفع
 منه ما اورد عليه ان ما ذكره الشيخ مخالف للقوم حيث
 حكموا بحسن التاكيد في مقام التردد سواء وجد هذا
 الشرط او لا نعم انه قد فرق بين ان وسائر المؤكداة
 وهم لم يصرحوا بذلك الفرق لكن نقله روح كلام الشيخ
 على ما ذكر في هذا الكتاب يدل على انه حمل كلامه
 على مطلق التاكيد ولم يلتفت الى خصوص ان * قوله
 معني على ان تكذيب الاثمين تكذيب الثلاثة * يعني
 انه نسب الكذب في المرة الاولى الى جميع الرسل

مع ان المكذب فيها اثنان ووجهه بانها لما كان المرسل
 للمرتين والثلاثة واحد او هو عيسى هم والمرسل به وهو
 الكلام الذي ارسل به الاثنان والثلاثة واحد اكان تكذيب
 الاثنين تكذب بمب الثلاثة وهذا بناء على ان قوله في المرة
 الاولى متعلق بكذبوا ولوجعل متعلقا بقوله قال الله
 تعالى لم يخرج الى هذا العذر فانه تعالى حكى عن رسل
 عيسى هم المكذبين وهم ثلاثة مرتين فقال الله تعالى
 حكاية في المرة الاولى من الحكاية كذا وفي الثانية كذا
 ولوجعلت المرطان للعكس يجب لاستقام ايضا باعتبار
 ان يجعل ما تقدم المرة الثانية من التكذب يجب مرة اولى معه
 واسناد التكذب يجب في مرتي التكذب يجب المتعلق بالثلاثة الى
 مجموعهم غير لازم بل يكفي اسناده في احدهما المرتين
 الى المجموع وفي الاخرى الى البعض بل يكفي اسناده
 في احداهما الى البعض وفي الاخرى الى الباقي لانه يصح
 نسبة التكذب الى الثلاثة بملاحظة مجموع المرتين ولو
 اطلق العكس الذي جعلت المرطان له عن التعلق
 بمجموع رسل عيسى هم واكتفي بتعلقه بمن ارسله عيسى
 هم لم يبعد * قوله للخبر * الظاهر ان استشرف متعد
 بنفسه كما نقله فيجب ان يقال فيستشرفه اي الخبر
 ولا يصح حمل اللام على القوة لان حمل الفعل على
 التقدم على المعمول في غاية القوة فيمتنع تفويدها

هربت لزبد على ما صرحوا به اللهم الآن يجعل اللام
 زائد كما يقال كما تعدى بنفسه يعدى بآل محرف أيضا
 اذ بعض الافعال يجي كذا لك ولو جعل ضمير له المملوح
 أي يستشرف الخبير لا جل المملوح لكان وجهها لم يكن
 عليه ذلك الغبار ثم الظاهر انه لا يلزم من استشراف غير
 السائل المتردد استشرافا مثل استشراف السائل المتردد
 ضرورة غير السائل سائلا متريدا ككيف والغرض
 انه غير سائل وما ذكره زح في الشرح ان النفس
 اليقظي والفهم المتسارع يكاد يتردد فيه صريح في انه
 لم يصر مترددا فقد لاح ان الاستشراف متحقق بالفعل لكن
 تحققه لا يستلزم ككون المستشرف مترددا بالفعل وقد
 يلزم ذلك الاستلزام بحمل قوله في استشراف على معنى
 يكاد يستشرف ومن شأنه ان يستشرف وهو بعيد وابعد
 منه ارتكاب تحقق الاستشراف والتردد بالفعل وجعل
 التاكيد باعتبار تعدد المملوح الذي من شأنه ان
 يستشرف له لا باعتبار تحقق الاستشراف بالفعل * قوله
 مشاهدته * ان حملت المشاهدة على المشاهدة
 العقلية أي اليقين والعلوم القطعي صح جعل الدليل
 مشاهدا سواء حمل على اصطلاح المعقول او الاصول
 وان حملت على المشاهدة الحسية لزم حمل الدليل
 على اصطلاح الاصول لان الدليل عند أهل المعقول

تصله يقات مترتبة ليست بمحمومة * قوله لان مجرد
وجوده لا يكفي في الارتداد * فيه ان معنى
الكلام على هذا القيل ان يكون في نفس الامر من الدلائل
ما لو تأمله لارتدع فالارتداد لازم للتأمل في الدلائل
الموجودة في نفس الامر لا مجرد وجوده في نفس الامر
فلا يرد عليه ان مجرد وجوده لا يكفي في الارتداد
ويمكن دفعه بان المراد من الارتداد هو الارتداد
المذكور اعني الارتداد على تقدير التأمل فمعنى
كلامه ان مجرد وجوده لا يكفي في الارتداد على
تقدير التأمل لان التأمل انما يكون في الدلائل المعلوم
لتحصيل المجهول فلا بد ان يكون الدلائل معلوما
للمذكر فيتأمل فيه فيرتدع و بهذا لك يدفع ما يورد
على قوله ما لم يكن حاصلا عنده انه يدل على ان
جهد الحصول عنده يكفي في الارتداد في وجهه على
تفسيره راجح كونه معه بكونه معلوما له ان مجرد المعلومية
والحصول عنده لما كفى في الارتداد فما وجه ترتيبه
على التأمل في ذلك المعلوم وايضا التأمل في الدلائل
يفيد العلم به فاي حاجة الى ثبوت الدلائل بكونه
معلوما له ويمكن ان يقال ما وصف الدلائل بكونه
مشاهدا واذا ظهر منه المشاهدة المحيية فلا بد ان يحمل
على مصطلح الاصول وهو ما يمكن التوصل بصحيح

النظر فيه الى مطلوب جزئي فمجرد معلوميته لا يكفي
 في الارتداد بل يجب التأمل والنظر فيه * قوله
 ظاهر هذا الكلام انه مثال * جزئي من جزئيات
 القاعدة التي نحن بصددها فلا بد ان يتحقق فيه
 جعل المنكر كغير المنكر وحي لا يمكن حمل قوله لاريب
 فيه على ظاهره لان هذا الحكم غير صحيح ويجب
 انكاره فلا معنى لجعل منكره كغير المنكر بل ينبغي
 ان يحتمل على معنى ان القرآن ليس بمظنة الريب
 وينبغي ان لا يرتاب فيه على ما ذكر في الكشاف
 ويحتمل ان يكون نظير لما نحن فيه فلا يكون جزئيا
 من جزئياته بل يكون مشاركا له في الامر الملقه
 ويكونان جزئيين لكلي وحي تكون الآية محمولة على
 ظاهرها ببيانها ان في مانحن فيه جعل الانكار كلا انكار
 تعويلا على ما ينزله وقد جعل في الآية الريب كلا ريب
 تعويلا على ما ينزله فهما جزئيان لجعل وجود
 الشيء كعدمه اعتمادا على ما ينزله ويصلحان مثالين
 له ولا يصلح احدهما مثالا للآخر بل نظير الـ يشابهه
 في الاشتمال على جعل الشيء كعدمه اعتمادا على
 ما ينزله وانما جعل رحي النظر احسن اوجهين احدهما
 انه يحكون الكلام مجرى على الظاهر والاني انه
 ذكر المصعد ذلك ومكنا اعتبارات المنقي وانه يقتضي

عظامه ان لا يسبقه شيء من اعتبارات النفي وعلى نقد بر
 جعل الآية مثالا لما نحن فيه يكون من اعتبارات النفي
 وامثلته ولا يخفى هاهنا ان الاحسن ان يقال انه نظير
 لتنزيل الانكار منزلة عدمه لا لتنزيل وجود الشيء منزلة
 عدمه بل انه مثال له فان نظير الشيء وان جاز اطلاقه على
 جزئي من حيثياته على ما هو معنى المغال اكن اذا
 قول بالمثال يراد به انه شبهه * قوله لان بعض الاسماء
 عند آة * يعني ان الاسماء عند ليس منحصر افي الحقيقة
 والمجاز فاختار عبارة لا تدل بظاهرها على المحصر
 وقولك اما حقيقة واما مجاز يفيد منع الخلوظاهرا
 فيفيد المحصر فتركه الى قوله منه كذا لانه لا يفيد المحصر
 لانه يفيد عدم المحصر كما يشعر به عبارة الشرح
 فكانه قال بعضه حقيقة وبعضه مجاز وبعضه ليس كذا لك
 لتوجه المنع عليه وان امكن دفعه بتكلف * قوله كقول
 المعتزلي لمن لا يعرف حاله وهو يخفيها منه * قبل هما
 فقد ان ذكرنا على سبيل العادة والافهم انتفائهما
 ويكون كلامه حقيقة ايضا وانت خبير بان المخاطب
 اذا كان عارفا بحال القائل انه معتزلي لم يتعين كونه
 حقيقة لجواز ان يجعل القائل علم المخاطب قرينة
 على انه لم يرد ظاهره نعم لو قيل انه يكفي احد
 القيدين لانه اذا لم يعرف حاله يكون هذا الكلام

حقيقة قطعاً وكذا إذا هرفها لکن تخفيمها منه لأنه ح
لا ينصب قرينة على عدم إرادة الظاهر لم يبعد *
قوله أي والحال أنك خاصة * إشارة إلى أن تقديم
المسند إليه للقصر وإنما قيد به لأنه لو علم المخاطب أيضاً
فأما أن يعلم علم المتكلم بذلك أيضاً أولاً وعلى الأول
لا يكون حقيقة لمكان القرينة الصارفة بل إن كان الاستناد
للابسطة كان مجازاً وعلى الثاني يكون حقيقة فخصص
المتكلم بالعلم بعدم المجهي باعتبار أنه على تقديم علم
المخاطب لا يتعين كونه حقيقة لا باعتبار أنه على هذا
التقدير لا يكون حقيقة جزماً * قوله مجازاً في الاثبات *
إنما سمي به مع أنه يكون هذا المجاز في النفي أيضاً
لما ذكره رَح في المخرج أن المجاز في النفي مداره على
المجاز في الاثبات فإن كان الاثبات مجازاً كان النفي
مجازاً أولاً فلا * قوله أي غير الملا بس * لا يظهر للتقييد
بالملا بس فائدة * قوله من الحقيقة والمراد بالوضع الذي
يؤول إليه من العقل * نقل عنه رَح في الحواشي
أن من في قوله من الحقيقة بيان في وفي قوله من العقل
ابتداءً أي تطلب موضعه من العقل ما هو وكيف
ينبغي أن يكون حتى يكون على ما هو عليه في العقل
والظاهر من كلامه رَح أنه لم يجعل كلمة من في قوله
من العقل صلة ليؤول ولا بعد في أن يجعل صلة له على

معنى تط لب موضعاً يرجع اليه من العقل اي يحكم العقل به ويجوز ان تجعل من الاولى في قوله من الحقيقة صلة ليؤل ايضاً على معنى تطلب موضعاً يرجع اليه من الحقيقة اي ينقل اليه منها لا متناً بها واما جعل من الثانية بها نية فكلاً وانما لم يقتصر الشيخ على تطلب الحقيقة بل ضم اليه الموضع المذكور لان منه به ان المجاز العقلي لا يلزم ان تكون له حقيقة عقلية فاذا لم يكن هناك حقيقة عقلية لم يستقم تطلب الحقيقة * قوله لم يتعرض للمفعول معه آه * ان اراد انه لا يسند الى المفعول معه باقياً على حاله فكذا المفعول به وان اراد انه لا يسند الى المفعول معه اصلاً وان اخرج مما كان عليه فعليه منع ظاهر لجواز ان يرفع الخشبة في استوى الماء والخشبة على العطف على الفاعل فيكون مسنداً اليه كما يرفع زيد في ضربت زيداً فيقال ضرب زيد فيجعل مسنداً اليه والجواب ان الامر ادانه لا يسند اليه باقياً على معناه فانه اذا اسند اليه لم يبق مقصود المصاحبة معمول الفعل بل لكونه معمول الفعل لان معنى المصاحبة انما يستفاد من كون الراءو بمعنى مع ولم يبق فلم يبق بخلاف المفعول به فانه عند الاسناد اليه يبقى على معناه وهو ما وقع عليه فعل الفاعل وقد يقال

المفعول به في الاصطلاح ما وقع عليه فعل الفاعل من غير تعيينه بالمتصوب والمفعول معه ما ذكر بعد الواو ويعني مع او مما قبله بمصاحبة معمول الفعل فالمفعول به الاصطلاحي يقع مسند اليه دون المفعول معه

الاصطلاح * قوله يعني غير الفاعل في المبني للفاعل * انما لم يفسر الضمير بذلك من اول الامر بل به اثر التطويل حيث فسر غيرهما بغير الفاعل والمفعول به ثم بين ان المراد غير الفاعل في المبني للفاعل آه انكسبة وهي ان المذكر رسا بقا الفاعل والمفعول مطلقا فالضمير لا يرجع اليهما الا على سبيل الاطلاق لكن لما ذكر ان الاسناد الى الفاعل في المبني له والى المفعول في المبني له حقيقة علم ان المراد في المجاز الاسناد الى غير الفاعل في المبني له لان الاسناد الى غيره في المبني للمفعول حقيقة لان المفعول غير الفاعل وقس عليه الاسناد الى غير المفعول في المبني له فبين او لامرجع الضمير على ما هو يقتضيه اللفظ ثم بين المراد بقربة المقام * قوله يعني لاجل ان ذلك الغير يشابه ما هو له * كانه روح انما فسر به ذلك ولم يقتصر على ظاهره وهو ان الاسناد الى ما ذكر لاجل الملازمة مجاز لان مطلق الملازمة يعم ملازمة الفعل لما هو له من الفاعل والمفعول فالاسناد مطلقا لا يوجب

المجازية والالكان الاسناد الى ما هو له مجازاً وايضا قد اقتضى
في ذلك كلام الايضاح ان اسنادها الى ضميرهما مضافاتها
ما هو له في ملازمة الفعل مجاز وتكملاً من صاحب الكشف ان
الاسناد الى هذه الاشياء على طريق المجاز مضافاتها الفاعل
في ملازمة الفعل ولو اقتصر على ظاهرها ام يتبع بناءً
على انه يفهم منه ان الاسناد لمجرد الملائمة مجاز
وهو حق لان الاسناد الى ما هو له ليس لمجرد ما بل
لاجل انه ما هو له * قوله من الاضافية والايقافية *
لا يقال الوصفية ايضاً كذا كذا فقام ام يدكرها لان
الوصف اما فعل او صفة من اسم فاعل او مفعول
او نحوهما واما ماضد روا المجاز في الاولين على قول
المصنف انما هو اسناد الفعل او الصفة الى ضميره والثالث
خارج عما نحن فيه على ما ذكر في الشرح * ان مثل انما هي
اقبال واوربار، ليس بحقيقة ولا مجاز عند المصنف لا يتقارن
٢ لا اسناد الى الملابس فكذا يكون مثل ناقتا اقبال *
قوله والتعريف المذكور انما هو للاسنادي * يعني
١ انه اذا تحقق المجاز العقلية في ضمير الاسناد و
٢ التعريف الذي ذكره المكمل يخص بالاسناد فلا بد
من اعتنا بتخصيص في المصنف بان يجعل المصنف
المجاز الاسنادي لا مطلق المجاز العقلية او تعميم
في التعريف بان يراد بالاسناد مطلق النسبة فيهما وال

الاضافية والالفاظية و اشار بلفظ اللهم الى بعده
 الوجه الثاني لان المتبادر من اطلاق الالفاظ المصطلحة
 هو معانيها الاصطلاحية ولا ينبغي ان يذهب عليك
 الوهم ان حمل الاسناد المذكور في التعريف على مطلق
 النسبة لا يكفي بل لابد من حمل الاسناد المذكور
 سابقا في قوله ثم الاسناد منه حقيقة مقايمة ومنه عا
 عقلي على مطلق النسبة ايضا والالكان التعريف اهم
 من المعروف اللهم الا ان يرتكب ان الضمير في قوله
 وهو اسناد الى ملا بس راجع الى مطلق المجاز
 العقلي لا الذي هو قسم من الاسناد لاندراج المطلق
 في المقيد او يجوز ما جوزه البعض من كون القسم
 اعم من المقسم واعلم ان تعميم التعريف بحمل الاسناد
 على مطلق النسبة يصلح التعريف لمطلق المجاز
 العقلي اولى مما وقع في الشرح من جعل الاسناد
 اهم من التصريح واللازم من الكلام يصلح التعريف
 للمطلق لان المعروف يحكون هو المقيد ايضا وان
 كان يمكن توجيهه * قوله حيث جعل التأول
 لا خراج الاقوال الكاذبة فقط * وذلك لانه
 قال لو قلت خلاف ما عند العقل امتنع طرد التعريف
 بنحو قول الجاهل وانما يستقيم ذلك لو لم يكن قيد
 التأول مخرجا له والالكان التعريف مطردا مع ذكر

ما عند العقل لان قول الجاهل وان دخل في خلاف
 ما عند العقل فقد خرج بيقيد التارل وقد يفهم ما ذكر
 من جعل السككي التأول لاخراج الكذب فقط من
 انه اخرج قول الجاهل بقوله خلاف ما عند المتكلم
 والكذب بيقيد التأول فلا يتجه عليه ان اخرج
 المكذب بيقيد التأول لا يوجب اختصاصه باخراجه
 لجواز ان يخرج به قول الجاهل ايضا وان لم يذكر
 لان المدعى ان السككي جعل التأول لاخراج
 الكذب فقط على معنى انه نسب اخراج الكذب اليه
 وام ينسب اليه اخراج قول الجاهل لانه جعل قول
 الجاهل داخلا في هذا القيد غير خارج به * قوله
 وانه المبدئي والمعيد * الدلالة على ذلك اما باعتبار
 ان من قال بامر الله وارا دته وان افناء الشاهر
 او شعر رأسه وان طلوع الشمس وغروبها كل يوم
 يقع بذلك قال بانه المبدئي والمعيد والمفني والمنشئ
 لعدم القائل بالفصل اولان هذا ادل على ان القائل
 واما باعتبار ان كون الافناء بامره وارا دته
 يدل على كونه مفعليا وان كون طلوع الشمس
 وغروبها بامره يدل على كونه منشئا مبدئا معيدا
 في زمانا يناقش بان حمل اسناد مبرز على المجاز بقريضة
 في افناء قيل الله ليس اولى من العكس كيف وفي الاول

يصحرا الى المجاز قبل آوانه ويمكن دفعه بان الظاهر
 انهم سلموا قوله باعتبار حقيقة الطرفين ومجازيتهما *
 ربما يعوهم ان الاقسام بهذا الاعتبار لا مجازي اثنين
 وهما ان يكونا طرفان حقيقةتين وان يكونا مجازيين
 لان القسمين الاخيرين احدي ما يكونا طرفان
 مختلفين لهما بهذا الاعتبار بل باعتبار حقيقة احد
 الطرفين ومجازية الآخر بل القسمان لهما باعتبار
 احد الامرين من حقيقة الطرفين او مجازيتهما على
 ما يشعر به كلمة أو بل باعتبار كليهما فحق العبارة ان
 يقال باعتبار حقيقة الطرف ومجازيته بافرا د الطرف و
 بلفظ الواو والجواب ان تجميع القسمة بهذا الاعتبار بمعنى
 انه يلاحظ هذا الاعتبار في القسمة الى مجموع الاربعة
 سواء وجد هذا الاعتبار في كل قسم او لا وقد تحقق
 الاعتبار في كل من القسمين الاولين وفي مجموع
 القسمين الاخيرين لان الطرفين في مجموعهما
 حقيقةتان او مجازيتان ولا يضر عدم تحقق الاعتبار
 في كل منهما على ان الاقسام المذكورة وهي ان
 يكونا طرفان حقيقةتين او مجازيين وان يكونا
 مختلفين ولا شك في تحقق هذا الاعتبار في كل منهما
 ولا يقدح في ذلك عدم تحققه في كل من قسمي المختلفين
 ولا يبعد ان يحمل قوله حقيقة الطرفين ومجازيتهما على

معنى انضياف مجموع الامرين من الحقيقة والمجازية
الى الطرفين لا انضياف كل منهما على حدة فكان حق
العبارة باعتبار حقيقة ومجازية الطرفين الا انه كثر
المضاف اليه رعاية الامر لفظي كما كثر والمضاف في
بيني وبينك واما كلمة أو فللاشارة الى انه لا يجتمع
الامر ان في قسم ولان الملحوظ في التقسيم انضياف
الطرفين بالحقيقة او المجازية لا بهما جميعا * قوله
على ما ذهب اليه المص ظاهر * واما على ما ذهب
اليه السكاكي من عدم اشتراط كون المسند فعلا او
في معناه فغير ظاهر لا انه يجوز ان يكون المسند جملة
وفي وصفها بالحقيقة والمجازا للغويين تردد لانهما
مفسران بالكلمة فيعترض ان لا يوصف الجملة بهما
ولو نظر الى انه يجوز وصف الشيء بوصف اجزائه
كما يقول ثوب اسما ونطفة اشباح واجزاء الجملة
مفردات يصح وصفها بهما وايضا يريدون الاستعارة
التمثيلية التي هي مركبة قطعا في قسم الاستعارة التي
هي قسم من المجازا للغوي ربما يقتضي جواز وصف
الجملة بذلك * قوله وكل مفرد مستعمل * التقبيد
بالمفرد لما مر آنفا انه لا يتيقن وصف المركب بالحقيقة
والمجاز بالمستعمل لان اللفظ قبل الاستعمال لا يوصف
بهما لا خلفا لاستعمال في مفهومهما * قوله اي من جهة

العقل * يشير الى ان قواه عقلية مميزة والعقل وان
 لم يصلح فاعلا للاستحالة لكونها ههنا لا زمة لكن
 يكفي صلوح العقل فاعلا للاستحالة المتعدية بمعنى
 هذا الشيء محالا لان الواجب ان يكون التمييز
 فاعلا اما لنفس الفعل المذكور نحو طاب زيد نفسا
 واما المتعدية نحو امتلاء الاناء ماء فان الماء لا يصلح
 فاعلا لامتلاء بل المتعدية وهو الاملاء لا نه المالى واما
 للزمة فمعرفة جرتنا الارض عيوننا فان العيون منفجرة
 لا منفجرة فماتن فيه مثل امتلاء الاناء ماء * قوله
 وظني ان هذا تكلف * والحق ما ذكره الشيخ قال
 رح في شرح المفتاح وانا اظن كلام الشيخ اقرب
 الى الصواب بالنظر الى مقصود الكلام اذ ليس
 المقصد هنا الى اقدام وتصيير بل الى قدوم وصيرورة
 هلى ما صرح به الشيخ فاعلاما يتوهم من امتراض الامام
 يعني ليس الموجود ههنا اقداما وتصييرا حتى يطلب
 له فاعل وانما هو متوهم مقدر والمحقق الموجود هو القدوم
 والصيرورة الى هذا كلامه يعني انه وان ذكر اقدام
 والتصيير لكن ام يقصد بهما الا الى اقدام وتصيير
 وهو متوهم غير موجود بين وليس الموجود الا القدوم
 والصيرورة اذ الم يبعد الادام والتصيير ام يطلب لهما
 فاعل ضرورة فلا يرد عليه ما نقل عنه رح في

الجواشي انه اذا لم يكن اقدام مع كونه مذکور اكان هناك
 مجاز لغوي في المسند لا مجاز عقلي في الاسناد اذ لا شبهة
 ان انتفاء المعنى في الواقع لا يقدر في صحة استعمال
 اللفظ فيه كما تقول الاقدام المغموم والموهوم
 مثلاً واذا صح استعمال الاقدام في معناه مع انتفائه
 لم يكن مجاز فيه لغة قطعاً ولا يقاس هذا على لفظ
 الاظفار المستعمل في الاظفار الموهومة على ما هو
 استعارة تخيلية عند السكاكي وانه مجاز قطعاً لانه
 قياس مع الفارق لانه استعمال الاظفار ثمه في معنى
 وهمي شبيه بالاظفار المحققة وانه غير ما وضع له لفظ
 الاظفار جزماً بخلاف لفظ الاقدام فانه ام يستعمل
 الا في معناه الموضوع له وهو الاقدام الحقيقية لكن
 اعتبر وجوده على سبيل التوهم دون التحقق وانما
 ذكر الاقدام واستعمل في اقدام موهوم ولم يذكر
 القدوم مع كونه موجوداً محققاً لفائدة وهي المبالغة
 في مدخايتها المحق في القدوم حيث نسب الاقدام اليه
 على وجه الفاعلية وجعل مقداً ما اذ لا شيء اكمل
 في تحصيل القدوم من المقدم بل انه هو المحصل له
 لا يقال الفاعل للاقدام الموهوم هو المقدم الموهوم
 حقيقة فقد وجد للاقدام مع كونه موهوماً فاعل
 حقيقي اذا اسند اليه يكون حقيقة لانه يقال اعتبار

الا قد ام الموهوم لا يحتاج الى اعتبار منكم م معنوه
 فغن اعتباره مخدوة * فقولهم هذا مبني على اية المراد
 بعيشة آفة * دفع لما يقال الا سنده المجازي عند المص
 انما هو لفظ الضمة الى الضمير في راضية لا النسبة
 الوصفية في عيشة راضية فيجب ان يكون المراد
 بضمير راضية صاحب العيشة لا بلفظ العيشة وبطلانه
 ممنوع لصحة ان يقال هو في عيشة راض صاحبها
 بها ووجه الدفع ان ضمير راضية انما هو للعيشة فالمراد
 بهما واحد فاذا اريد بالضمير صاحبها كان هو المراد
 يا لعيشة ايضا فيلزم ان يكون المعنى هو في صاحب
 عيشة وبطلانه ظاهرا ولعبارة المتن توجيهان بناء على
 ان المراد بلفظ العيشة المذكورة فيه اما نفس العيشة
 او ضميرها بناء على اتحادهما والاول اولى * قوله
 وهذا اولى بالتمثيل * لان المجاز عند المص انما هو
 اسناد الصائم الى الضمير المستكن فيه العائد الى النهار
 فيجب ان يراد بالضمير فلان لا بلفظ النهار ولم يصف
 الضمير الى شيء حتى يلزم اضافته الى نفسه وهذه
 المعاقبة لا تجري في الآية وهو ظاهر وانما صرح التمثيل
 بنهاره صائما في الجملة بناء على ان المراد بالنهار وضميره
 واحد فاذا اريد باحدهما معنى كان هو المراد بالآخر
 ايضا * قوله عند القائلين بان اسماء الله تعالى توقيفية *

إشارة إلى رد ما ذكره رافعي الجواب من هذه المسألة إلى بيان
التوقيف على السمع إنما يلزم أن لو قال المستكفي
بالتوقيف لكنه لا يقول به ووجه الرد أن هذا التركيب
صحيح بل شائع عند القائل بالتوقيف كما عند غيره
فلو كان الأمر على ما زعم البكاكي لم يمكن كذلك *
قوله والجواب أن معني هذه الاعتراضات * يعوجه عليه
أنه إذا أراد المشبه به إحصاء ملامه حقيقة لا يكون الاستعداد له
بالحقيقة لأنه لا يمكن إحصاءه حقيقة إلى المشبه به الحقيقي
لا إلا إذا هي الآتي على ما قلنا كما أن جعل الرجل
الشجاع أسداً بطريق الأسماء والتأويل لم يمكن
إطلاق الأسد عليه حقيقة بل مجازاً على الأصح * قوله
وهذا من الحوادث سابق على وجوده * لا يقال كقولنا
للحوادث هذا ما ساقطه عدم لاحق وقد عبر عنها
بما يدل على عدم اللاحق فإني أختلف هو الإسقاط
فلا يشترط نفي عدم السابق بالاعتبار لأنه يقلل الأصل
هو العدم السابق وهو الواقع ههنا وما التعبير بما يدل
على اللاحق فليكنه وقوله فكأنه ترك من أصله يشعر
بأنه لا يترك ليس على سبيل التحقيق فكما أن قوله
فكأنه ألقى به ثم خلف يشعر بأن الحذف ليس على
التحقيق ومعلوم عندك أن عدمه لا يمان به من غير
القسمين أعني الترك من الأصل والإسقاط بل لا يمان

فلا بد ان يكون احدهما تحقيقاً وغاية ما يمكن ان
 يقال ان المراد من الترك من اصله ليس عدم الاثيان
 من الاصل بل اخص منه وهو عدم الاثيان به ذكر او عدم
 ملاحظته نية وقصد او لا شك ان ذلك ليس على التحقيق
 وان كان عدم الاثيان من الاصل على التحقيق لكن
 الشأن في دلالة الترك على هذا المعنى * قوله وانما
 قال تخييل * لان العبد ول ليس حقيقة وانما هو على
 سبيل التخييل لان العبد ول يتوقف على الكون بما بقا
 في المحل الاول والانعقال فيه ثانيا الى المحل الثاني
 وليس شي منهما مهيأ تحقيقاً اما الدلالة في اللفظ
 عند ذلك كقولنا لا يمكن في الدلالة بدون
 العقل واما الدلالة في العقل عند الحذف فلان لللفظ
 المحذوف خلاف في الدلالة بهاء على انه قد استمر
 في العادة فهم المعاني من الالفاظ محققة ومخيلة وكأنه
 انما اقتصر ربح على بيان الثاني في هذا الكتاب لانه
 اعرج الى البيان ولذا لم يغني عن حصر الدلالة في اللفظ
 مع ظهور مدخلية العقل في الدلالة وقد يقال الكلام
 في الدلالة اللفظية وانها لا يقوم الا باللفظ واما
 العقل فشرط الدلالة فلا ينسب اليه فليدرك اقتصر
 على الثاني واما بقصر الى وجهه لا يتميز *
 قوله والمظاهر ان ذكر الاحترار * قد يدفع

بأن يحاية الامر ان يلزم في صورة التعيين كون ذكره مبيهاً
لكن لا يلزم من ذلك ان يلزم في هذه الصورة ان يقصد
الاحتراز من العبث بل يجوز ان يقصد نفس التعيين من
غير اخطار الاحتراز بالبال قال روح في شرح المفتاح لا يخفى
ان كون القصد من هذا المعنى الى ان الخبر لا يصلح الا له
غير كونه الاحتراز عما لا فائدة فيه وان المتكلم قد يتعمد
بهما احدهما ولا يخطر الآخر بالبال وما ذكر في وجه
الاعتذار من الامرين فلا يخفى ما فيهما * قوله او اظهر
تعظيمه * ادراج الاظهار وان كان الحاصل من ذكر
اسم يدل على التعظيم هو نفس التعظيم اي الوصف
بالعظمة لان الكلام عند قيام القرينة على المسند
اليه لو حذف فاسمه الدال على التعظيم يفهم من
الكلام عند عدم ذكره فيذكره يحصل اظهار التعظيم
و يجوز ان يكون اظهار التعظيم منه اذا كان الخبر
دالاً على التعظيم باشتماله على انصاف المسند اليه
بالفضائل فعند قيام القرينة يفهم التعظيم المدلول
عليه * بانتساب الخبر الى المسند اليه المفهوم من القرينة
فيحصل عند الذكر اظهار التعظيم * قوله لتقدم ذكره *
اشارة الى ما ذكره ابن الحاجب ان التقدم اللفظي
قسمان تحقيقي نحو ضرب زيد غلامه ونقديري نحو
ضرب غلامه زيد فان زيداً وان كان متأخراً لفظاً

ذكر المسند اليه

ذكر المتعظيم

كد مقدم ثقل جر الان مرتبة الفاعل قبل مرتبة المفعول
 والتقدم المعنوي قسما ن أحدهما ان يكون قبل
 الضمير لفظ يتضمن المرجع وان يكون جزء من دلولى
 اللفظ نحو قوله تعالى اعلموا أقرب المتقوى لان
 الفعل يتضمن المصداق وهو جزؤه والثاني ان يكون
 المرجع مفهوما التزاما من سياق الكلام قبل الضمير
 نحو قوله تعالى ولا يؤيئه لان الكلام معوق لهما ان
 الميزات فملزم ان يكون هناك مورد فيرجع الضمير
 اليه وهو الذي اراد شرح بقوله او قرينة حال والتقدم
 الحكمي ان يكون المرجع مؤخر او لم يمكن هناك
 ما يقتضي اعتبار تقدمه الا ذلك الضمير باعتبار ان وضعه
 على ان يعود الى مقدم فهذا المرجع متقدم حكما بوضع
 الضمير وذلك كالضمير اليهم المفسر بما بعده ونحو ربه رجلا
 ومعه ضمير الشأن والقصة وانما ارتكبت مخالفة الوضع في
 هذا الضمير تفصيلا للشأن المرجع وتمكيذا له في النفس
 بند كرشي مبهم او لا حتى يتشوق نفس السامع الى العثور
 عليه ثم يذكر المرجع قال ابن الحاجب ومعنى التقدم
 حكما انك اذا قصدت الايهام للتفخيم فتعفلت المرجع
 في ذلك ولم تصرح به ليحصل التفخيم بتقدم
 اليهم ثم ذكر المرجع بعد المتعقل في حكم المتقدم
 والاولى ان يجعل التقدم الحكمي اعم من ذلك حتى

يتناول ما في نحو ضر بني وضربت زيد اهلي من ذهب
البصريين بان يقال التقدم الحكمي ان يكون هناك
شيء يقتضي تقدم المرجع تعقلا فيجعله في حكم المتقدم
في صورة التنازع انما يضمن الفاعل في الاول بعد
ملاحظة تخصيص الثاني بالاعمال في المعمول المذكور
فلما قضى ذلك تعقل المذكور سابقا على الاضمار *
قوله لان وضع المعارف على ان يستعمل لمعين * قال
الرضي رح ام يريد وابقوا هم المعرفة ما وضع لشيء بعينه
ان الواضع قصد في وضعه واحدا معينا والام يدخل
في حد المعرفة غير الاعلام اذ الضمير واسم الاشارة
والموصول والمعرف باللام والمضاف الى احد ما يصلح
لكل معين قصد المستعمل بل اراد واما وضع المستعمل
في واحد بعينه سواء كان ذلك الواحد مقصودا الواضع كما
في الاهلام ولا كما في غيرهما فلو قالوا ما وضع لاستعماله
في شيء بعينه لكان اصرح والمحققون على ان معناه
ما هو المفهوم الظاهر منه والمضمر واخواته وضعت
لكل معين وضعا ما يبا اعتبارا ان ملحوظا الواضع في وضعه
للمعينة امر هام ككونه متكاملا ومخاطبا اغنا ثبا او
مشارا اليه مثلا وقد حقق ذلك في موضعه * قوله وقد
يتراكم الخطاب مع معين * قال روح في قول السكاكي وحق
الخطاب ان يكون مع معين حق العماراة ان يكون لمعين

يقال خاطبه وهذا الخطاب له لا مخاطب معه فحق العبارة
هذا على وفق كلامه وقد يعترك الخطاب لمعين مع ان
المذكور هذا في كلام الملحن ان يكون لمعين فالما سب
ان يرجع الضمير في يترك اليه ثم كلام السكاكي يحتمل
وجه آخر لا يتوجه عليه ما ذكره رح وهو ان يتعلق
قوله مع معين بكون لا بال الخطاب وكلامه رح لا يحتمل
ذلك هذا والاولى ان يقابل المتروك بالمتروك اليه
فيقال يترك الملحن الى غير المعين او الخطاب *

نحمدك يا مَنْ مَنْ علينا ببعث الرسول ونزول
القرآن * ووفقنا لايضاح المعاني وتحسين البيان *
ونصلي على رسوله الهادي الى الخير والصلاح *
محمد الذي اتباع سنة مفتاح الفوز والفلاح * وعلى آله
وصحبه الذين بالغوا في اشاعة الدين اولا وآخرا *
ودونواد وادين الهداية مطولا ومختصرا * بعد
فيقول خادم الطلبة ، اضعف الحاجة ، بل لا شيء في
الحقيقة ، خادم حميد * اسعد الله تعالى بسعادة
الدارين * لما شامت الطالبين راغبين الى تحصيل
علم المعاني * وكان الشرح المختصر لتلخيص المفتاح
للاعلامات لتفتت زاني * اوفر الفوائد واحسن
المباني * اردت ان اعينهم على فهم ما فيه * بحاشية
من حواشيه * فاخترت منها حاشية رشيدة نبيقة في

حل المعضلات وكشف الغطا * صنفها العلامة البارع
 النحرير الشهير بالمللا زاد المنسوب الى الخت *
 وصححتها وام آل جهد انى التصحيح * واعربت
 بعض الكلمات ، واعلمت بالعلامات ، لتسهيل المطالعة
 والتوضيح * باعانة الفاضل الكامل الاربب الاديب الماهر
 فى العلوم * المولوي غلام مخدوم * والعالم البارع
 الذي له ذم ثاقب ورأي سليم * المولوي محمد
 مستقيم * وطبعها لتكثر كتبها * ويقل طلبها * فقد
 استتب الطبع بعون خير المعين * في يوم الاربعاء الثالث
 من الربيع الاول من شهر السادس والخمسين * بعد
 المأتين والالف من السنين * من حجرة خاتم الغبيين *
 على هاجر ما الف الف نحية الى يوم الدين * وعلى آله
 واصحابه اجمعين * بيد الماهرين في هذه الصنعة
 الحاذقين * بلا اشتباه المنشى بقاء الله وخير التابعين *
 ومن الله الاعانة وبه نستعين * واخر دعوانا ان
 الحمد لله رب العالمين * والمرجو من مشتري
 هذا الكتاب ان لا يشتري واكتتابا عاريا عن مهر المولوي
 محمد مستقيم * فانه مسروق ومشتريه اثم فقط *

(١٥٠)

صفحة	سطر	غلط	صحيح
٦	٢٠	الاعجاز	صحيح
٧	١١	تعلقه	تعلقه
٨	٥	آيا	آيا
٣٣	١٣	يتسعمل	يستعمل
٣٥	١٦	وما	وما
٣٨	٥	الآلو	الآلو
٣٩	٥	شبخة	شبخة *
٥٥	١٩	الاساس	الاساس
٦٢	١٢	الكلمات	الكلمات
٦٣	٥	الفساد	الفساد
٦٨	٥	الاقتصار	الاقتصار
٧٣	٣	* فيها قوله	فيها * قوله
٧٧	١١	في	في
ايضا .	١٣	ذلك	ذلك
٨٦	١٦	المتفرع	المتفرع
١٠٢	١٣	اختصاص	اختصاص
١٢٧	١٥	نسبة	نسبة
١٣٣	١	قطاب	قطاب
١٣٩	٢٥	بالمستعمل	بالمستعمل
١٢١	١	اقدام	اقدام
ايضا	٦	عجاز	عجاز
١٣٥	١٧	عليه * بانتساب	عليه * بانتساب
١٣٧	٣	في صورة	في صورة

To: www.al-mostafa.com